جامعة محمد بوضياف – المسيلة –

كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:.....

مذكرة مكملة لنيل شهادة : الماستر

تخصص : إقتصاد كمي

العنوان

اثر تغير سعر الصرف على قيمة الواردات

دراسة قياسية فى الجزائر خلال الفترة 1980- 2014-

إعداد الطالبة:

لبوخي أمباركة

تاريخ المناقشة : 30 / 2016/5.

أمام لجنة المناقشة المكونة من :

– بن لخضر السعيد	جامعة المسيلة	رئيسا.
– أ.بن محاد سمير	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا.
– زغبة طلال	جامعة المسيلة	ممتحنا.

السنة الجامعية : 2015–2016 م

"وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ

وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ

وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ"

الآية 105 سورة التوبة

التشكرات

الحمد لله والشكر لله والصلاة والسلام على أفضل خلق الله الذي بسنته اهتدينا وبالقرآن الكريم المنزل عليه تعلمنا وبسورة العلق استنرنا

وفتحت أفاق العلم أمام أعين للأنام.

وعليه لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف "بن محاد سمير" الذي كان نعم الناصح ولم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للجنة المناقشة التي وافقت على إثراء هذا البحث وتقيمه

كما أتقدم بأسمى معاني التقدير والشكر لكل من قدم يد العون من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من أمر الله بالإحسان إليهما والبر بهما إلى الوالدين الكريمين

إلى والدتي الغالية فيالة

ذلك النبع الصافي، منبع الحنان إلى شجرتي التي لا تذبل، إلى الظل الذي أوي إليه في كل حين، إلى أمي حفظها الله ورعاها.

إلى والدي الحبيب بلعباس رحمه الله

إلى قدوتي الأولى ونبراسي الذي ينير دربي، إلى من علمني أن أصعد أمام المصاعب، إلى من أعطاني ومازال يعطيني بلا حدود، إليك أخي احمد الذي أدعوا الله عز وجل أن يرزقه دوام الصحة والعافية.

إلى من تربيت في وسطهم أخواني وأختاي بدا بأخي العزيز الطيب وأختي الغالية فاطنة والى كل من الغوالي سليمة،الخير،فريال،إياد، انس،زهرة، فلة،بلعباس،ياسين،ولكل من فتيحة ،فطوم،حنان،نورة، عبد القادر ، مريم ،فصيمة وكافة العائلة.

إلى جميع الأصدقاء

إلى كل من تذكرهم خاطري ولم تسعهم مساحة ورقتي أهدي هذا العمل المتواضع.

قائمة المحتويات

العنوان.....	الصفحة
أية قرآنية	----
تشكرات.....	IV
الإهداء.....	V
قائمة المحتويات.....	VI
قائمة الجداول، الأشكال والملاحق.....	VII
مقدمة عامة.....	ا-ج
الفصل الأول: مدخل لسعر الصرف و الواردات	
تمهيد.....	1
المبحث الأول: الدراسة النظرية لسعر الصرف.....	16-2
المطلب الأول: ماهية سعر الصرف.....	2
المطلب الثاني: نظم ونظريات سعر الصرف.....	7
المطلب الثالث: مفهوم سوق الصرف.....	14
المطلب الرابع: سياسات سعر الصرف.....	16
المبحث الثاني: الدارسة النظرية للواردات.....	27-21
المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية.....	21
المطلب الثاني: ماهية الميزان التجاري.....	22
المطلب الثالث: ماهية الواردات.....	23
خلاصة الفصل الأول.....	28
الفصل الثاني: تطور سعر الصرف والواردات في الجزائر خلال الفترة 1980-2014	
تمهيد.....	30
المبحث الأول: تطور سياسة سعر الصرف خلال الفترة 1980-2014.....	44-31
المطلب الأول: نظام الصرف وتسعيرة الدينار الجزائري1980-2014.....	32
المطلب الثاني: نطام الرقابة على الصرف في الجزائر 1980-2014	36
المطلب الثالث:البعد الاقتصادي لتحرير سعر الصرف الدينار الجزائري وسياسة تخفيض الدينار الجزائري.....	40
المبحث الثاني: تحليل تطور الواردات خلال الفترة 1980-2014.....	62-45
المطلب الأول: تحليل تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2000	45

المطلب الثاني: تحليل تطور الواردات الجزائرية حسب التركيبة السلعية خلال الفترة 1980-2014	**47**
المطلب الثالث: تحليل تطور الواردات حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 1980-2014	**55**
خلاصة الفصل الثاني.....	**63**
الفصل الثالث: نمذجة قياسية لأثر تغير سعر الصرف على قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة 1980-2014	
تمهيد.....	**65**
المبحث الأول النموذج المتعدد.....	**68-66**
المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي.....	**66**
المطلب الثاني: تعريف النموذج الانحدار المتعدد.....	**67**
المبحث الثاني: النموذج القياسي لموضوع الدراسة خلال الفترة من 1980-2014.....	**87-69**
المطلب الأول: النموذج المقترح المفسر لأثر تغير سعر الصرف على قيمة ا لواردات في الجزائر خلال الفترة 1980-2014 (النموذج الأول)	**69**
المطلب الثاني: النموذج المقترح المفسر لأثر سعر الصرف على حجم الواردات (النموذج الثاني)	**76**
المطلب الثالث:النموذج المقترح المفسر لأثر سعر الصرف على حجم الواردات(النموذج الثالث)	**82**
خلاصة الفصل الثالث.....	**87**
الخاتمة العامة.....	**89**
قائمة المراجع.....	**93**
الملاحق.....	**99**
الملخص.....	**108**

فهرس الجداول
و الأشكال والملاحق

قائمة الجداول		
الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1974-1988	34
2-2	الصرف الدينار الجزائري بين 1987-1991 بالنسبة للدولار الأمريكي	35
3-2	تطور سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1990-2014	37
4-2	تطور ميزان المدفوعات 1982-1989	44
5-2	تطور مخرون الديون الخارجية 1971-1990	44
6-2	بين تطور الميزان التجاري 1990-2000	46
7-2	نسب واردات الجزائر خلال الفترة 1980-1989	49
8-2	نسب واردات الجزائر خلال الفترة 1990-2000	52
9-2	نسب واردات الجزائر خلال الفترة 2001-*2014	54
10-2	التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة 1980-1989	56
11-2	التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة 1990-2000	59
12-2	التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة 2001-2014	61
1-3	نتائج تقدير معلمات نموذج اثر تغير سعر الصرف على قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة (1990-2014	71
2-3	نتائج ستيودنت لمعلمات النموذج الأول	73
(3-3)	نتائج تقدير معلمات نموذج اثر تغير سعر الصرف على قيمة الواردات بعد إدخال معامل الانحدار بدرجة واحدة على المتغير التابع	76
(4-3)	نتائج تقدير معلمات نموذج بعد ادخل اللوغاريتم على متغيرات النموذج الثاني	78
(5-3)	نتائج اختبا رستيودنت لمعلمات النموذج الثاني	82
(6-3)	نتائج تقدير معلمات نموذج بعد ادخل معامل الانحدار بدرجة واحدة على النموذج الثاني	82
(7-3)	نتائج تقدير معلمات النموذج بعد إجراء التعديلات	84
(8-3)	نتائج اختبار ستيودنت لمعلمات النموذج الثالث	85

قائمة الأشكال		
الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	يمثل دالة الاستيراد	25
2-1	اشتقاق الواردات	26
1-2	نسب التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة1980–1989	50
2-2	نسب التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 1990–2000	52
3-2	نسب التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة2001-2014	55
4-2	التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة 1980-1989	57
5-2	التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة 1990-2000	59
6-2	التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة 2001-2014	62
1-3	نتائج اختبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من عدمه لنموذج الأول	76
2-3	نتائج اختبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من عدمه لنموذج الثاني	82

قائمة الملاحق		
الرقم	العنوان	الصفحة
01	الإحصائيات المستعملة في الدراسة القياسية	97
02	نتائج اختبار جاك بيرا لنموذج الثالث	98
03	نتائج اختبار قياس تباين حد الخطأ لنموذج الثالث	98
04	نتائج اختبار الاستقرارية لنموذج الثالث	99
11	جدول فيشر	100
12	جدول درين واطسون	101
13	جدول ستيودنت	102
14	جدول كاي تربيع	103

مقدمة عامة

تمهيد:

لقد أدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية إلى تداخل واتساع المبادلات التجارية بين مختلف إنحاء العالم مما أدى إلى إحداث اختلال في موازين مدفوعات الدول, ولسعر الصرف أهمية كبيرة لدى كل الاقتصاديات العالمية كونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية, بالإضافة إلى تأثيره على حجم التجارة الخارجية وبالتالي على حجم الواردات للدولة، حيث تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم أدوات السياسة النقدية الفعالة لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها ،إذ أصبحت الموضوعات التي تهتم بدارسة ومناقشة تغير أسعار الصرف في مستوى النشاطات الاقتصادية واحدة من الحقول التي استقطبت أنظار اقتصاديين كثيرين الذين ادكو المخاطر الناجمة عن تغيرات سعر الصرف خاصة فيما يتعلق بنشاطات التصدير والاستيراد، إذ أن تغيرات سعر الصرف تضفي قدرا من المخاطر في تعاملات المصدرين في الأسواق الخارجية وكذلك الحال بالنسبة للمستوردين.

ومن اجل الخروج من نظام الصرف الثابت انتقلت العديد من الدول النامية والمتقدمة نحو نظام الصرف المرن واتجاه العديد من النامية نحو سياسة تشجيع الصادرات ، حيث أصبح الباحثون الاقتصاديين مهتمين بمناقشة العلاقة بين تغيرات سعر الصرف والتجارة الخارجية ، وتعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية من أهم سياسات التي تسعى إلى تحقيق التوازن الخارجي ، حيث قامت معظم الدول النامية جملة من الإصلاحات قصد مواكبة تطور الاقتصاد العالمي ذلك من خلال تبني سياسة التخفيض .

والجزائر كغيرها من الدول النامية لجأت إلى سياسة تخفيض قيمة عملتها المحلية في إطار توصيات صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية ، كونها إحدى برامج التكييف والتعديل الهيكلي على اعتباره أنها السياسة الأكثر فعالية في معالجة الاختلالات الخارجية .

ولقد اعتمدت الجزائر على سياسة التخفيض محاولة الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق وذلك من خلال الاهتمام بالتجارة الخارجية وخاصة الواردات من السلع والخدمات ، إذ تشكل هذه الأخيرة جزءا هاما بالنسبة للتجارة الخارجية ، إذ تساهم في نمو مكونات الناتج المحلي الإجمالي ، كما تعمل على تعزيز المستوى المعيشي للأفراد من خلال إنفاقهم الاستهلاكي على السلع والخدمات المستوردة، وهذا بسبب زيادة درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي .

إشكالية الدراسة:

إن اثر تغير سعر الصرف على قيمة الواردات الجزائرية من المواضيع المهمة على المستوى الاقتصادي في الجزائر، ونظرا لأهميته ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو اثر تغير سعر الصرف على قيمة الواردات في الجزائر خلال الفترة 1980-2014 ؟

وانطلاقا من التساؤل الرئيسي وللإحاطة بالموضوع أكثر يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

-ما هي العوامل المحددة لتغير سعر الصرف؟

-ما هو واقع سعر الصرف الدينار الجزائري ؟

-كيف يؤثر سعر الصرف على قيمة الواردات الجزائرية؟

1) فرضيات الدراسة:

على ضوء الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية يمكن وضع الفرضيات التالية:

- يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية ؛

-يخضع سعر الصرف الدينار الجزائري لسياسة الاقتصادية من طرف الدولة ؛

-يؤثر سعر الصرف بشكل مباشر على تطور الواردات في الجزائر.

2) أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة من عنوانها، حيث أنها محاولة لتسليط الضوء على اثر تغير سعر الصرف على حجم الواردات في الجزائر خلال فترة الدراسة ؟

3)**أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة ونظرا لأهمية الموضوع إلى عدة أهداف المرجو تحققها منها:

- ❖ تقديم إطار نظري حول سعر صرف العملة والواردات.
- ❖ دراسة تطور كل من سعر الصرف والواردات في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- ❖ بناء نموذج قياسي يسلط الضوء على العلاقة بين تغير سعر الصرف وحجم الواردات.

3) حدود الدراسة:

تمثلت حدود دراسة الموضوع في إطارين مكاني وزماني ففيما يخص الإطار المكاني فان الدراسة تختص اثر تغير سعر الصرف على قيمة الواردات الجزائرية، أما بالنسبة للإطار الزماني فان الدراسة تدور خلال الفترة (1980-2014) في الجزائر .

4) منهج الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع إتباع المنهج الوصفي و التحليلي كونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع كما سيتم استخدام الطرق القياسية والإحصائية الضرورية لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية .

وبغرض الوصول النتائج محددة وفق معايير عملية وذلك لأسلوب دراسة الحالة ، ونعتمد على تطبيق خطوات النماذج القياسية التعريف ،التقدير، الاختبار ، باستعمال برامج معلوماتية تتماشى مع طبيعة الموضوع وسيتم الاستعانة برنامجين لتقدير واستخراج النتائج وإجراء الاختبارات اللازمة ألا وهما (**EVIEWS, EXCEL**.).

4) مخطط الدراسة

وبهدف الإلمام بجميع جوانب الموضوع وكذا محاولة منا للإجابة على الإشكالية وكذا التساؤلات الفرعية تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول هي كالتالي:

- **الفصل الأول:** تم تخصيص هذا الفصل لدراسة الإطار النظري لسعر الصرف والواردات ؛
- **الفصل الثاني:** تم تخصيص هذا الفصل لدراسة تطور سعر الصرف وحجم الواردات في الجزائر خلال الفترة 1980–2014؛
- **الفصل الثالث:** تم تخصيص هذا الفصل لدراسة القياسية لنموذج خلال الفترة 1980–2014.

5) صعوبات البحث

وتكمن صعوبات البحث في كثرت المعطيات الرسمية وتعبدها، مع تضاربها واختلافها باختلاف المصادر والهيئات، هذا ما خلق لدينا صعوبات لدينا في تحديد المعطيات الدقيقة.

الفصل الأول

مدخل لسعر الصرف والواردات

تمهيد:

لا يمكن أن تع كل دولة حساباتها الدولية وأن تحدد حقوقها وديونها وإنما يجب ذلك ومن البداية، أن تحدد العملية التي يتم بها التحاسب والدفع بها، فكل تبادل يثير في الواقع مشكلة حساب قيمة التبادل، ثم مشكلة دفع تلك القيمة.

والتبادل الدولي كالتبادل الداخلي لا يتم تغير النقود، فعادة ما يتوسط بين عمليتي التصدير والاستراد (أي لها علاقة بحجم الواردات في أي دولة).

إن في بلد ما تتم المدفوعات الناتجة عن مختلف المعاملات (شراء سلع، عرض خدمات، مدفوعات، الفوائد .... إلخ) بإنتقال أوراق نقدية أو صكوك أو أوراق مالية تجارية من طرف المدين إلى الدائن والمعبرة بالوحدة النقدية السائدة أو المعمول بها في البلد، فالأمر يختلف إذا كانت هذه المعاملات تتم بين متعاملين اقتصادين ينتميان إلى بلدين مختلفين، حيث يتطلب تحقيق هذه المعاملات وضع ميكانيزم لتحويل النقود المحلية وبالتالي يكون هناك تأثير على حجم الواردات لبلد .

وباعتبار عدم وجود عملة عالمية موحدة تستعمل في كل الدول يتم من خلالها الدفع والتحاسب (التصدير و الاستيراد) وهذا ما يثبته ظهور ما يعرف بسعر الصرف

وفي هذا الصدد ارتأينا أن نتناول في هدا الفصل النقاط التالية:

المبحث الأول: الدراسة النظرية لسعر الصرف

المبحث الثاني: الدراسة النظرية للواردات.

المبحث الأول: الدراسة النظرية لسعر الصرف

يعتبر سعر الصرف من اهم المتغيرات الإقتصادية التي تؤثر على مجال المعاملات الاقتصادية الدولية إذ يعكس العلاقات المترابطة بين الاقتصاديات الدولية كما يعبر عن المكانة الاقتصادية للدول ويتم تحديد سعر الصرف وفقا لقوى السوق (العرض والطلب) في سوق الصرف بدلالة نظام الصرف المعتمد من الأنظمة المتعارف عليها ، ولقد تعددت النظريات المفسرة للتغيرات سعر الصرف بالعديد من العوامل كالتضخم واسعار الفائدة قد تسبب في خسائر كبيرة للصرف، مما استوجب اللجوء إلى مجموعة من التقنيات لتجنب هذه المخاطر وتأثيرها على المبادلات التجارية، وبالتالي على الإقتصاد الوطني للدولة الذي يتأثر مباشرة بمختلف التقلبات من خلال أسعار الصادرات والواردات مما ينعكس على التنمية في هذه البلاد.

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف

إذ أن تزايد عمليات التبادل التجاري بين الدول عن طريق التصدير والاستراد استوجب وجود نسبة تبادل بين عمليتي الدولتين، أو وجود ثمن لعملة كل دولة مقومة بغيرها من المعاملات وذلك من أجل تقدير اسعار السلع والخدمات في كل دولة وهذا الثمن يسمى سعر الصرف.

الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف

إذ يعرف سعر الصرف بأنه هو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة أخرى[1] ويعرف أيضا بأنه السعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة بأخرى[2].

أن الصرف هو سعر عملة بعملة أخرى فإحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنا لها، فسعر الصرف هو عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى[3]

ومن خلال التعريف يمكن القول أن سعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الوطنية.

[1] زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية ، 2003، ص80 .
[2] السيد محمد أحمد السريتيني، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية ، مصر، 2009،ص246.
[3] عا دل احمد حشيش ومجدي شهاب،**سياسات الاقتصاد الدولي** ، منشورات الحلبي ، بيروت ، 2003 ، 17 .

الفرع الثاني: طريقة تسعير العملات

وبوجود طريقتان لتسعير العملات الأجنبية هما:

- طريقة التسعير المباشر:

تبين هذه الطريقة عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية مبلغها ثابت تسمى بعملة الأساس[1]

- طريقة التسعير الغير مباشر:

وتبين هذه الطريقة عدد الوحدات من العملة الجنبية التي نشتري مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية والتي تعتبر في هذه الحالة هي المبلغ الثابت (عملة الأساس) في حين العملة الأجنبية تمثل المبلغ المتغير

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف

يمكن الإشارة إلى أهم العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى تغير سعر الصرف على النحو التالي:

اولا-تغير الأسعار النسبية:

يؤدي انخفاض الأسعار في دولة ما إلى انخفاض الأسعار النسبية في الدول الأخرى فإذا انخفضت الأسعار في إحدى البلدان، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة صادرات ذلك البلد وزيادة الطلب على عملته-مع بقاء العوامل الأخرى المؤثرة في أسعار الصرف الثابتة-فإن زيادة الطلب على العملة النقدية يؤدي إلى رفع قيمة ذلك البلد أو زيادة صرفها مقابل العملات النقدية الأخرى ومن المؤكد أن العكس يكون صحيحا.

وإذا ارتفعت الأسعار في إحدى البلدان فإن الطلب على منتجات ذلك البلد ينخفض، ومن ثم ينخفض الطلب على عملة البلد الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة عملة ذلك البلد أو سعر صرفها.

ثانيا-التغيرات في قيمة الصادرات الواردات:

يتأثر سعر الصرف العملة النقدية بقيمة الصادرات الواردات، فحينما ترتفع قيمة الصادرات بالنسبة إلى الواردات ستتجه قيمة العملة للارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب على

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط2 ، 2003 ، 196 .

هذه العملة، وسيعمل ذلك على تشجيع الاستيراد من الخارج، ونتيجة لذلك فإن قيمة عملية المصدرة والمستوردة تتأثر بالارتفاع والانخفاض من خلال حجم صادراته وارداته.

ثالثا- تغير معادلات التضخم:

بافتراض ثبات العوامل الأخرى، يؤدي ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاديات الوطنية انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى في سوق الصرف وهذا ما سيدفع المتملكين الوطنين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية وبالتالي العملات الأجنبية، وبهذا تستعمل الأسعار المحلية المرتفعة نتيجة التضخم على تقليل استيراد الأجانب من سعلة ذلك البلد، وبالتالي يقل عرض العملية الأجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب على هذه العملية، مما يعنيان الحالة التضخم أثر تغير سعر صرف العملات المختلفة.

رابعا- حركة رؤوس الأموال:

تؤثر حركة رؤوس الأموال في قيمة عملية مقابل العملات الأخرى، أن ترتفع قيمة عملية الدولة المستوردة لرأس المال وتنخفض قيمة للدولة المصدرة لرأس المال وبناء على ذلك فإن تغير حركة رؤوس الأموال يؤدي إلى تغيير صرف العملات التقليدية.

خامسا- الديون الخارجية وخدمة الديون:

تعد المديونية الخارجية واحد من الأعباء التي تثقل كاهل الاقتصاد الوطني فضلا عن خدمة المديونية المتمثلة بالنشاط الفوائد السنوية، وقد تلجأ بعض الدول إلى جدولة ديونها مع الدائنين مقابل فوائد عالية، الأمر الذي يجعل هذه الدولة تسد الفوائد لا الأقساط الأصلية وهذا يعني اختلال العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى.[1]

سادسا -أسعار الفائدة:

تؤثر أسعار الفائدة في أسعار الصرف وبشكل غير مباشر فانخفض في أسعار الفائدة مع توفر فرص استثمارية يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال بهدف استثمارها, فيتحقق الاستثمار وينشط الاقتصاد الوطني ويتضاعف الاستثمار , مما يؤدي إلى تحسين قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى , في حين المستثمرين وينتج عن ذلك انكسار الاستثمار

[1] بلقاسم لينذة، **اثر تقلبا ت سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة قياسية (حالة الجزائر)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شها دة ماجستير في العلوم الاقتصا دية تخصص اقتصاد كمي جامعة الجزائر 2012- 2013 ، ص 5 .

وينخفض النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى نتائج عكسية تقلل من الاقتصاد الوطني وينعكس ذلك على قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى[1] .

الفرع الرابع: أنواع سعر الصرف

إن التصنيف المتعلق بطبيعة التقلبات والتغيرات الحاصلة العملة يجعلنا نفرق من عدة أنواع من سعر الصرف ينهما

أولا- سعر الصرف الاسمي:

يعرف سعر الصرف الاسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية أو العكس أي سعر العملة محلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية

يتم تحديد سعر الصرف الاسمي تبعا القوي العرض والطلب في سوق الصرف لحطة زمنية معينة وبدلالة نظام الصرف المتعمد في البلد[2] ويتقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر الصرف الرسمي وهو سم المعمول به فيما بعض المبادلات الجارية الرسمية، رسم الصرف النازي وهو السعر المعمول به نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.

ثانيا- سعر الصرف الحقيقي:

سعر الصرف الحقيقي هو اسم الذي يمنح العملة المحلية قمتها الحقيقة , فهو يعبر عن الواردات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية[3] إذ يقيس قدرة البلد على المنافسة كما يساهم في عملية اتخاذ القرارات فمثلا إذا ارتفعت مدا خيل الصادرات لدولة متزامنا مع ارتفاع تكاليف إنتاج الموارد المصدرة بنفس المعدل فهذا ليؤدي إلى ضرورة التفكير في زيادة القدرة التصديرية للبلد , كون الارتفاع الحاصل في الفوائد التصديرية لم ينعكس ايجابـــا على أرباح المصدرين حتى وان ارتفعت مداخليهم الاسمية بنسبة مرتفعة ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي وحق المعادلة التالية [4]:

$$TCR=TCN-P^*/D$$

TCR:سعر الصرف الحقيقي تنعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية

P:سوق الأسعار في البلد المحلية

---

[1] بلقاسم ليندة، **اثر تقلبا ت سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة قياسية (حالة الجزائر)**، ص6.

[2] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى اليسا سات الاقتصادية (دراسة تحليلية تقيمية)** ، ديوان المطبوعات الجا معية ، الجزائر ، 2003 ،ص، 103 .

[3] لزعر علي وايت يحي سمير، **معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري** ، مجلة الباحث العدد 11 ، جامعة ورقلة ، الجزائر، 2012 ، ص ، 50.

4 نفس المرجع،ص،103،

D:سوق الأسعار في البلد الأجنبي

TCN: سعر الصرف الاسمي

فكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرات التنافسية للبلد المحلي لان سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية مقابل العملة الأجنبية يعكس الفرق بين القوى الشرائية في البلد الاجنبيي والبلد المحلي .

إن اتجاه وميل مؤشر سعر الصرف الحقيقي نحو الارتفاع يؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية للسلع المصدرة من حيث الأسعار، وبالمقابل فان انخفاض هذا المؤشر يعتبر عامل ايجابي يؤدي الى ارتفاع القدرة التنافسية وبالتالي تشجيع الصادرات ، لهذا فان الاتجاهات المؤثر الحقيقية للصرف أهمية كبير بالنسبة لميزان المدفوعات وكذلك لتطورات ونمو الأسواق السلعية

ثالثا–سعر الصرف الفعلي

يعتبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر الصرف عملية ما بالنسبة لهذه عملات أخرى في فترة زمنية ما أي أن سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار ثنائية .

ولقد عرفه الاقتصادي الجزائري حميات محمود " أنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة، متضمن في التعريفات الجمركية رسوم وإعانات مالية" وهنا نميز نوعان من سعر الصرف فعلي للواردات وسعر صرف فعلي للصادرات .

–سعر الصرف الفعلي للواردات TCEM: هو عبارة عن وحدات العملة المحلية التي تدفع مقابل ما قيمته دولار واحد من الواردات

–سعر الصرف فعلي للصادرات TCEX : هو عبارة عن وحدات العملة المحلية الممكن الحصول عليها لقاء ما يبلغ قيمة دولار واحد الصادرات.

رابعا–سعر الصرف الفعلي الحقيقي

هو عبارة عن سعر الصرف الفعلي الاسمي معدل بنسبة مستوى عام للأسعار بين البلد المتعامل والبلد محل الدراسة[1].

[1] محمود حميدات ، **مدخل التحليل النقدي**، الطبعة 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص76.

ويعرف كذلك على أنه في الواقع بأنه سعر إسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج لابد أن يخضع هذا المعدل الإسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.

خامسا–سعر الصرف التوازني

سعر الصرف التوازني هو السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب عند تساوي القيمة المطلوبة مع القيمة المعروضة من إحدى العملات بغض النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية فسعر الصرف التوازي مثل التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في وجود المنافسة التامة، ويكون هذا السعر متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات ، نستنتج من هذا المفهوم أن سعر الصرف التوازني هو سعر الصرف الذي ينسق مع التوازن الكلي كونه يمثل التوازن المستديم في ميزان المدفوعات.[1]

المطلب الثاني: نظم ونظريات سعر الصرف

الفرع الأول: أنظمة الصرف

بعد تعريفنا لسعر الصرف باعتباره عدد وحدات العملة الأجنبية التي تتبادل بوحدة واحدة من العملة الوطنية أي هو سعر كأي سلعة أخرى ، ويتجدد عن طريق العرض والطلب، ولكن في الواقع كثير من الأسئلة التي تواجهنا وفي مقدمتها

هل يكون سعر الصرف ثابتا أو متغيرا؟ وإذا كان سعر الصرف ثابتا أو متغيرا فهل هذا الثبات أو تغير مطلق أم له حدود معينة؟ وماهي الحدود إن وجدت ؟

ترجع أهمية هذه الأسئلة إلى الدور الكبير الذي يلعبه سعر الصرف باعتباره همزة وصل بين مستويات الأسعار في البلاد المختلفة ، وهو أمر مرتبط إلى درجة كبيرة بمصير الاستقرار الاقتصادي لهذا البلد وقضايا النمو والتنمية الاقتصادية لها.

إن العوامل التي تتفاعل في تكييف الطلب على الصرف وعرضه، والتي تتحكم في تحديد سعره إنما تختلف باختلاف سعر الصرف السائد، ويقصد بهذا الأخير مجموعة القواعد والمعروفة باسم قواعد اللعبة التي تحدد دور كل من السلطات والمتعاملين الأخرين في سوق الصرف.

[1] دوحة سلمى، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها (دراسة حالة الجزائر)** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا الطور الثلث في العلوم التجارية ، تخصص تجارة دولية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2015/2014، ص 12

يمكننا أن نفرق بين ثلاثة عناصر مختلفة في أنظمة الصرف التي تهدف كلها إلى تنظيم المبادلات الدولية المتعددة ، فهناك نظام صرف ثابتة، نظام صرف عائم (مرن) ، ونظام الرقابة على الصرف.

وسنحاول التعرف على كل من هذه الأنظمة:

اولا–نظام الصرف الثابت:

يعرف هذا النظام أيضا باسم قاعدة الذهب الدولية وساد نظام الصرف الثابت في ظل قاعدة الذهب في أواخر القرن التاسع عشر إلى النصف الثاني من عشرينيات القرن العشرين، وتعتبر الدولة على قاعدة الذهب إذ ارتبطت عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب، واحتفاظها بسعر ثابت للذهب بالنقد الوطني أذ يتحقق سعر ثابت للعملات المختلفة إذ أن ثبات سعر الصرف لا يتحقق إلا بشرطين : أولهما أن يكون سعر الشراء وبيع الذهب واحد في كل دولة، وثانيهما أن تكون انتقالات الذهب عديمة النفقة، إلا أن هذا لا يتحقق عمليا ، لهذا يسمح بتقلب هذا السعر بحرية في حدود ضيقة جدا، هي دخول الذهب إلى الدولة وخروجه منها وذلك وفقا لقوى العرض والطلب الخاصة بكل عملة من عملات الدول الأجنبية [1] حيث أن تصديره يخلق نفقات النقل والتأمين , مما يؤدي إلى اختلاف سعر الصرف عن سعر التعادل بحدود صغيرة , يطلق عليها حدي دخول وخروج الذهب * فان جاوزت الفروق هذا الحدود أدى ذلك لإعادة الأسعار لحدود التعادل إن تقلبات سعر الصرف فيما بين حدي خروج الذهب وخروجه . [2]

كما يمكن حدوث انحراف بين سعر الصرف ونسبة التعادل في ضل قاعدة الذهب بالتأثير موقف ميزان المدفوعات , فعند حصول عجز فيه ينخفض سعر الصرف العملة لذلك البلد بأقل من نسبة تعادلها ,أما إذ أحدث فائض فيه يرتفع سعر صرف العملة بأعلى نسبة تعديلها وفي ضل هذا النظام تكون أسعار الصرف ثابت أو يسمح لها بالتذبذب في حدود ضيقة جيدا أي (1%ارتفاعا ,1%انخفاضها) ,أما أكثر من ذلك فإنه يمكن للسلطات النقدية أن تتدخل لإبقائها

[1] زينب حسين عوض الله مرجع سابق ص 74-75 .

* *يقصد بحدي الذهب , المجال الذي تحصل فيه تقلبات سعر الصرف الخارجي في البلاد المنتجة لقاعدة الذهب والتي لايمكن لها أن تتجاوز نفقات الذهب

*** بمجرد أن يصل سعر الصرف سقفه (القيمة العليا المرخصة) تتدخل السلطات النقدية في سوق الصرف بائعة العملة المحلية لثرائها للعملة الأجنبية , وبالعكس في حالة وصول سعر الصرف الأدنى (النهاية السفلية المرخصة) تتدخل السلطات النقدية على مستوى سوق الصرف عن طريق شرائها للعملة المحلية وبيع العملة الأجنبية , تفادي لهبوط سعر الصرف خارج ألها مش المرخص

ضمن الحدود المقبولة [1]عن طريق أحدث توازن بين عرض وطلب العملة المحلية في الوقت المناسب .

ومع ما تقدم أن سعر الصرف في ضل قاعدة الذهب يكون ثابت ثباتا نسبيا وليس مطلقا وهو ثابت خارج المدى بين نقطتي (ودخول وخروج الذهب) ولكنه متغير داخل المدى

ومن أبرز الايجابيات هذا النظام هي:

- يوفر هذا النظام إمكانية التحكم في كمية النقود ، لان الإصدار النقدي محدود بكمية الذهب وهذا يمنع حدوث تضخم.

ومن أبرز عيوب هذا النظام هي:

- في حالة الربط بعملة أجنبية وحيدة يمكن أن يتسبب في إضعاف عمل السلطات النقدية في عملية الرقابة على النقد من خلال زيادة التدفقات الرأسمالية إلى الداخل .

ثانيا-نظام الصرف العائم (المرن):

منذ الحرب العالمية وقاعدة الذهب تفقد مكانتها الدولية , فقد بدأت الدول الوحدة تلوى الأخرى تتخلى عن قاعدة الذهب وتأخذ بقاعدة أخرى , هي قاعدة العملة الورقية *

يمكن قول بأن الدولة تأخذ بقاعدة العملة الورقية , بتباع قاعدة أهم صفاتها :

-عدم إمكانية تحويل الورقة النقدية إلى الذهب والعكس .

-أن التصدير واستيراد الذهب يخضع إلى قيود جمركية .

-تحديد الورقة النقدية بسعر الرسمي , وكذا الحال لمحتواها الذهبي .

في ضل هذا النظام يفترض عم تدخل السلطات النقدية في تحديد سعر الصرف إلا أنه نظرا الانعكاسات التغيرات المعتبرة في سعر الصرف على معظم المتغيرات الاقتصادية للدولة فإنه من غير المعقول أن تترك الدولة مصير استقرائها الاقتصادي رهنا لتقلبات قوى العرض والطلب , لذلك فإن الواقع العملي يؤكد أن السلطات النقدية والمالية تستخدم ما تراها مناسبا من الإجراءات للتأثير على سعر الصرف في الاتجاه الذي ترغب فيه تفاديا لحدوث أزمات داخل اقتصادها وهناك عدة طرق مستعملة في هذا النظام ومنها :

* وتسمى أيضا بقاعدة الأوراق الالزامية أو نظام , العملات الورقية المستقلة , وما يعرف حاليا بالتقويم العملات

-التقويم الحر (المطلق) :

الذي يستلزم تدخل السلطات النقدية في سعر الصرف العملات بحيث يتغير هذا الأخير على مستوى سوق الصرف يوميا حسب قوى العرض والطلب تتأثر هذه التقلبات بدورها بدورها بالتوقعات و الحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة وبالمؤشرات الاقتصادية والنقدية للبلاد من جهة أخرى .

-التقويم المدار (المقيد) :

وتقصد به تقييد التعويم من خلال تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف , بتأثيرها على تحركات معدل الصرف بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الاجنبية والذهب وعلى اساس وضعية ميزان المدفوعات و يعيب البعض هذا النظام على امكانية تلاعب الحكومات بأسعار الصرف بطريقة تخدم بلدانها على حساب البلدان الاخرى .

اما فيما يخص ابرز ايجابياتها فتتمثل في سعر الصرف العائم يساعد على نجاح سياسات الاستقرار المحلية [1]

ثالثا- نظام الرقابة على الصرف (سعر الصرف المدار , المرونة المقيدة) :

يقصد بالرقابة على الصرف وضع السلطات النقدية قيود تنظيم التعامل في النقد الاجنبي , ويكون في ظل هذا النظام تقيد حرية التصدير والاستيراد للنقد للحفاظ على القيمة الخارجية للعملة

ساد نظام الرقابة على الصرف , بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وقد نعكس التحول ، في الرقابة في تزايد دور الدولة في جميع نواحي الحياة الاقتصادية خلال الثلاثينيات ولا يزال هذا النظام منتشر في بعض الدول .

وتعتمد الدولة على تنظيم الرقابة على الصرف في حال رغباتها في التجكم في اسعار العملة المحلية في الاسواق الدولية, فنظام الرقابة على الصرف يتطلب توفر اجهزة تقنية وفنية ذات فعالية عالية , حتى لا تؤدي الى انتشار الرشوة من اجل تسهيل اجراءات التعامل .

يعتبر نظام الرقابة على الصرف اداة فنية تستخدم لتحقيق العديد من الاغراض التي تخدم تحقيق الخطط الاقتصادية للدولة , والتي يأتي في مقدمتها الاستيراد الاقتصادي الذي يعتبر توازن ميزان المدفوعات اهم وسيلة له . [1]

[1] بلقاسم ليندة , مرجع سابق , ص 15-16

لتحقيق الأهداف التي تسعى إليه نظام الرقابة على الصرف , ترى السلطات النقدية ان سعر الصرف التوازني ليس هو سعر المناسب , لذلك تقوم بعملية تعين للكمية المتاحة من الصرف الاجنبي , وتقوم بتحديد سعر الصرف في حدود ما لديها ويطلق على هنا السعر (سعر الصرف الرسمي) [2]

الفرع الثاني بعض النظريات المفسرة لسعر الصرف :

بالرغم من إن سعر الصرف يتحدد من خلال توازن العرض والطلب للعملات , إلا انه يتأثر بمختلف المتغيرات الاقتصادية والمالية لمعدلات التضخم ومعدلات الفائدة وارصدة ميزان المدفوعات هناك عدة نظريات لشرح كيفية تكوين سعر الصرف نذكر منها ما يلي

أولا- نظرية تعادل القوة الشرائية :

ظهرت هذه النظرية عندما اثير التساؤل عن كيفية تحديد اسعار التعادل بين عملات الدول التي تخلت عن قاعدة النهب خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تلتها ما ادى الى حدوث اضطرابات شديدة من اسعار الصرف

وتعود فكرة هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي جوستا ف كا سل حيث حاول أن يبحث على أساس جديد لتقييم سعر كل عملة بالنسبة لأخرى بخلاف قاعدة الذهب وتوصل الى " نظرية تعادل القوة الشرائية" إذ أن خلاصة هذه النظرية أن القوة الشرائية للعملة داخل البلد هي التي تحدد قوتها الشرائية الخارجه , وبالتالي سعر الصرف الخارجي تحدده الأسعار الداخلية .

ولي نظرية القوة الشرائية صورتان كالتالي :

- الصيغة المطلقة :

انطلاقنا من قانون السعر الوحيد والذي يستلزم أن وحدة نقدية , بعد تحويلها بتبادل نفس سلة السلع في الدولة المحلية والأجنبية بي معنا أن القوة الشرائية العملة ما هي ممثلة القوتها الشرائية في بلد أخر ويعبر عنه بالعلاقة البسيطة التالية

$$\text{سعر الصرف} = \frac{\text{مستوي الأسعار المحلية}}{\text{مستوي الأسعار الأجنبية}}$$

[1] دوحة سلمى , مرجع سابق ص 19.

[2] بلقاسم لندة , مرجع سابق , ص 18+19

تستلزم الصيغة المطلقة لتعادل القوة الشرائية عدة شروط لصحتها :

-كل السلع قابلة للتبادل بدون تكاليف التحويل .

- عدم وجود عراقيل عند القيام بالتبادل (تعريفات جمركية).

-كل السلع المحلية والأجنبية تكون متجانسة.[1]

- **الصيغة النسبية:**

على عكس الصيغة المطلقة فإن الصيغة النسبية تبنى على أساس الفرضيات التالية:

- الأخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل.
- حرية انتقال المعلومات.
- إزالة الحواجز التجارية التي تحدد تكافؤ الأسعار معبرا عنها بالعملتين.

كما اهتمت هذه الصيغة بتحديد سعر الصرف التوازي من خلال إدراج مؤشر التضخم حيث يعمل سعر الصرف الاسمي على إلغاء فوارق التضخم في البلدين، أو بمعنى آخر يتحقق التوازن في سعر الصرف عندما يساوي معدل التغير في سعر الصرف مع التغير في نسبة الأسعار.

فالدولة التي تعني من معدل تضخم عال سوف تفقد التنافسية في الأسواق الخارجية، ويكون العكس بالنسبة للدولة التي يكون معدل التضخم بها منخفضا، وفي هذه الحالة يكون سعر الصرف التوازني الجديد مساويا لسعر الصرف القديم مضروبا في معامل التضخم في كل من البلدين، ويعتبر السعر بمثابة التعادل الجديد ما بين العملتين، أي أن النقطة التي يتأرجح حولها دائما سعر الصرف، وذلك عن بعض التقلبات المؤقتة وهو ما يسميه **جوستاف كاسل** بتعادل القوة الشرائية، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

سعر الصرف التوازني الجديد = سعر الصرف القديم × نسبة تغير سعر الصرف

حيث:

نسبة تغير سعر الصرف = نسبة التضخم المحلي – نسبة التضخم الأجنبي

ويمكن حسابه من خلال العلاقة التالية:[1]

[1] بالقاسم ليندة ، مرجع سابق ، ص20

$$\text{سعر الصرف التوازني الجديد} = \text{سعر الصرف القديم} \times \frac{\text{الرقم القياسي للأسعار المحلية}}{\text{الرقم القياسي للأسعار الأجنبية}}$$

ثانيا –نظرية سعر الفائدة:

يؤدي ارتفاع سعر الفائدة في إحدى الدول إلى تنشيط حركة رؤوس الأموال إلى هذه الدولة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على عملتها ومن ثم ارتفاع سعر الصرف لهذه العملة والعكس صحيح في حالة انخفاض أسعار الصرف، ونلاحظ أن تغيرات سعر الفائدة عادة ما يتفاعل مع المعروض النقدي، وقد يؤثر كل منهما في اتجاه مضاد لتأثير الآخر، ومن ثم يلغي كل منهما الآخر وعدم حدوث أي تأثير على سعر الصرف.

ثالثا –نظرية المرونة السعرية:

تعتبر هذه النظرية أنه إذا زادت قيمة الواردات عن قيمة الصادرات (أي أن هناك عجز في الميزان التجاري) فإن ذلك يؤدي إلى تخفيض سعر الصرف العملة المحلية اتجاه العملات الأجنبية في ظل نظام سعر الصرف مرن، الأمر الذي يجعل أسعار الصادرات متدنية اتجاه العالم الخارجي وأسعار الواردات مرتفعة بالنسبة للمقيمين، وينتج عن ذلك ارتفاع الصادرات وانخفاض الواردات حتى مستوى التوازن في الميزان التجاري، وأن سرعة تعديل سعر الصرف تعتمد على مدى استجابة الصادرات والواردات وهو ما يعرف بالمرونة السعرية لسعر الصرف.[2]

رابعا –نظرية تعادل سعر الفائدة:

حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق الأصلي، عند توظيفهم للأموال في دول أين معدل الفائدة أكبر من ذلك السائد في السوق المحلي، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل، ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي، يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم M في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا، ويحصلون في نهاية التوظيف على $M(1+id)$ حيث (id معدل الفائدة) يجب أن يكون هذا المبلغ

[1] بلقاسم لينده، مرجع سابق، ص 22.

[2] سليمان شيباني، **سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1963–2006)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر، 2009، ص 75.

متساويا للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني (نقد) وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة ie وإعادة بيعها لأجل شكل يمكن من الحصول مجددا على مبلغ بالعملة المحلية ويمكن أن نعبر عن ذلك عموما بالعلاقة التالية:

حيث أن:

$$\frac{CT}{CC} = \frac{1+Id}{1+Ie}$$

Cc: سعر الصرف الآني (نقدا)

Ct: سعر الصرف الآجل.

Ie: معدل الفائدة الخارجي الاسمي.

Id: معدل الفائدة الداخلي الاسمي.[1]

المطلب الثالث: مفهوم سوق الصرف

الفرع الأول: تعريف سوق الصرف

هو سوق يتم فيه تسوية المعاملات التجارية عبر الدول، فهو المكان الذي يتم فيه تحويل العملات، أي أنه يتم فيها طلب وعرض العملات وتحديد معدلات صرفها، فالعملة التي يكثر الطلب عليها ترتفع قيمتها مقارنة بالعملات الأخرى، وأهم وظائفه:

-تحويل القدرة الشرائية لبلد معين إلى بلد آخر بمعنى نقل القوة الشرائية من دولة لأخرى.

-توفير ومنح الإعتمادات الملائمة لتسوية العمليات الجارية.

-تقديم تسهيلات لإمكانية تغطية خطر الصرف.[2]

الفرع الثاني: أنواع سوق الصرف

أولا-سوق الصرف العاج الآني:

هو سوق تكون شروط تبادل العملة (الأسعار والكميات) محددة عند توقيع العقد بالنسبة للصفقات التجارية (عمليات بيع وشراء العملة الأجنبية) ويجب أن يكون تسليما بعد يومين على الأكثر من تاريخ إجراء العقد.

ثانيا-سوق الصرف الآجل

تكون الشروط الخاصة بشراء وبيع العملات محددة بسعر ثابت في الوقت الذي يتم فيه العقد على أن يتم التسليم والدفع بعد اليوم الثاني على الأقل من إجراء العقد عادة تكون 30

[1] قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 121.

[2] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير**، الدار المصرية اللبنانية، 1994، ص 25.

يوما، 60 يوما، 90 يوما، 06 أشهر، سنة، هذا السوق يسمح بتسوية المعاملات التجارية، فبفرض مستورد A للسلع والخدمات يشتري ويدفع ما يستحق عليه للمصدر B، بعد أجل 03 أشهر، وكان يخشى أن يرتفع سعر الصرف الأجنبي فإنه يستطيع أن يعقد، إلا أن عقد لأجل موضوعه الحصول على العملات الأجنبية لسعر الصرف الحالي، إلى أن يصل يوم التسليم والدفع المتفق عليه يشتري المستورد A العملات الأجنبية المتفق عليها ويساوي بها مدفوعاته.

الفرع الثالث: المتدخلون في السوق

هناك عدة جهات تتدخل في سوق الصرف الأجنبي حسب اختصاصها وطبيعة عملها وهي:

–البنوك المركزية: يتدخل للقيام بعملية شراء وبيع العملات في السوق المفتوحة باستخدام الودائع تحت الطلب بدلا من السندات المحلية، وبتنفيذ أوامر الحكومة بخصوص المعاملات في العملة، والتدخل من أجل حماية مركز العملة المحلية أو حتى العملات الأجنبية.

–البنوك التجارية: تعتبر البنوك من أهم الوسطاء المتعاملين في سوق الصرف المهمة الأساسية لإدارة الصرف بالبنك هي تمكين عملية من تحويل أصوله مقومة بأحد العملات على أصول مالية مقومة بعملة أخرى، إذ تقوم بالمقايضة وتحويل الفائض من عرض أو طلب العملات الصعبة إلى السوق وتتوفر هذه البنوك على أجهزة الإعلام الآلي تتضمن آخر الأسعار المطبقة بين البنوك في مختلف الساحات المالية العالمية.

–المؤسسات المالية غير البنكية: ظهرت كمتدخل في سوق الصرف في التسعينات، ويقوم بالعمليات المتعلقة بالصرف سواء بالنسبة لحساباتها الخاصة أو لزبائنها من مؤسسات وأفراد.

–السماسرة: يقوم هؤلاء بدور الوساطة والتفاوض بين البائعين والمشترين في عمليات الصرف الأجنبي، بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشترية لهذه العملات ويعتمد السماسرة على ممارستهم وخبرتهم ومعرفتهم بظروف السوق وحجم المخاطر التي تنجم من عمليات الصرف.[1]

[1] إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، **الاقتصاد الدولي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص 311.

المطلب الرابع: سياسات أسعار الصرف

تعتبر سياسات أسعار الصرف آلية فعالة لحماية الاقتصاد المحلي للدولة من الصدمات الخارجية والداخلية، ويتوقف تأثير هذه السياسات على مدى استقرار السعر ٱلأمثل الذي يتوقف عليه نظام سعر الصرف القائم في الدولة ، كما أن سياسات أسعار الصرف تعد جزءا من ساسية الاقتصادية التي تسمح بتحقيق أهداف التشغيل الكامل ، النمو ، استقرار الأسعار، وتعد سياسة الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم بهدف ادارة الإقتصاد الوطني ودعم نمو والحد من الخلل في توازناته.

الفرع الأول : مفهوم سياسة رفع قيمة العملة وشروط نجاحها

أولا: مفهوم سياسة رفع قيمة العملة

قبل التطرق لمفهوم سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة لابد من توضيح الفرق بين رفع وارتفاع قيمة العملة، فارتفاع قيمة العملة يعبر عن ارتفاع سعر العملة للبلد ما ازاء العملات الأجنبية الأخرى، حيث أن العوامل المؤدية إلى ارتفاع قيمة عملتها في سوق الصرف الأجنبي ستعاكس تلك المؤدية إلى انخفاض قيمة العملة، وهذا راجع إلى قوى العرض والطلب في السوق وليس للدولة أي دخل في هذا الارتفاع الحاصل .

أما رفع القيمة الخارجية للعملة فهي سياسة يعتمدها البنك المركزي، ومعناه زيادة الوحدات من العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية ومن عملية المعاكسة للتخفيض[1]

ترتكز سياسة رفع سعر الصرف التي ينتهجها البنك المركزي على التدخل المستمر في سوق الصرف والتوظيف الضخم للصرف الأجنبية القائم على بيع العملة الأجنبية وشراء العملة المحلية، ونقول عن عملة ما أنها مقدرة أكبر من قيمتها الحقيقية عندما يكون سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحر، وفي هذه الحالة تنشط عملية المضاربة، حيث لا يمكن أن نتكلم عن تجاوز العملة لقيمتها الحقيقية إلا إذا كان السعر الرسمي لا يعكس السعر التوازني الذي يجد من الحجز في ميزان المدفوعات في المدى الطويل.

ثانيا-أسباب رفع القيمة الخارجية للعملة:

[1] غازي عبد الرزاق النقاش، **التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية** ، دار وائل للنشر، الأردن، 2001، ص 154

يمكن أن تغير الدولة سعر الصرف عملتها صعود أو هبوطا كوسيلة للتغلب على بعض المشكلات الاقتصادية، فمن الأسباب التي تدفع السلطات النقدية إلى رفع القيمة الخارجية لعملتها نذكر ما يلي:

-انخفاض القدرة التنافسية لسلع البلد الذي قام برفع عملته وذلك بسبب انخفاض الصادرات وزيادة الواردات[1] .

- وجود فائض في ميزان المدفوعات ومن أجل التخلص من هذا الفائض تقوم السلطات العامة بإصدار عملة وطنية مقابل هذا الفائض، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع التضخم وبالتالي تزايد الواردات مقابل انخفاض الصادرات، وهكذا يحصل التوازن في ميزان المدفوعات.

-من اجل معالجة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية لسلعة استراتيجية(النفط مثلا).[2]

ثالثا-شروط نجاح سياسة رفع قيمة العملة:

وشروط هي كالتالي:[3]

- يجب أن يكون مجموع مرونات السعر للطلب الخارجي على الصادرات والطلب الداخلي على الواردات أكبر من الواحد، في هذه الحالة فإن ارتفاع أسعار الصادرات يرافقه انخفاض الطلب الخارجي بنفس النسبة أما الواردات فهي على العكس من ذلك ، يجب أن ترتفع نتيجة انخفاض أسعارها.

- إذا كانت عملية التصحيح هذه بواسطة الأسعار تتوافق مع عملية تخفيض الناتج القومي من خلال تقليص الاستثمارات عندها يصبح نجاح عملية رفع قيمة النقد مؤكدا.

- نجاح عملية رفع قيمة النقد يرتبط أيضا وبشكل اساسي، بإمكانية تقليص أو في إلغاء الفوارق مقاربة مع الخارج، على صعيد الانتاجية التي تجعل البلد المحقق للفائض أكثر قدرة على منافسة مع شركائه.

الفرع الثاني: مفهوم سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية وشروط نجاحها:

1 نرمين السعدني، **سياسات سعر الصرف في الدول النامية**، مجلة سياسات دولية، العدد 144 مصر ، افريل2001، ص 217

2 فاضل اسماعيل، **تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العراق، 2012، ص 15.50

3 وسام ملاك، **الظواهر النقدية على المستوى الدولي**، دار المنهل اللبناني، لبنان،2001، ص 98

اولا: مفهوم سياسة التخفيض في قيمة العملة الوطنية:

قبل التطرق لمفهوم سياسة التخفيض في العملة لا بد من توضيح الفرق بين تخفيض قيمة العملة وبين انخفاض قيمتها.

فانخفاض قيمة العملة أو تدهورها يحدث تلقائيا نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب في السوق الصرف الأجنبي في ظل نظام اقتصادي حر قائم على حرية التعامل وتعويم العملة، أما التخفيض فيحدث بصورة معتمدة بقرار من السلطات النقدية في ظل سعر الصرف الثابت[1].

إذا فعملية تخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية هي انقاص قانوني لعدد وحدات العملة الأجنبية التي تمثله وحدة النقد الوطنية .

فالتخفيض هو التقليل المعتمد في قيمة العملة الوطنية بالنسبة لعملات الدولة الأخرى، فالدولة التي تعاني من اختلال هيكلي في ميزانها التجاري قد تلجا إلى تخفيض قيمة عملتها لتحفيز الصادرات والحد من الواردات وذلك لتصحيح الإختلال.

ويمكن تحديد نسبة انخفاض القيمة الخارجية للعملة المحلية من خلال الصيغة الرياضية التالية[2]:

نسبة انخفاض العملة = (السعر الجديد للعملة – السعر القديم للعملة) / السعر القديم للعملة

1- أسباب تخفيض القيمة الخارجية للعملة:

نظرا لأهمية تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في المعاملات الدولية وعلاقتها الواضحة مع العديد من العملات الأخرى وتتلخص الأسباب الحقيقية المؤدية إلى تخفيض قيمة العملة إلى مايلي:

– معالجة العجز في ميزان المدفوعات: إن التخفيض في قيمة العملة يشجع التصدير ويقيد الاستراد، كما يعمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال على الخارج والعمل على ابقائها في الوطن، ففي حالة وجود عجز في ميزان مدفوعات الدولة ، فإن تخفيض القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى تخفيض اسعار الصادرات من وجهة نظر الأجانب وبالمقابل سترتفع أسعار الواردات من وجهة نظر المواطن، مما يؤدي إلى تنشيط الصادرات فيعود التوازن إلى ميزان المدفوعات.

---

1 السيد محمد السريتي، مرجع سابق، ص 269

2 دوحة سلمى ، مرجع سابق، ص 89

-ارتفاع دخول المنتجين المحليين:

بهدف التحقيق إلى زيادة دخول المنتجين المحليين وتخفيض أعباء مديونيتهم خاصة عند تدهور أسعار منتجاتهم في الأسواق العالمية على إعتبار أن تخفيض سعر الصرف يرفع قيمة الصادرات مقومة بالعملة الوطنية من اجل تسهيل تصريف هذه المنتجات في الخارج.

-ارتباط العملة بكتلة نقدية معينة:

إن ارتباط عملات الدول بالمناطق النقدية المختلفة مثل منطقة الدولار، منطقة الأورو، .... إلخ، فالتغير الحاصل في قيمة العملة القيادية ضمن إطار منطقة نقدية معينة سيعكس على القيمة الخارجية للعملات.

-تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازن:

إن اعتماد الدولة على سياسة تخفيض قيمة العملة في السوق يعمل على الحد من الطلب عليها في السوق الموازي نتيجة تحقيق تكافؤ بين السعرين في السوق الرسمي والموازي، مما ينتج عنه تراجع الطلب على العملات الأجنبية في الأسواق الموازية وهذا ما يحد من المضاربة على العملات الأجنبية.

-معالجة البطالة في الاقتصاد القومي:

ان اعتماد الدولة على سياسة تخفيض العملة يعمل على تشجيع إقامة الصناعات مما يعمل على زيادة التشغيل وبالتالي تقليص من حجم البطالة.

-اتجاه العلاقة الواقعية للعملة الوطنية مع العملات الأجنبية:

وتعتمد هذه العلاقة على أساس معرفة تطور الأسعار المحلية للبلدين، لأن مستوى الأسعار المحلية سوف ينعكس على القوة الشرائية المحلية للعملة الوطنية، لذلك فإن سعر صرف عملة إزاء عملة أخرى يعتمد على مقارنة التغيرات في مستويات الأسعار المحلية في كلا البلدين.

-تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة:

تعمل سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية على تحقيق تكامل بين القطاعات التصديرية وباقي القطاعات الأخرى التي تعتمد عليها الدولة، ودلك كون السلع المصدرة أو أي سلع أخرى تعتمد عل قطاعات تكميلية أخرى، فتطوير القطاع التصديري يؤدي الى تطوير بقية القطاعات السابقة سواء من ناحية استغلال الطاقة الإنتاجية أو استخدام المزيد من اليد العاملة.

2- شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة:

حتى تتحقق أهداف تخفيض قيمة العملة المحلية، لا بدمن توافر مجموعة من الشروط أهمها:

-مرونة الجهاز الإنتاجي لمواجهة الطلب الخارجي الناجم عن ارتفاع الصادرات.

-مرونة الطلب الداخلي على السلع المستوردة ومرونة الطلب الخارجي على السلع المصدرة.[1]

-ألا تعتمد الدول الأخرى على سياس تخفيض القيمة الخارجية لعملاتها.

-استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.

إن سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية تفترض بقاء الأسعار المحلية لمستوى السلع والخدمات دون ارتفاع مقارنة بالأسعار الأجنبية، كون ارتفاع الأسعار المحلية يؤدي الى عدم انخفاض سعر الصرف الحقيقي الذي سيكون مبالغا فيه كونه لا يعكس توازن ميزان المدفعات، فانخفاض سعر الصرف يؤدي الى انخفاض أسعار السلع الوطنية المقومة بالصرف الأجنبي مما يؤدي الى زيادة الطلب على هذه السلع في الأسواق الخارجية ما يؤدي بدوره الى زيادة الصادرات.

[1] دوحة سلمى، مرجع سابق، ص 92-93.

المبحث الثاني: الدراسة النظرية للواردات:

إن إعطاء التجارة الخارجية بصفة عامة، والواردات بصفة خاصة، مكانتها وتجسيد سياسة استيرادية ملائمة مع السياسة الاقتصادية، ضرورة لنجاح عملية التنمية وبعث النمو الاقتصادي، من حيث كونها أداة هامة للتموين وتمويل العملية الإنتاجية بالمواد الأولية وتجهيزات الانتاج.

وقبل التطرق إلى تعريف الواردات سنحاول تعريف التارة الخارجية والميزان التجاري باعتبار الواردات جزء مهام منهما.

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية:

تعتبر التجارة الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها التطور الاقتصادي لأي بلد، على أساس التبادل للسلع والخدمات ما بين الدول، كما يمكن اعتبارها الجسر الذي يربط بين الدول، وتسمح لها بتصرف الفائض من انتاجها واستيراد حاجياتها من فائض انتاج الدول الأخرى.

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية:

تعرف التجارة الخارجية بأنها تشمل كل الواردات والصادرات السلعية والخدمية من إلى الدولة، وعلى نطاق العالم تشمل كافة ما يستورد من سلع وخدمات من إلى دولة.[1]

وتعرف أيضا بأنها عملية التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي.[2]

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للتجارة الخارجية، أنها عبارة عن عملية تبادل تجاري للسلع والخدمات بين دول ما وباقي دول العالم وتشمل عنصرين مهمين هما الصادرات والواردات.

الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية:

للتجارة الخارجية دور هم في حياة الأمم من الناحية الاقتصادية والانتاجية والثقافية وذلك من خلال تنظيم الموارد الاقتصادية[3]، فتعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع اقتصادي من المجتمعات، سواء كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض.

---

[1] فليح حسن خلف، **العولمة الاقتصادية**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 145.

[2] موسى سعيد مطر وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 13.

[3] عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص98.

وتعتبر التجارة الخارجية مؤشرا على القدرة الإنتاجية والتنافسية في السوق الخارجي، وذلك من خلال القدرة التصديرية والاستيرادية وأثرها على رصيد الدولة من العملات الإنتاجية على الميزان التجاري[1]، كما تعطي الفرصة وتحقق المكاسب للحصول على سلع وخدمات تكلفتها أقل مما تم إنتاجها محليا[2]، وكذلك تحقق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين عمليات العرض والطلب، وتساعد على التقدم في الميادين الاجتماعية والثقافية بفضل ما تتطلب من احتكاك مستمر.

والتجارة الخارجية كذلك لها أهمية في نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تقيد بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة والارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات واشباع الحاجات بالإضافة الى إقامة العلاقات الودية والصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها[3].

الفرع الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية:

ومن أهم أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدل هو عدم استطاعت الدول تحقيق الاكتفاء الذاتي من جميع المنتجات، وذلك بسبب اختلاف الميزات الطبيعية والمناخية وكذلك الظروف الإنتاجية التي تميز بلد على آخر وكلك تنوع حاجات ورغبات الشعوب أدى الى عجز بعض الدول عن توفير منتجات تتماشى وهذه الأذواق المتباينة[4].

من المكاسب والمزايا التي تتحقق من قيام التجارة الخارجية حيث تقوم الدولة بتصدير السلع ذات الوفر النسبية، الأمر الذي يحق لها في الواقع ميزتين في آن واحد، أولها تصري منتجاتها الزائدة عن احتياجات السوق المحلي، وثانيهما الحصول على السلع تستوردها من الخارج بأسعار تق نسبيا عن تكلفة نتاجها محليا.

المطلب الثاني: ماهية الميزان التجاري:

تمتلك السلطات السياسية والاقتصادية ترسانة من الأدوات التي ستعين بها عند رسم سياستها الاقتصادية المالية والنقدية، ويعتبر الميزان المدفوعات واحد من أهم هذه الأدوات، كما

[1] يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 12.

[2] محمود حسين الوادي وآخرون، **الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة 2، 2010، ص 250.

[3] شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، **مدخل الى التحليل الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 104.

[4] نداء محمود الصوص، **التجارة الخارجية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 130.

يعتبر من أهم المعايير التي تقاس بها الكثير من المؤشرات الاقتصادية ويعتبر الميزان التجاري أهم أحد الحسابات في ميزان المدفوعات لأنه يعكس أهم العلاقات الاقتصادية الدولية.

الفرع الأول: مفهوم الميزان التجاري:

تعددت المفاهيم حول الميزان التجاري حيث أن مجملها تصب في سياق واحد، فيمكن تعريف الميزان التجاري بأنه الفرق بين قيمة صادرات دولة ما وقيمة وارداتها ويعرف بأنه ذلك الجزء من ميزان المدفوعات لدولة ما الذي يتعلق بالبضائع أو الأشياء الملموسة سواء كانت المستوردة أو المصدرة[1].

ويمكن أن يكون الميزان التجاري موجبا أو سالبا، فإن كان رصيد إيجابي فهو يعني أن كمية صادرات البلد من السلع والخدمات أكثر من وارداتها نقول إذا فائض في الميزان التجاري.

أما إذا كان رصيد الميزان التجاري سلب فهو يعني أن كميات صادرات البلد من سلع وخدمات أقل من وارداتها نقول إذا أنه هناك عجز في الميزان التجاري.

الفرع الثاني: أقسام الميزان التجاري:

ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين، الأول هو الميزان التجاري السلعي، أما الثاني فهو الميزان التجاري الخدماتي.

الميزان التجاري السلعي: يتم من خلاله تسجيل قيمة المعاملات من السلع المادية سواء كانت صادرات أم واردات، ويعبر هذا الحساب من أكثر الحسابات أهمية في المعاملات الدولية، حيث تسجل فيه الصادرات من السلع المادية (أرز، بصل، أجهزة كهربائية ...) بقيد دائن، أما الواردات من السلع (سيارات، معدات، قمح ...) بقيد مدين[2].

أما الميزان التجاري الخدماتي يضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل، السياحة، التأمين، عوائد رأس المال ...).

المطلب الثالث: ماهية الواردات:

إن إعطاء التجارة الخارجية بصفة عامة، والواردات بصفة خاصة، مكانتها وتجسيد سياسة استيرادية ملائمة مع السياسة الاقتصادية، ضرورة لنجاح عملية التنمية وبعث النمو

[1] جمل عبد الناصر، **المعجم الاقتصادي**، دار أسامة للنشر، عمان، 2006، ص 387.

[2] ايمان عطية ناصف، **هاشم محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي**، دار الفتح للتجليد الفني، الإسكندرية، 2008، ص 292.

الاقتصادي، من حيث كونها أداة هامة للتموين وتمويل العملية الإنتاجية بالمواد الأولية وتجهيزات الانتاج.

الفرع الأول: مفهوم الواردات:

الواردات هي تلك العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات التي يؤديها غير المقيمين للمقيمين في البلد، وذلك بغض النظر عن المقيمين إن كانوا متواجدين داخل الحدود الإقليمية للبلد أو خارجها.

كما يمكن أن نميز نوعين أيضا من الواردات، فالواردات المنظورة تشمل السلع التي ينشرها المقيمين في دولة ما من المقيمي في خارج هذه الدولة، وتأتي إليهم عبر الحدود الدولية مثل استيراد المواد الأولية والآلات ...، أما الواردات غير المنظورة فتشمل الخدمات المختلفة حيث يعتبر إنفاق السياح الوطنيون أثناء اقامتهم في الخارج مدفوعات للعالم الخارجي مثل المدفوعات المنظورة، وتمكن الواردات البلد من الحصول عليها من السلع الحيوية التي لا يمكن لسبب أو آخر إنتاجها داخل البلاد.[1]

ومن أمثلة ذلك السلع الاستهلاكية الضرورية (المنتجات الكيميائية، الدواء، المواد الغذائية ...)، والسلع الإنتاجية الضرورية (الأسمدة، المبيدات، قطع الغيار، الوقود ...)، كما أن مساهمة هذه الواردات في الناتج الوطني وفي مستوى المعيشة يمكن أن تكون ملموسة اذ يمكن أن تتضاعف الأسمدة بسهولة غلة الأرض، وناتج ساعة العمل، كما أن المنتجات الصحية والمبيدات الحشرية ومعدات الري وما الى ذلك قد تؤدي الى استزراع مناطق غير مزروعة، وهكذا تؤدي الواردات الى توفير مجموعة من المنتجات، ومستوى أعلى من المعيشة، وعمالة إضافية أيضا.

وتمثل الواردات اتفاقا محليا مع السلع والخدمات المنتجة في الخارج , وتعتبر تسربا الاتفاق الكلي لذا تصنف ضمن عوامل التسرب , حيث يؤدي إلى سحب جزء من القوة الثرائية الوطنية وإنفاقه على السلع والخدمات الجانبية الأمر الذي يضعف الإنفاق الكلي الداخلي .

[1] بن ثامر إسمهان، **محددات الطلب على الواردات الجزائرية**، مذكرة مقدمة ليل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2011، ص 42.

الفرع الثاني دالة الواردات :

يعبر عن دالة الاستيراد بالنموذج البسيط بين الواردات والدخل القومي وهي دالة طردية بمعني أنه إذا زاد الدخل تزداد الواردات والعكس صحيح ويعبر عنها رياضيا عما يلي (1)[1]

$$M = f(y)$$

حيث: y :الداخل

M : الواردات

يتحدد المقدار التغير في الواردات ΔM ا لتغير محدد الداخل ΔY وهو ما يسمى" بالميل الحدي للاستيراد"

نرمز له برمز MPM

وينبغي أن نفرق بدقة بين الميل الحدي للاستيراد والميل المتوسط للاستيراد حيث أن هذا الأخير يساوي متوسط المنفق على الاستيراد من الداخل أي

من الممكن استخراج المرونة الداخلية للاستيراد أي دراجة التغيير النسبي في الواردات تتبعا لتغيير نسبي معين في الداخل وذالك بقسمة الميل الحدي للاستيراد على الميل المتوسط للاستيراد

أي أن المرونة الداخلية الاستيراد تساوي .

في المنحى التالية حضور دالة الاستيراد ونضيف بغض الملاحظات

الشكل رقم : (1-1) يمثل دالة الاستيراد

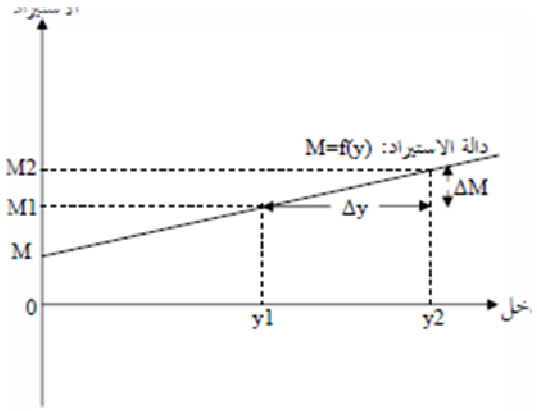

المصدر: عبد الرحمان سيدي أحمد، مرجع سابق، ص 277.

[1] عبد الرحمان أحمد يري : الاقتصاديات الدولية , القاهرة , الدار الجامعية للطبع والنشر

يلاحظ من الرسم السابق مايلي :

1-يمكن قياس الميل الحدي للاستيراد بميل الاستيراد بين نقطتين .

2-أن دالة الاستيراد تأخذ شكل حظ مستقيم , وهذا تبسيط التحليل وبناءا على هذا يبقى الميل الحدي للاستيراد ثابت .

3-أن دالة الاستيراد تقطع المحور الرئيسي (الممثل للواردات) عند مستوى Y= O , حيث أن المجموع لن يقوم بتخفيض واردات الخارج إلى الصفر , حتى لو هبط مستوى الدخل إلى الصفر , مثل هذا الحجم من الاستيراد وعند = Y , ويستدعي التصرف في بعض مدخرات المجتمع التي تزاعمت في فترة سابقة , في شكل احتياطات دولية من الذهب النقدي وأرصدة العملات الأجنبية وودائع بالبنوك الأجنبية .....الخ.

الفرع الثالث: اشتقاق منحى الطلب على الواردات

من المعروف أن منحى الطبيين العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من سلعة وسعر تلك السلعة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة , حيث انه بارتفاع السعر , فإن الكمية المطلوبة تقل والعكس صحيح بين سعر الكلام ينطبق على منحى الطلب على الواردات , حيث انه بين العلاقة العكسية بين سعر السلعة المستوردة لذلك ففي حالة ارتفاع سعرها سوف تقل الكميات المطلوبة والعكس صحيح , ولبيات كيفية اشتقاق هذا المنحى نستخدم الشكل التالي .

شكل رقم(1-2) منحنى اشتقاق الواردات

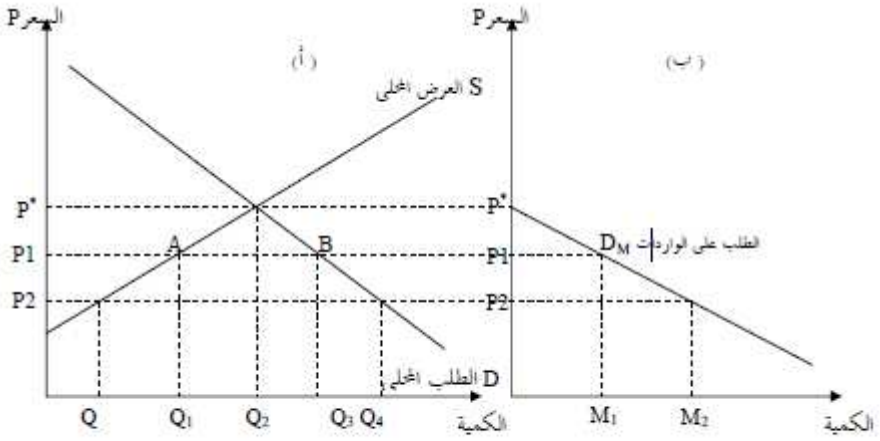

Source: Jaine de Melo; "commerce international", (Théories et applications , Balises,Paris;1997),p 37.

ومن الشكل (أ) تم رسم منحى الطلب المحلي والعرض المحلي لذلك عند نقطة التوازن بين العرض المحلي S والطلب D فإن *P، في ظل هذا التوازن ليس هناك أي مكان لتجارة الخارجية، بمعنى أخر فإن الواردات تساوي صفر، أما إذا افترضنا أن السعر العالمي قد تحقق عند سعر أقل من هذا السعر التوازني المحقق محليا، وهذا من شأنه فتح باب التجارة ، حيث أنه من المفضل استراد السلعة من الخارج، فإذا كان السعر المحقق هو P1 فإن هذا السعر يتقابل مع منحنى العرض المحلي S عند النقطةA ومنحنى الطلب المحلي عند انقطة B لذا فإن الكمية التي يكون المنتجون على استعداد لعرضها محليا Q1 في حين أن الكمية التي يطلبها المستهلكون هي Q2، وبناء على ذلك يمكن القول أن هناك طلبا زائدا، حيث أن الكمية المطلوبة أكبر من الكمية المعروضة محليا، وهي تعادل نفس الكمية في الشكل (ب)، والتي توضح كمية الواردات (M1) نجد هذا السعر.

كما أن إذا انخفض السعر العالمي إلى P2 فإننا بذلك نحصل على نقطة جديدة يمكن بها تحديد كمية العرض والطلب المحلي، وعند هذا السعر الجديدP2، فإن الكمية المطلوبة ستكون Q4 في حين أن الكمية المعروضة محليا هي Q3 مما يستوجب استراد Q3،Q4، والتي تعادل الكمية M2 في الشكل (ب)

وبنفس المنطق إذا انخفض السعر العالمي عند سعر التوازن محليا، فإنه يمكن استخراج كميات جديدة للواردات، ولإيصال هذه النقطة التي تتعادل عندها هذه الواردات عند الأسعار المختلفة، يمكن استخراج منحنى الطلب على الواردات المبين في الشكل (ب) ومن خلال هذا المنحنى يتضح أن ميله سالب، حيث أن الإرتفاع السعر تقل الكمية المستوردة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة[1].

[1] سام علي داود، فيمن أبو خيضر، اقتصاديات التجارة الخارجية، طبعة 1، عمان، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2002، ص 23

خلاصة الفصل:

لسعر الصرف أهمية بالغة تكمن في كيفية تحديده ومعرفة تغيراته المستقبلية، فهو من أهم المؤشرات التي تؤثر على الإقتصاد المحلي أي التأثير على الدولة أو على المستوى الدولي لارتباطه بالتجارة الخارجية.

ويمكن ملاحظة أن هناك مجموعة كبيرة من النظريات الاقتصادية المضرة لسلوك سعر الصرف والتي نحاول في مجملها توجيه أو تحديد السياسات الاقتصادية بين الدول لتحقيق أهداف مشتركة.

إذ أن أهم القرارات التي تتخذها أي دولة تبنى على سعر الصرف الذي يتماشى مع الظروف التي يمر بها أي اقتصاد دولة ما، والأهداف الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيقها في ظل التغيرات التي تحدث على مستوى العالمي.

و باعتبار سعر الصرف يتحدد كأي سلعة ما وفق لقوى السوق (العرض والطلب)، والذي يؤثر بدوره على المبادلات التجارية لأي دولة إذ يؤثر بشكل مباشر على الصادرات والواردات التي هي في الأصل تلك العملية المتعلقة بالسلع والخدمات التي يؤديها غير المقيمين للمقيمين في البلد، وذلك بغض النظر عن المقيمين كانوا متواجدين داخل الحدود للبلد أو خارجها .

وفي الفصل الموالي سنتطرق إلى تطور كل من سعر الصرف الدينار الجزائري والواردات في الجزائر

الفصل الثاني

تطور سعر الصرف والواردات في الجزائري خلال(1980-2014)

تمهيد:

تعتبر الجزائر من البلدان النامية التي اعتمدت بعد استقلالها على برامج اقتصادية منتهجة في ذلك خططا تنموية من أجل النهوض باقتصادهما والتخلص من التبعية الاقتصادية، تعد سياسة الصرف من بين السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية من أجل إدارة الاقتصاد الوطني ودعم النمو والحد من اختلال توازنه، فهي تسعى إلى فهم تغيرات سعر الصرف لكي لا تكون عاقبتها وخيمة على الأعوان الاقتصاديين، وبهذا فهي تعتبر جزءا من السياسة الاقتصادية التي تسمح بتحقيق أهداف التشغيل الكامل (نمو، استقرار الأسعار، التوازن الخارجي)، فكانت التجارة بصفة عامة والواردات بصفة خاصة فمن هذه المخططات التنموية وباعتبار الواردات تساهم في تلبية حاجات الاقتصاد الأساسية من سلع استهلاكية وخدمات.

وفي هذا السياق ارتأينا أن نتناول في هذا الفصل مبحثين وهي كالتالي:

المبحث الأول: تطور سياسة سعر الصرف في الجزائر 1980-2014.

المبحث الثاني: تطور الواردات الجزائرية 1980-2014.

المبحث الأول: تطور سياسة الصرف في الجزائر

تميز سعر الصرف الدينار الجزائري بالاستقرار خلال فترة التخطيط المركزي للاقتصاد التي امتدت من 1967 إلى 1990، ولم يشكل سعر الصرف المستقر في تلك الفترة عائقا طالما كان خاضعا للرقابة حيث أدت إدارة سعر الصرف الدينار الجزائري بهذه الكيفية إلى تكبد الدولة تكاليف إدارية للعملات الصعبة ليس لها أي علاقة أو ارتباط مع أداء الاقتصاد الوطني، وهكذا انفصل سعر الصرف الدينار الجزائري تدريجيا عن الواقع الاقتصادي، حيث أدت هذه الوضعية إلى إتباع تخفيض تدريجي لقيمة الدينار لمواجهة الأزمة الاقتصادية الناجمة عن انخفاض أسعار البترول وقد تزامن هذا مع الإجراءات الرامية إلى إقامة مبني على قواعد اقتصاد السوق.

المطلب الأول: نظام الصرف وتسعيرة الدينار الجزائري

لقد عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف، من سعر صرف ثابت إلى سعر مرن، حيث تميز تحديد سعر الصرف في المراحل الأولى بالطابع الإداري، وفيما يلي سنوضح مختلف المراحل التي مر بها سعر الصرف الدينار الجزائري:

الفرع الأول: نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة (1964-1973)

أنشئ الدينار الجزائري في سنة 1964 على أساس غطاء ذهبي يعادل 0.18 غرام تعويضيا عن الفرنك الفرنسي الجديد الذي تم التعامل به بعد الاستقلال مباشرة وباعتبار الجزائر عضوا في صندوق النقد الدولي وجب عليها التقيد بشروطه إذ واجب على كل عضو التصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب، أو بالنسبة للدولار الأمريكي الذي يمثل مقدارا ثابتا من الذهب، إذ قامت الجزائر بتحديد سعر صرفها على أساس 1دج = 1 فرنك فرنسي واستمر هذا التكافؤ إلى غاية 1969 (وفي هذه الفترة كان نظام النقد الدولي مسير باتفاقية بروتن وودز)، في الوقت الذي لجأت فيه السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض قيمة عملتها أمام الدولار الأمريكي، غير أن الجزائر لم تتبعه في التخفيض، وأصبح 1دج = 1.25 فرنك فرنسي في الفترة (أوت 1969- ديسمبر 1973) ولقد رافق تدهور العملة الفرنسية تراجع الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية (وارتبطت هذه الفترة بانهيار نظام بروتن وودز

والتخلي عن أسعار الصرف الثابتة وتبني أسعار الصرف المعلومة، أي تغيير نظام تسعير الدينار)[1].

الفرع الثاني: نظام الصرف الثابت بالنسبة لسلسلة من العملات (1974-1988)

بعد انهيار نظام بروتن وودز وإقرار مبدأ تعويم العملات على المستوى الدولي لجأت الجزائر إلى ربط عملاتها على أساس سلة تتكون من 14 عملة دولية، حيث تعطي كل عملة وزنا محددا داخل السلة يعتمد في تحديده على نسبة الواردات مع الشركاء التجاريين الرئيسيين إلى إجمالي التجارة، حيث يقوم البنك المركزي مراجعتها دوريا، والهدف من هذا النظام هو ضمان استقرار الدينار فارتفاع قيمة عملة معينة داخل السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة والعكس، وبالتالي فإن القوة الشرائية للدينار الجزائري أصبحت تتحدد عن طريق علاقة ثابتة بين هذا الأخير وسلة من عملات اختيرت على أساس وزنها وأهميتها في المبادلات والتسويات الخارجية (وهنا اعتبار الدولار العملة الوسيطة التي يتمحور حولها النظام إذ يتم تسعيره على مستوى سوق الصرف في باريس)[2].

ونتيجة العوائد البترولية المعتبرة والرقابة الصارمة والمستمرة على التجارة الخارجية (من خلال البرنامج العام للواردات)، فإن سعر الصرف بقي أعلى من قيمته الحقيقية مقارنة بباقي العملات الأجنبية الأخرى، وهنا بدأت تظهر بوادر السوق الموازية للصرف، نتيجة انحراف أسعار الصرف تدريجيا عن السعر الرسمي، هذا ما أدى إلى الرفع من مستوى التضخم (أي ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بالأسعار المستوردة مما أدى إلى لجوء المقيمين لاقتناء السلع المستوردة بدلا من المحلية، وهذا منافي للسياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة).

[1] محمود حميدات، مرجع سابق، ص ص 154-156.

[2] د و حة سلمى، مرجع سابق، ص 187.

الجدول رقم (2-1): تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1974-1988).

السنة	1974	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
سعر الصرف دج/ $	4.18	3.84	4.32	4.59	4.79	4.98	5.03	4.70	4.85	5.91

المصدر: إحصائيات FMI

إذ نلاحظ من الجدول السابق لتطورات سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي أنه يوجد استقرار نسبي لسعر الصف الدينار الجزائري، وهذا راجع لكون أسعار العملات تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب في السوق في ظل الرقابة على الصرف، والتي تهدف إلى تقليص الطلب على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية من أجل تحقيق التوازن الخارجي، وذلك من خلال خلق التوازن بين الطلب على المنتجات الأجنبية والعرض المحلي الذي يتجلى في الصادرات من المحروقات، إلى جانب الرقابة المفروضة على التجارة الخارجية المتمثلة في تراخيص الاستيراد الإجمالية للواردات وكذا القيود المفروضة على الصادرات.

الفرع الثالث: مرحلة تطبيق برامج التعديل الهيكلي والتخفيضات المتتالية للدينار

لقد أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 – خاصة أنه يعتبر المورد الأول والرئيسي للجزائر من العملات الصعبة – وتدهور قيمة الدولار الأمريكي إلى تراجع في السيولة النقدية، وهنا بدأ الدينار الجزائري يعرف تخفيضات متتالية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق وأمام الصعوبات الخارجية التي واجهن الجزائر المتمثلة في مطالب الدائنين الخارجيين معايير لتثبت الدينار الجزائري إضافة إلى ضغوطات المنظمات الدولية، فبعد صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 وعقد العديد من الاتفاقيات مع المؤسسات النقدية الدولية والتي من بينها إبرام ستاندي باي 1994، واتفاق برنامج التعديل الهيكلي سنة 1995، استجابت الجزائر إلى طلب تخفيض وفقا لمنهج المرونات، ويعود سبب التخفيضات أي الانزلاق إلى السبب التالي:[1]

- ضعف احتياطات الصرف المتاحة.
- زيادة ثقل خدمة الديون.

[1] الهالدي خالد، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، المطبعة الجزائرية للمجلات، الجزائر، 1996، ص 199.

والجدول التالي يوضح (2-2) تطور سعر الصرف الدينار الجزائري بين 1987-1991 بالنسبة للدولار الأمريكي

تاريخ عملية الانزلاق	سعر صرف الدينار مقابل واحد دولار	الملاحظة
نهاية 1986	4.824	-
نهاية 1989	4.936	بداية عملية الانزلاق
نهاية 1989	8.032	-
نوفمبر 1990	12.11	تسريع عملية الانزلاق تماشيا مع وتيرة تطبيق الإصلاحات
بداية 1991	15.88	استمرار الانزلاق السريع بهدف استقراره وإمكانية تقرير التجارة الخارجية على العموم والواردات على الخصوص
نهاية جانفي 1991	16.59	-
نهاية فيفري 1991	17.65	استقراره عند هذا المستوى لمدة ستة أشهر
نهاية سبتمبر 1991	22.5	تخفيض نسبة 22% وفقا لما تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي، واستقر حول هذه القيمة إلى غاية 1994.

المصدر: محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، مرجع سابق، ص 161.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن عملية الانزلاق التدريجي عرفت تسارعا معتبرا بداية من شهر نوفمبر 1990، وهي المرحلة التي تمت فيها إصلاحات اقتصادية مكثفة وسريعة، والهدف من ذلك بلوغ مستوى مقبول يمكن الدينار من استقراره، وفي نهاية سبتمبر 1991 قامت السلطات النقدية ممثلة في مجلس النقد والقرض بتخفيض قيمة الدينار بنسبة 22% مقابل الدولار والأمريكي، وكان الهدف من عملية التخفيض هو تحقيق ما يلي:

- جعل الصادرات الجزائرية أكثر تنافسية في السوق.
- العمل على جعل الدينار قابلا للتحويل.

-الحصول على مساعدات مالية من جراء تطبيق الشروط الواردة في اتفاقية الاستعداد الانتمائي المبرم مع صندوق النقد الدولي.

ولقد انطلقت التعديلات من خلال تطبيق آلية الانزلاق التدريجي المراقبة لقيمة الدينار وذلك من خلال سنة 1987 حتى سنة 1991، حيث بلغ الانخفاض المتراكم أكثر من 150%، وهكذا أصبح سعر الصرف أداة في السلطات النقدية لتحقيق توازن خارجي، أو التقليص من حدة اختلاله الناتج عن تدهور شروط التبادل الدولي.[1]

الفرع الرابع: التعزيز التدريجي للدينار الجزائري

بعد تطبيق سياسات التعديل الهيكلي والمتضمنة إصلاحات الصرف الأجنبي والتي تهدف إلى تحديد لسعر الصرف من خلال قوى العرض والطلب في السوق, إلى جانب توجيه غير المقيمين على تحويل تحويلاتهم من القنوات الرسمية, فضلا عن تطهير التبادلات التجارية الخارجية , حيث تضمنت هذه الإصلاحات على سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري ونتج عن هذه التصحيحات والتغيرات الانتقال من التسيير الإداري لسعر الصرف والاتجاه نحو التسيير الديناميكي الذي يهدف إلى تحقيق قابلية التحويل في إطار تطبيق نظام التقويم المدار المستمر حتى الآن, حيث أن الدينار الجزائري كان يخضع لنظام التعويم المدار منذ 1996, والذي يتميز بتدخل السلطات النقدية في تغييرات العرض والطلب على العملات الأجنبية من اجل التأثير على قيمة العملة المحلية, حيث عرف سعر الصرف تغيرات متفاوتة في قيمته والجدول يوضح ذلك:

[1] بلقاسم لينده، **مرجع سابق**، ص ص 117-118.

الجدول رقم (2-3) تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1990-2014).

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
سعر الصرف دج/ $	8.96	18.41	21.84	23.35	35.06	47.66	54.75	57.71	58.74
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سعر الصرف دج/ $	66.57	75.56	77.22	79.68	77.39	72.06	73.28	72.65	69.29
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014		
سعر الصرف دج/ $	64.58	72.65	74.39	72.94	77.54	78.15	80.58		

المصدر: إحصائيات FMI

يوضح لنا الجدول رقم (3.2) تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1990-2014) حيث نلاحظ من خلال الجدول أن وتيرة انخفاض قيمة الدينار الجزائري متسارعة خلال الفترة (1990-2014) حيث انتقل من قيمة 8.96 دج مقابل 1 دولار في سنة 1990 إلى 75.26 دج سنة 2000, وسجل استقرار نسبي خلال الفترة (2000-2007), وهذا الاستقرار ناتج عن الفائض المسجل في الميزان التجاري, كما سجلت سنة 2008 ارتفاع في قيمة الدينار مقابل الدولار حيث وصل إلى 64.58 دج مقابل 1 دولار, وهذا راجع إلى الأزمة المالية العالمية, وعرف الدينار انخفاضا من جديد خلال الفترة (2009-2014) مقابل أن سجل 80.22دج مقابل 1 دولار خلال سنة 2014, رغم الفائض المسجل في الميزان التجاري خلال هذه الفترة, كون الفائض المسجل نتيجة لتزايد الصادرات من المحروقات والتي وصلت إلى 98% والمسعرة بالدولار الأمريكي حسب حصص منظمة الأوبك .

ونستنتج مما سبق أن نظام الصرف في الجزائر لا يزال في أدنى مستوياته.

المطلب الثاني: نظام الرقابة على الصرف في الجزائر

يحظى نظام الرقابة على الصرف في الجزائر باهتمام كبير من قبل السلطات وكذلك أصحاب القرار وذلك عبر مختلف المراحل التي مر بها منذ الاستقلال الى يومنا هذا, وفي الآتي سنحاول شرح مراحل نظام الصرف في الجزائر.

الفرع الأول: مفهوم الرقابة على الصرف

تعرف الرقابة على الصرف على أنها عبارة عن مجموعة من الإجراءات الإدارية والتنظيمية التي تؤدي إلى مراقبة دخول وخروج الأصول المالية بالعملة الصعبة من خلال إخضاع المعاملات مع الخارج إلى خطة إدارية مسبقة.

وتعني كذلك بالمفهوم الواسع تامين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة طبقا للمصالح الوطنية, وعليه فان إجراءات الرقابة على الصرف هي العمل على تقليص الفارق الكبير الذي قد يسجل بين الحاجة إلى الاستدان والموارد التي تسمح بالدفع.

فالمقصود من هذه الرقابة هو تحقيق التوازن في المدفوعات الخارجية واجتناب تدهور العملة الوطنية, لأنها تمارس هذه الرقابة عادة على الصرف عندما يكون البلد يعنى من مشاكل اقتصادية عويصة, وبالتالي مداخيل من العملة الصعبة لا تعطي احتياجاته, ولأجل هذا يضع البلد تنظيما شاملا يحاول من خلاله تخصيص وتوزيع الموارد من المدفوعات الخارجية حسب الأولويات, وهذا ما عملت به الجزائر منذ الاستقلال تفاديا لهروب رؤوس الأموال واستعمال عقلاني للعملة الصعبة القليلة المتوفرة لتطور الاقتصاد الوطني.[1]

الفرع الثاني: مراحل نظام الرقابة على الصرف في الجزائر

لقد عرف نظام الرقابة على الصرف في الجزائر عدة مراحل وهي كالتالي:

اولا-مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978-1987):

قبل التطرق إلى هذه المرحلة يجب أن نذكر أن الاقتصاد عرف مرحلتين هما مرحلة حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية (1963 -1970) وتميزت هذه المرحلة بسلسلة من الإجراءات الهادفة إلى حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية وذالك من خلال أقامت علاقة اقتصادية أوسع مع مختلف دول العالم وتنشيط التجارة الخارجية والمرحلة الثاني هي مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية الحساب الدولة تميزت المرحلة بالسيطرة والتحكم الكلي الدولة على الاقتصاد حيث شهدت إنشاء مكثفا للاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة،كما تميزت بالتسارع الكبير في مستوى النشاط الاقتصادي.

[1] سلامة نجاح, **تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر**-مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر, تخصص مالية واقتصاد دولي, جامعة محمد خيضر بسكرة, دفعة 2012-2013, ص94.

كما عرفت هذه الفترة بفرض قيود على التجارة الخارجية خاصة على الاستيراد حيث تم وضع ترخيص إجمالي للمستوردات، كما تمت إدارة ومراقبة كل العمليات التجارية بين المؤسسات الوطنية والأجنبية ،بالإضافة إلى التخلي عن العمل بالنصوص التي تربط الجزائر بفرنسا .[1]

- **مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية.**

عرفت هذه المرحلة صدور عدة نصوص قانونية تكميلية للمراحل السابقة تمثلت فيما يلي :

*مصادقة المجلس الشعبي الوطني على قانون احتكار الدولة للتجارة الخارجية حيث يتم إقصاء الوسطاء من هذا المجال، كما تميزت هذه الفترة بتوسيع النظام السابق على المستوردات المتمثل في القيود المفروضة علي الواردات ليشمل بذلك مجال الصادرات، وهكذا أصبحت كل السلع والخدمات التي لا تقع تحت نظام الاحتكار خاضعة للترخيص المسبق للتصدير مما يعني الرقابة على مجموع النشاط التجاري مع العالم.

*تم إدخال إصلاحات جذرية على الوظيفة البنكية بموجب القانون المتضمن استعادة البنك المركزي لدوره كبنك للبنوك، حيث تم وضع نظام بنكي عل مستويين وذلك بالفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض ونشاطات البنوك التجارية، وأعطى هذا دورا أكثر أهمية للبنوك التجارية والبنك المركزي في مجال الصرف حيث أصبحت تشارك في إعداد التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية، كما تعمل على تقييم أثارها على العملة الوطنية.[2]

ثانيا-مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية (1988-1995):

وتميزت هذه المرحلة من الأخرى بصدور عدة قوانين تتضمن في مجملها على توفير شروط استقلالية المؤسسات العمومية وإرساء الطابع التجاري لمعاملاتها، بالإضافة إلى المشاركة الفعالة لمؤسسات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للبلاد بالإضافة إلى رفع القيود على التجارة الخارجية وذلك بإلغاء تراخيص الصادرات والمستوردات، وأدى هذا التطور إلى تكريس دور البنك المركزي ودور البنوك التجارية التي تقوم بالرقابة على البرنامج العام

[1] دوحة سلمى، مرجع سابق ، ص 175-176.
[2] المرجع نفسه، ص 177.

للتجارة بتفويض من البنك المركزي الذي اقتسم دوره على الرقابة على الصرف مع وزارة المالية، كما تم إنشاء لجنة الاقتراض الخارجي مقرها البنك المركزي الجزائري، تشرف على متابعة ومراقبة ومنح الموافقة على القروض الخارجية التي تفوق **2 مليون دولار**، ومع تطور الإصلاحات الاقتصادية خلال هذه الفترة ظهر قانون النقد والقرض بتاريخ 1990/04/14 (تم ذكره سابقا)، ليصب اهتمامه على المبادئ الأساسية للرقابة على الصرف وجعلها من اختصاص البنك المركزي الذي أصبح يعرف بموجب هذا القانون "بنك الجزائر"، كما جاء هذا القانون بأفكار جديدة تتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه، بالإضافة إلى تغير نمط الصرف حيث أن إصلاح نظام الصرف كان يهدف إلى إعطاء نوع من الليونة لسعر الصرف الدينار الجزائري.

ثالثا-نظام الرقابة على الصرف بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90:

شرع البنك المركزي منذ 1990 في وضع الأدوات اللازمة لتدخله في الرقابة على الصرف والمتعلقة بالتصدير والاستيراد والاستثمارات الأجنبية في الجزائر والاستثمارات الجزائرية في الخارج وحسابات العملات الصعبة والعمليات الجارية الأخرى مستخدما في ذلك مجموعة من الضوابط والآليات المتمثلة فيما يلي:

أ- يتم تحويل الأموال سواء إلى الجزائر أو إلى خارجها عن طريق إحدى الوسائط المالية المعتمدة أو المرخص العمل بها في الجزائر.

ب- يتمتع بحق التحويل كل شيء شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الجزائر، كما يسمح لغير المقيمين فتح حسابات بالعملة الصعبة لدى المؤسسات المالية المعتمدة.

ج- يقوم الوسيط المعتمد بمنح المستورد العملة الصعبة اللازمة لتمويل عملية الاستيراد ضمن الشروط المحددة من قبل بنك فيما يخص الدين الخارجي، ويجب أن يتأكد الوسيط المالي المعتمد من شرط وتوفر وكفاية القدرة المالية للمستورد وتوفر الضمانات الكافية، بالإضافة إلى قدرة المستورد على إتمام عملية التجارة الخارجية.

د- يقوم البنك الوسيط عقب استلام عوائد الصادرات باقتطاع نصيب المصدر من العملة الصعبة المحددة وتحويله إلى رصيده بالعملة الصعبة لدى البنوك التجارية، وباقي المبلغ المتحقق له يحول إلى حساب التاجر بالدينار، ويختلف نصيب المصدر بالعملة الصعبة باختلاف نشاط التصدير (10% للنقل والتأمين والبنوك، 20% للسياحة، 50%للمحاصيل

الزراعية والصيد، 100% لكل القطاعات الأخرى باستثناء المعادن والمحروقات التي تعد ملكا للمجموعة الوطنية).

وبمقتضى هذه الرقابة وضعت العمليات على العملات الأجنبية في يد السلطات النقدية، وأوكلت لوزارة المالية، وذلك للتحكم وتقليص كميات العملات الأجنبية الممنوحة لتمويل المعاملات التجارية، مما يتوافق على الموارد المتاحة منها، وذلك من أجل تحسين وضعية ميزان المدفوعات، وهكذا دخل الدينار الجزائري مرحلة التقويم الموجه ابتداء من 1996.

المطلب الثالث: البعد الاقتصادي لتحرير سعر الصرف الدينار الجزائري وسياسة تخفيض الدينار الجزائري

أكدت المؤسسات الدولية على أهمية تحرير سعر الصرف كسياسة مكملة لبرنامج تحرير التجارة الخارجية وأداة لتشجيع وترشيد الموارد ترشيدا أمثل بين مختلف القطاعات الاقتصادية، والدينار الجزائري الذي تم ربطه في بدايات الاستقلال بنظام الصرف الثابت بعملة الفرنك توجه بعد ذلك إلى نظام الربط بسلة من العملات سنة 1974 ليتوجه في سنة 1994 إلى نظام التقويم المدار، وبعد تحرير التجارة التي تزامنت مع نظام التقويم المدار، سوف نقوم في هذا المطلب بإيضاح البعد الاقتصادي لتحرير سعر الصرف والإجراءات المستهدفة وراء هذا التحرير.

الفرع الأول: البعد الاقتصادي لتحرير سعر الصرف الدينار الجزائري

إن مختلف التعديلات والإجراءات من قبل السلطات النقدية اتجاه سعر الصرف الدينار الجزائري والنظام المصرفي، والتي كانت بداية انطلاقها متزامنة مع الأزمة في 1986، في إطار التركيز على وضعية الدينار الجزائري كانت تهدف في مجمل هذه الإصلاحات، إلى استرجاع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية بشكل تدريجي، وفي نفس الوقت إعطاء فرصة للحكومة والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بأن تتجاوب مع هذه التغييرات بالشكل التدريجي، ذلك طمعا في انتعاش وضعية العديد من المؤشرات الاقتصادية، مع العلم أن الخطوة التحريرية التي مست نظام الصرف الدينار انتهت بالتقويم المدار للدينار الجزائري، والتي كانت ترمي إلى عدة أبعاد منها:[1]

[1] بربري محمد أمين، **مبررات ودوافع التوجه الحديث للأنظمة الدولية** – دراسة حالة صرف الدينار الجزائري، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، عدد 2011/09، ص 56.

– هو تقريب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية، وتقليص الفارق الموجود بين السعر الرسمي والسعر الموازي.

– الحد من نشاط وتوسع سوق الصرف الموازي، وهذا عن طريق تحسين وتكثيف العمليات التي تمارسها البنوك الخاصة بالتحويل والصرف بأقل تكلفة، هذا ما يزيد من تشجيع الأعوان الاقتصاديين للتقرب أكثر إلى هذا السوق التي أصبح فيها سعر الصرف الرسمي غير بعيد عن سعر الصرف الموازي.

– يساهم في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكال أخرى من الاستثمار إلى الداخل بحكم انخفاض تكلفة إقامة المشاريع الاستثمارية بالنسبة للأجنبي مع مراعاة مناخ الاستثمار.

– يعمل على تخفيض الواردات وزيادة الصادرات ومنه تحسين وضعية الميزان التجاري.

–يساهم في تنشيط وتفعيل الجهاز الإنتاجي بسبب نمو الطلب الخارجي المتزايد ومنه تحسين وضعية العديد من المتغيرات الاقتصادية (كتقليص البطالة).

–يساهم في تنشيط وتفعيل السوق النقدي الجزائري من خلال تعزيز الكفاءة التي يستفيد منها المتدخلين في هذا السوق فيما يخص شؤون إدارة معرفة أسرار آليات السوق.

– له دور كبير في تخفيض الضغوط التضخمية.

– يساهم في تنشيط وتفعيل السوق المالي والنهوض به إلى مستوى الأسواق الدولية.

–تسمح للدينار الجزائري بأن يلعب دوره في التأثير على كل التغيرات التي تمس الاقتصاد الوطني.

–يحد من هروب وتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج وبالتالي احتمال إعادة تمويل أشكال مختلفة من الاستثمارات بطريقة غير مباشرة أو مباشرة.

– يساهم كذلك في تغيير نظرة المستهلك إلى المنتوج المحلي.

– تساهم في تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو وتشجيعها على تنمية قدراتها التنافسية وتشجيعها على اللجوء إلى الإنتاج الإحلالي للواردات.

- يلزم المؤسسات الاقتصادية وخاصة البنوك والمؤسسات المالية على اتخاذ تدابير في شأن تعزيز الرقابة الداخلية والخارجية اتجاه مختلف المخاطر المرتقبة (مخاطر الصرف).
- يشجع على المنافسة بين البنوك من جانب تحسين وترقية الجودة وسرعة أداء الخدمات.

الفرع الثاني: سياسة تخفيض الدينار الجزائري

إن اعتماد الدينار الجزائري على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى بنسبة 98% في كل مراحل تطور الاقتصاد الجزائري والذي أدى إلى حدوث أزمة حقيقية سنة 1986 نتيجة انخفاض أسعار المحروقات وانخفاض سعر صرف الدولار أدى إلى تراجع إرادات الصادرات الجزائرية من المحروقات من 12.7 مليار دولار عام 1985 إلى 7.9 مليار دولار في السنة الموالية سنة 1986، وبلغت نسبة الانخفاض 38% خلال سنة واحدة، وهو ما أثر بشكل كبير على الميزان التجاري بصفة عامة وعلى الواردات بصفة خاصة للدولة، وهذا ما أجبر السلطات النقدية الجزائرية على تطبيق عدة إصلاحات اقتصادية ومن بينها تخفيض قيمة الدينار الجزائري بداية من 1987.

أشار صندوق النقد الدولي إلى ظاهرة المغالاة في تقييم الدينار الجزائري، وقد أوصى السلطات الجزائرية بالقيام بعملية التخفيض، ومن بين أسباب تخفيض قيمة الدينار نذكر:

-تقييم الدينار بأعلى من قيمته الحقيقية:

نقول عن عملة ما أنها مقيمة بأعلى من قيمتها الحقيقية إذا كان سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحرة، ما ينتج عن ذلك المضاربة، ولا يمكن القول أن العملة أكبر من قيمتها الحقيقية إلا إذا كان سعرها الرسمي لا يعكس السعر التوازني، والذي يبعد الميزان التجاري عن حالة العجز لمدة طويلة.[1]

-عجز ميزان المدفوعات:

من بين أسباب التخفيض أيضا العجز في ميزان المدفوعات الذي يدل على أن البلد في حاجة ماسة إلى زيادة مداخيل الصادرات بعد أزمة البترول 1986، وأيضا بحاجة إلى رؤوس أموال أجنبية.

والجدول الموالي يبين تطور مؤشر ميزان المدفوعات في الفترة (1982-1989)

[1] دوحى سلمى، مرجع سابق، ص 182-184.

الجدول (2-4) تطور ميزان المدفوعات (1982-1989)

الوحدة $ 10^9

السنوات	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
مؤشر ميزان المدفوعات	-1.1	-0.5	-0.4	1.2	-1.5	-0.3	-0.8	-0.7

المصدر: صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009 – 1010، ص 137.

يلاحظ من هذا الجدول رقم(2-4)أن رصيد ميزان المدفوعات سجل عجزا مستمرا خلال الفترة الممتدة من 1982 إلى 1989 باستثناء سنة 1985 حيث سجل فائض بمقدار 1.2 مليار دولار، نتيجة الفائض في الميزان التجاري نتيجة زيادة مداخيل المحروقات والمفسر بارتفاع قيمة الدولار.

-تدهور أسعار البترول:

خصوصا بعد 1986، والذي انعكس على حجم الصادرات الجزائرية لأنها تعتمد على النفط المسعر بدولار وقد صاحبه أيضا تدهور في أسعار الدولار.

-ارتفاع الديون الخارجية:

لقد أدت خدمات الدين الخارجي إلى استنزاف العملات الأجنبية التي من الممكن توجيهها كاحتياطات لتدعيم الدينار الجزائري، والجدول التالي يبين لنا تطور مخزون الديون الخارجية كالتالي:

الجدول رقم (2-5) تطور مخزون الديون الخارجية (1971-1990)

الوحدة $ 10^9

السنوات	1971	1974	1980	1984	1987	1990
مخزون الديون الخارجية	1.261	3.37	13.36	15.94	26.70	26.59

المصدر: صحراوي سعيد، مرجع سابق، ص 138.

من خلال الجدول يتبين وجود ارتفاع مستمر في مخزون الديون الخارجية كما تجدر الإشارة هنا أن هذا الإجراء (تخفيض سعر العملة) الذي اتبعه هو جزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي.

المبحث الثاني: تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (1980-2014)

باعتبار الواردات جزءا من التجارة الخارجية وجزء أيضا من الميزان التجاري ارتأينا أن نقوم بتحليل الميزان التجاري خلال الفترة (1990-2000) لأنها فترة واكبت أهم الإصلاحات الاقتصادية في مسار الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: تحليل تطور الميزان التجاري (1990-2000)

يميز الميزان التجاري الجزائري بعد الاستقلال تقريبا عنصرين أساسيين، أولهما التبعية كبيرة لإيرادات الصادرات من المحروقات، ثم الأهمية البالغة للواردات حسب السلع الغذائية وسلع التجهيز.

الجدول رقم (2-6) يبين تطور الميزان التجاري (1990-2000)

البيانات / السنوات	الصادرات X	الواردات M	رصيد الميزان التجاري
1990	100.944	86.477	14.467
1991	219.391	139.240	80.151
1992	243.087	188.547	50.540
1993	235.448	193.744	41.704
1994	308.771	326.121	(-17.350)
1995	446.385	513.192	(-66.807)
1996	610.649	498.325	112.324
1997	801.969	501.580	300.389
1998	577.756	552.356	25.400
1999	834.685	610.528	224.157
2000	1658.525	686.585	968.940

Source: direction, générera des douanes, centre national des statistiques et informatique

من خلال الجدول رقم(2-6) نلاحظ أن الميزان التجاري الجزائري قد حقق فائضا خلال الفترة (1990-1993) إلا أنه شهد تذبذبا وهذا راجع إلى تفاوت نسب نمو كلا من الصادرات والواردات.

حيث حقق أكبر رصيد سنة 1991 إذ سجل رصيدا موجبا بـ 80.151 م دج، ويرجع هذا الارتفاع إلى حصيلة الصادرات بالضعف بالنسبة للسابقة مع زيادة معتبرة في الواردات.

يستمر الميزان التجاري في تحقيق فائض إلى غاية سنة 1993 بالرغم من انخفاض حصيلة الصادرات في هذه السنة عن سنة 1992، حيث حققت 243.087 م دج[1]، مما أدى إلى تراجع رصيد الميزان التجاري محققا 41.407 م دج.

كما نلاحظ أن الميزان التجاري لسنتي 1994 و1995 قد سجل عجز قدر بـ 17.350 م دج، و 66.807 م دج على التوالي.

حيث شهد سنة 1994 ارتفاعا من الصادرات بقيمة 73.323 م دج، وهذا ارتفاعا في الواردات بـ 132.377 م دج بالنسبة لسنة 1993، أما في سنة 1995 فإن الميزان التجاري قد سجل عجز قدره 66.807 م دج بقيمة اجمالية للصادرات تقدر بـ 446.395 م دج والواردات تقدر بـ 513.192 م دج، حيث يلاحظ تعمقا في الميزان التجاري من 17.350 م دج سنة 1994 إلى 66.807 م دج سنة 1995.

ويرجع سبب عجز الميزان التجاري إلى تلك الصعوبات المالية الكبيرة التي عرفها الاقتصاد الجزائري ومن تلك الصعوبات استمرار الاختلالات المالية الداخلية والخارجية، وكذلك ارتفاع نسبة خدمة الدين الخارجي، ويضاف إلى هذا انخفاض أسعار المحروقات التي وصلت في المتوسط إلى ما يقارب 16 $ مما أدى انخفاض حصيلة الصادرات، مع قدرة منتجاتنا على منافسة المنتجات الأجنبية بسبب ارتفاع معدل التضخم الذي وصل إلى 29.8% سنة 1995 مما أدى إلى زيادة الواردات بنسبة أكبر من الصادرات.

كما سجل الميزان التجاري خلال الفترة 1996-2000 فائضا، حيث حقق فائضا بمقدار 112.324 م دج سنة 1996، بعدما كان في حالة عجز كما أشرنا سابقا، وذلك راجع بصورة أساسية إلى ارتفاع أسعار البترول وانخفاض في قيمة الواردات.

كما استمر الميزان التجاري في تحقيق فائض سنة 1998 إلى 25.400 م دج مقابل 300.389 م دج سنة 1997 وهذا نتج عن انخفاض سعر البترول الذي وصل إلى أدنى

[1] C.N.S : statistique du commerce exterieur du l'Algérie analyse des résultats l' année 1992 pi

مستوى له 12 $ وبخسارة كلية تقدر بـ 3 مليار $، كما كان على الجزائر أن تسدد 5.4 مليار $ ما يعادل 180 مليار دج كديون عليها.

يشهد فائض الميزان التجاري تحسنا خلال السنتين المواليتين وذلك بسبب ارتفاع المحروقات حيث بلغ فائض الميزان التجاري 968.940 م دج سنة 2000، مقابل 224.157 م دج سنة 1999.

قد ارتفعت قيمة الصادرات من المحروقات بـ 624 مليون $ مقابل 438 مليون $ حيث تميز الاقتصاد الوطني بانطلاق في برنامج طموح للخصوصة وانتهاج سياسة تهدف إلى تشجيع الاستثمارات وترقيتها، ففي المجال الفلاحي شرع في برنامج لتحويل الأراضي ذات المردود الضعيف من خلال إعادة النظر في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، أما في المجال الصناعي فقد شرع في تأهيل المؤسسات باعتبارها شرطا ضروريا لإبرام اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوربي والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

المطلب الثاني: تحليل تطور الواردات الجزائرية حسب التركيبة السلعية خلال الفترة 1980-2014

لقد عرفت الواردات الجزائرية تطورا كبيرا خلال العقدين الأخيرين كان نتيجة لمختلف برامج الإصلاح المتبعة من طرف الدولة سنتطرق إلى تطور الواردات حسب مجاميع الاستعمال بالاعتماد على تصنيف الواردات حسب المجموعات السلعية والوظائف والتقسيم حسب المجموعات السلعية وهو التقسيم المعمول به الديوان الوطني للإحصاء والمركز الوطني للإعلام.

❖ **الفرع الأول: تحليل تطور الواردات حسب التركيبة السلعية خلال الفترة1980-1989**

جدول رقم(2- 7) يوضح نسب واردات الجزائر خلال الفترة خلال الفترة1980-1989

الوحدة%:

البيانات / السنوات	المنتجات الغذائية والمشروبات	التموين الصناعي	الطاقة والزيوت	مواد تجهيز صناعية	مواد تجهيز فلاحية	مواد استهلاكية صناعية	مواد أخرى
1980	19.21	33.76	2.11	27.95	10.31	6.66	0.01
1981	17.22	35.81	1.74	24.25	14.42	6.55	0.01
1982	17.71	34.94	0.64	24.26	14.81	7.61	0.02
1983	18.50	35.54	1.77	25.82	10.17	7.95	0.25
1984	15.28	42.19	1.74	23.47	10.98	6.25	0.09
1985	19.66	37.41	1.44	25.24	10.61	5.48	0.16
1986	16.73	38.71	1.43	25.28	11.16	6.58	0.12
1987	20.78	40.20	1.88	22.34	9.18	5.33	0.28
1988	21.41	40.93	1.54	23.13	7.53	5.36	0.11
1989	28.49	35.96	1.01	22.53	5.82	5.98	0.22

ONS,Retvgspeclive Statislique,1970-2002;edtion200 pp167-168

✓ وبالاعتماد على بيانات الموجودة في الجدول نجد الشكل البياني التالي

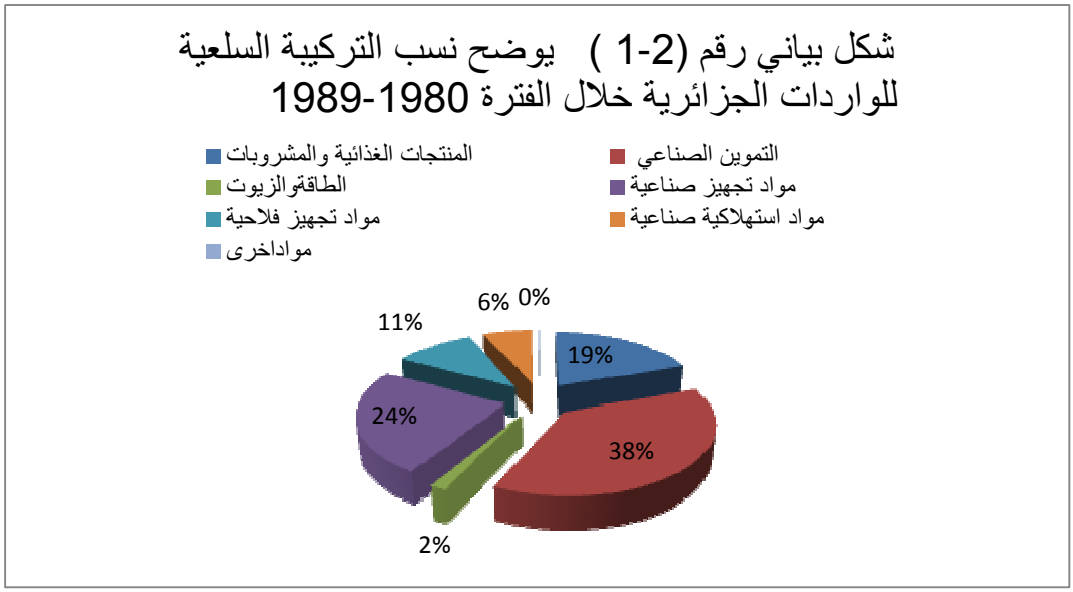

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعله

*من خلال ملاحظتنا للجدول والشكل يتضح أن مواد التموين الصناعي قد احتلت المرتبة الأولى بنسبة 38% من إجمالي الواردات وتتمثل منتجاتها في مواد البناء، الإسمنت، القنوات الحديدية ... إلخ.

ويتضح لنا من خلال الجدول أهمية هذه المواد ضمن الواردات الجزائرية إذ بلغت نسبتها سنة 1984 بـ 42.19% من إجمالي الواردات، فهي تمثل أعلى نسبة سجلت خلال فترة الدراسة، ثم سجلت انخفاضا وذلك سنة 1986 ب 16789 مليون دج أي بنسبة 38.71%وهذا بسبب الأزمة النفطية لهذه السنة أين وصل سعر البرميل الواحد حوالي 14.49 دولار أمريكي مقارنة بسنة 1985 إذ بلغ سعر البرميل الواحد 27.56 دولار أمريكي.

ومن الملاحظ كذلك أنه خلال السنوات الأخيرة عرفت مواد التموين الصناعي تطور سريع إذ انتقلت من قيمة 13730 مليون دج إلى 25197 مليون دج وذلك من سنة 1987 إلى 1989.

-أما بالنسبة للسلع التجهيزية الصناعية فقد احتلت المرتبة الثانية بنسبة 24% والمتمثلة في الدلالات الإنتاجية، الأجهزة الإلكترونية، أجهزة مخبرية ... إلخ.

ولقد عرفت الفترة (1980-1986) استقرار في حجم هذه السلع التجهيزية كما سجلت أقل نسبة لها سنة 1987 بنسبة قدرت بـ 22.34% وبقيمة قدرت بـ 7631 مليون دج.

– أما بالنسبة للمواد الغذائية والمشروبات فقد احتلت المرتبة الثالثة بنسبة 19% وتتمثل في المواد الضرورية (قمح، سميد السكر، الشاي، الخضر والفواكه)، ونلاحظ أيضا ارتفاع مستمر لهذه المواد خلال الفترة إذ وصل سنة 1989 إلى نسبة 28.49% بمبلغ قدره 19965 مليون دج.

–أما بخصوص مواد التجهيز الفلاحية احتلت المرتبة الرابعة بعد المواد الغذائية بنسبة 11% من إجمالي الواردات خلال الفترة (1980–1989)، وقد عرفت تزايد مستمر وسجلت أدنى قيمة لها عام 1989 بنسبة قدرها 5.83% بقيمة قدرت بـ 4075 مليون دج.

– أما المواد الاستهلاكية فقد احتلت المرتبة الخامسة بنسبة 6% ونقصد بها غير الغذائية وتتمثل في المواد الصيدلانية والأدوية، قطع غيار السيارات، المواد النسيجية، الأجهزة الكهربائية ... إلخ، ولقد عرفت هذه المواد تزايد مستمر خلال هذه الفترة.

أما السبب الحقيقي لانخفاض نسبة هذه المواد من إجمالي الواردات إلى عدم اهتمام الدولة بها نظرا للسياسة المتبعة والتي ركزت على الصناعات الثقيلة من خلال استيراد المواد التجهيزية والوسطية أكثر منها

❖ الفرع الثاني: تحليل تطور الواردات حسب التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة (1990–2000)

جدول رقم(2- 8) يوضح نسب واردات الجزائر خلال الفترة خلال الفترة(1990-2000 **الوحدة:%**

البيانات / السنوات	المنتجات الغذائية والمشروبات	الطاقة والزيوت	منتوج خام	منتجات نصف مصنعة	مواد تجهيز فلاحية	مواد تجهيز صناعية	مواد استهلاكية صناعية
1990	21.97	1.49	7.00	18.68	0.81	38.20	11.85
1991	22.16	7.68	2.04	26.61	0.76	29.12	17.62
1992	24.88	1.43	7.27	22.99	0.6	29.09	13.71
1993	24.77	1.42	6.77	23.6	0.63	29.2	13.6
1994	30.06	0.59	7.96	21.79	0.30	27.40	11.9
1995	25.91	1.09	6.95	22.04	0.38	27.36	16.27
1996	28.58	1.21	5.47	19.65	0.44	33.21	11.4
1997	29.28	1.52	5.75	18.00	0.26	32.59	12.60
1998	26.94	1.34	5.74	18.31	0.46	33.18	14.03
1999	26.17	1.68	5.12	16.88	0.79	35.13	15.23
2000	26.33	1.41	4.66	18.04	0.93	33.45	15.18

المصدر: من إعداد الطالبة بالا اعتماد على التقرير السنوية لبنك الجزائري

✓ وبالاعتماد على بيانات الموجودة في الجدول نجد الشكل البياني التالي:

شكل بياني رقم (2- 2) يوضح نسب التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-2000

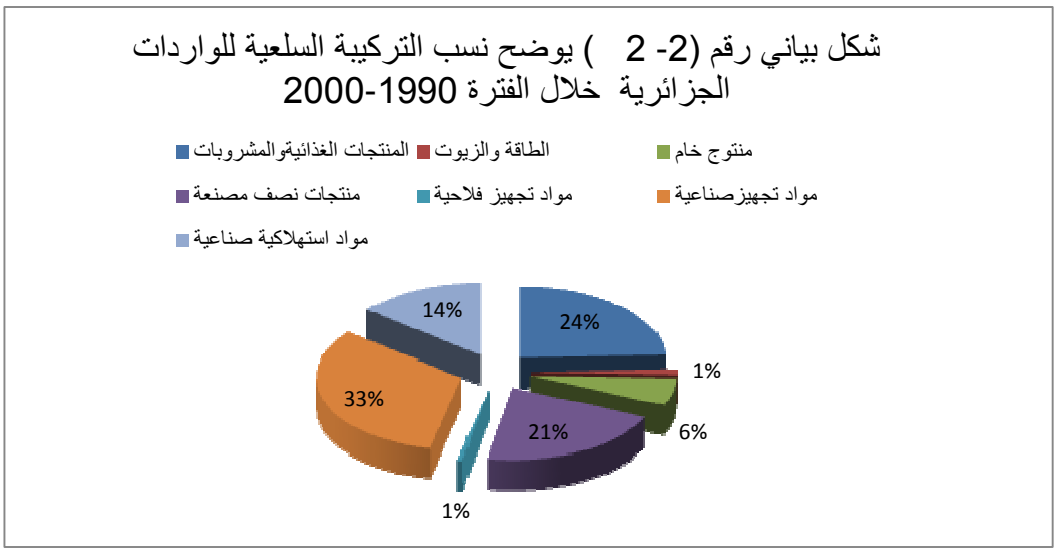

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعله

بالنظر للجدول والشكل نرى أن مواد التجهيز الصناعية قد احتلت المرتبة الأولى بنسبة 33% من إجمالي الواردات خلال الفترة (1990–2000) حيث تتمثل منتجاتها في الآلات الإنتاجية، الأجهزة والآلات الطبية، أجهزة صناعية ومخبرية ... إلخ، ولقد عرفت مواد التجهيز الصناعية انتعاشا مستمرا خلال فترة الدراسة.

–أما فيما يتعلق بالموردات من المواد الغذائية والمشروبات فقد احتلت المرتبة الثانية بنسبة 24% من إجمالي الواردات خلال الفترة (1990–2000) حيث تتمثل أساسا في القمح والسميد والحليب ومشتقاته، السكر والبن والشاي، الخضر والفواكه ... إلخ.

باستثناء سنة 1994 حيث تصدر القائمة بنسبة 30.06%، ولقد عرفت تذبذبا خلال هذه الفترة منتقلة من النسبة 21.97% سنة 1990 بمبلغ قدره 19122 مليون دج إلى 26.33% سنة 2000 بمبلغ قدره 181777 مليون دج.

–أما المنتجات النصف المصنعة فقد احتلت المرتبة الثالثة بنسبة 21% من إجمالي الواردات خلال الفترة (1990–2000) إذ سجلت المنتجات النصف المصنعة انتعاشا مستمرا خلال الفترة (1990–1995) إذ قفزت من نسبة 18.68% سنة 1990 بمبلغ قدره 16254 مليون دج إلى نسبة 22.04% سنة 1995 بمبلغ قدره 113112 مليون دج، وهذا راجع إلى الوضع الأمني آنذاك ومستوى المعيشة في تلك الفترة.

– وتأتي الواردات من المواد الاستهلاكية في المرتبة الرابعة بنسبة 14% من إجمالي الواردات خلال الفترة (1990–2000) وتتمثل في المواد الصيدلانية،الأدوية، قطع غيار السيارات، الأجهزة ... إلخ، ولقد عرفت هذه الفترة ارتفاع وانخفاض باستثناء سنة 1997 حيث انخفضت قيمتها إلى نسبة 12.60% وبمبلغ قدره 63187 مليون دج.

– أما المواد الخام فقد احتلت المرتبة الخامسة بنسبة قدرت بـ 6% من إجمالي الواردات خلال الفترة (1990–2000) وتضم بعض المواد الأولية كالخشب، مواد البناء ... إلخ، ولقد عرفت هذه الفترة تذبذب وذلك من خلال انخفاض مستواه من نسبة 7% سنة 1990 إلى نسبة 4.66% سنة 2000.

– وفي المرتبة الأخيرة الطاقة والزيوت ومواد التجهيز الفلاحية بنسبة لا تتجاوز 1% وهي نسب قليلة من إجمالي الواردات، وذلك لكون الجزائر دولة تتوفر على المواد الأولية أي عندها مصادر للطاقة والزيوت من جهة، ومن جهة ثانية ترجع النسب القليلة لمواد التجهيز الفلاحية

إلى إهمال هذا القطاع في الجزائر رغم توفرها على مقوماته وذلك راجع إلى الاهتمام بقطاع الصناعات الثقيلة على حسابه

❖ **الفرع الثالث: تحليل تطور الواردات حسب التركيبة السلعية للواردات خلال للفترة (2001-2014)**

جدول رقم(2-9) يوضح نسب واردات الجزائر خلال الفترة خلال الفترة(2001-2014)

الوحدة: %

البيانات / السنوات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	منتجات نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2001	01	24	04	17	15	34	14
2002	01	23	04	20	01	37	13
2003	01	2	05	21	01	36	15
2004	01	23	04	23	01	45	01
2005	01	17	02	20	01	41	15
2006	01	17	03	23	0.4	39	14
2007	02	17	04	25	0.5	30	18
2008	01	19	03	25	0.4	32	16
2009	02	14	03	25	0.5	38	15
2010	02	14	04	24	0.8	38	14
2011	02	20	03	22	0.4	33	16
2012	09	17	03	21	0.6	27	19
2013	07	17	03	20	0.9	29	20
2014	05	18	03	21	0.01	32	17

المصدر: من إعداد الباحث بالا عتماد على التقرير السنوية لبنك الجزائر

✓ وبالاعتماد على بيانات الموجودة في الجدول نجد الشكل البياني التالي:

شكل بياني رقم(2- 3) يوضح نسب التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 2001-2014

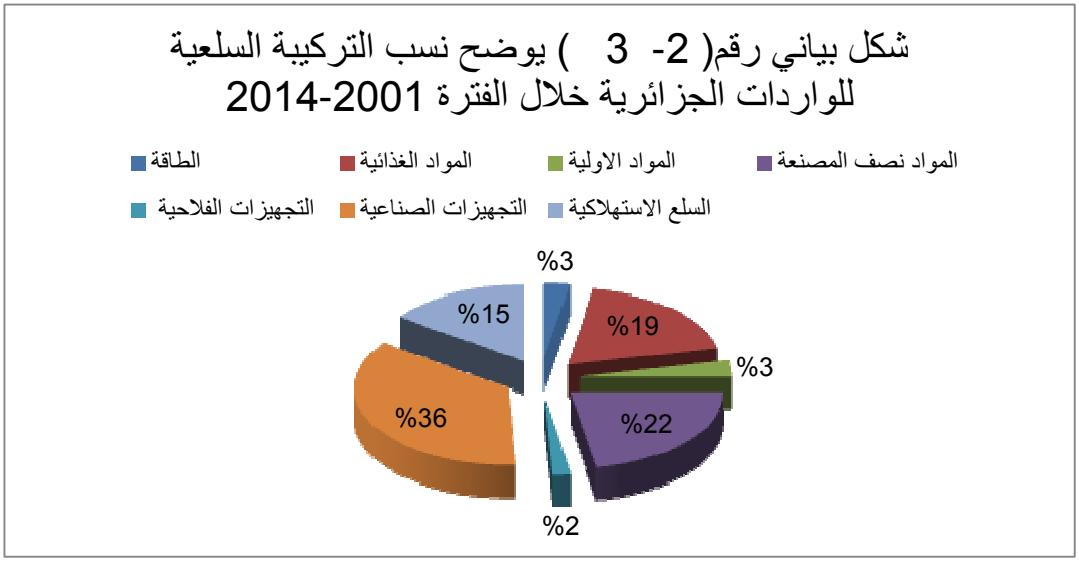

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعله

بالنظر للجدول والشكل يتضح أن مواد التجهيز الصناعية احتلت المرتبة الأولى بنسبة 36% من إجمالي الواردات خلال الفترة (2001-2014) حيث تتمثل منتجاتها في الآلات الإنتاجية، الأجهزة الطبية، الأجهزة الإلكترونية، أجهزة صناعية ومخبرية ...إلخ.

ومن خلال معطيات الجدول نجد أن نسبة مواد التجهيز الصناعية تراوحت ما بين أدنى نسبة 27% وأعلى نسبة 45%.

وقد ارتفع حجم الواردات من هذه المواد من 994100 مليون دينار جزائري سنة 2001 إلى 5858000 مليون دج سنة 2014.

-أما فيما يتعلق بالواردات من المواد نصف المصنعة فقد احتلت المرتبة الثانية من إجمالي الواردات (2001-2014) بنسبة 22% حيث سجلت المنتجات نصف المصنعة انتعاشا مستمرا إذ انتقلت من 17% سنة 2001 بمبلغ قدره 187200 مليون دج إلى نسبة 21% سنة 2014 بمبلغ نقدي قدره 1285200 مليون دج.

-وقد احتلت المواد الغذائية المرتبة الثالثة بنسبة 19% وتتمثل في القمح، السميد، الحليب ومشتقاته، السكر، وقد عرفت هذه المواد انتعاشا خلال هذه الفترة.

- وتأتي الواردات من المواد الاستهلاكية الصناعية في المرتبة الرابعة بنسبة 15% من إجمالي الواردات خلال الفترة (2001-2014) وتتمثل في المواد الصيدلانية والأدوية، قطع غيار السيارات ... إلخ، إذ سجلت سنة 2013 أعلى حجم بقيمة مبلغ قدره 1122000 مليون دج.

– أما بخصوص المواد الأولية والتجهيزات الفلاحية والطاقة فقد احتلت المراتب الأخيرة نظرا لكون الجزائر دولة عندها مصادر للطاقة والمواد الأولية، فهي تزخر بها لذا فاستيرادها قليل.

المطلب الثالث: تحليل تطور الواردات حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 1980–2014

سنتناول في هذ ا المطلب التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية.

الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة (1980–1989)

✓والجدول التالي يبين التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة 1980 – 1989:

جدول(2– 10) يوضح التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة (1980–1989)

الوحدة: مليون دولار

البيانات / السنوات	الاتحاد الأوربي	الدول الإشتراكية الأوربية	دول أخرى من أوربا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	آسيا ماعدا الدول العربية	الدول العربية	أفريقيا	بقية دول العالم
1980	25101	1658	4602	4088	1452	2211	483	868	60
1981	27501	2334	6024	5613	2443	3386	632	796	51
1982	25774	3176	6907	5719	2143	4640	421	577	27
1983	26683	3138	7461	4835	2060	4441	496	552	116
1984	28167	2663	6696	4879	2364	5272	581	403	232
1985	29446	2248	5346	5255	2054	3663	672	207	601
1986	24806	1838	6405	4302	1774	2662	765	336	509
1987	19689	1794	4836	3045	1739	2476	855	384	332
1988	22583	2381	7141	5728	1593	2489	732	382	398
1989	34545	5115	9600	10681	2663	4695	1682	561	350

المصدر: من إعداد الباحث بالا عتماد على التقرير السنوية لبنك الجزائري

وبالاعتماد على بيانات الموجودة في الجدول نجد الشكل البياني التالي:

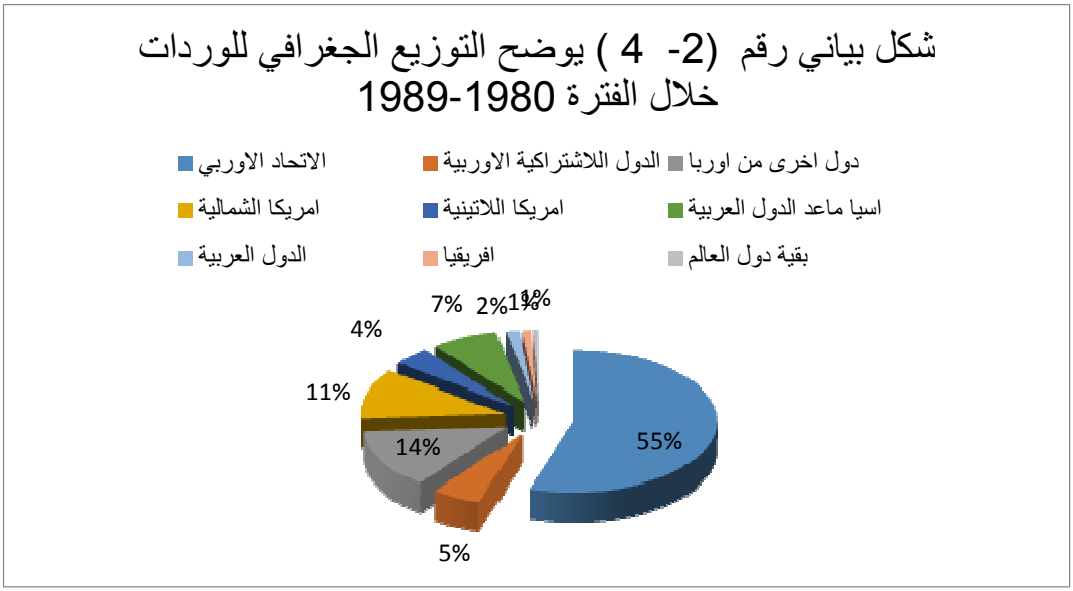

المصدر :من إعداد الطالبة باعتماد على الجدول أعله

تبين لنا من خلال الجدول والشكل أن دول الإتحاد الأوربي الممول الرئيسي للجزائر احتلت المرتبة الأولى بنسبة 55% من إجمالي الواردات، حيث عرفت صادراتها نحو الجزائر استقرارا نوعا ما لفترة (1980-1986).

إذ سجلت أدنى قيمة في ستة 1987 بـ 18689 مليون دولار وهذا بفعل أثر الأزمة البترولية التي اضطرت الدولة بفضلها إلى التقليص من وارداتها.

- أما بالنسبة للدول الأوربية الأخرى (ماعدا فرنسا، إيطاليا، ألمانيا) تأتي في المرتبة الثانية 14% من إجمالي الواردات، حيث عرفت قيمتها انتعاشا خلال الفترة (1980-1984) من 4602 مليون دولار أمريكي إلى 6696 مليون دولار أمريكي.

ثم عرفت خلال السنوات 1985، 1986، 1987 مستويات منخفضة بـ 5346 مليون دولار و4605 مليون دولار و4836 مليون دولار على التوالي، وهذا راجع للأزمة البترولية الحادة سنة 1986 إذ انخفض فيها سعر البترول إلى 14.23 دولار، مقارنة بالسنوات قبلها، وقد سجلت أكبر قيمة لها بـ 9600 مليون دولار سنة 1989.

- وبالنسبة لدول أمريكا الشمالية احتلت المرتبة الثالثة بنسبة 11% من إجمالي الواردات الجزائرية، ولقد عرفت الفترة 1980 إلى 1988 استقرارا باستثناء سنة 1987 أين سجلت قيمة الواردات بـ 3045 مليون.

ولقد سجلت أكبر قيمة لها بـ 10861 مليون دولار لسنة 1989.

-أما مجموعة الدول الآسيوية (ماعدا الدول العربية) فقد احتلت المرتبة الرابعة بنسبة 7% من إجمالي الواردات،نلاحظ أن صادرات هذه المجموعة لم تسجل نسبة كبيرة نحو الجزائر، ولقد ارتفعت قيمتها من 2214 مليون دولار سنة 1980 إلى 4695 مليون دولار أمريكي سنة 1989.

-أما الدول الاشتراكية فقد احتلت المرتبة الخامسة بنسبة 5% من إجمالي الواردات، وقد عرفت خلال (1996-1987) بـ 1833 و1494 مليون دولار على التوالي أما أكبر قيمة لها فسجلت سنة 1989 بـ 5115 مليون دولار.

-تأتي دول أمريكا اللاتينية في المرتبة السادسة بنسبة 2% من إجمالي الواردات، نلاحظ هناك ارتفاع قيمتها من 1452 مليون دولار سنة 1980 إلى 2663 مليون دولار 1989 مع حدوث تذبذب خلال هذه الفترة.

-وبالنسبة للواردات من الدول العربية فقد احتلت المرتبة السابعة بنسبة 2% من إجمالي الواردات خلال الفترة (1980-1989) وهي نسبة ضئيلة وهذا راجع إلى عدة أسباب منها ما يلي:

- المشاكل السياسية والإقليمية التي تطغى على المصالح الاقتصادية.
- اعتماد غالبية الدول العربية على مصدر واحد للتصدير وهو البترول.

أما دول إفريقيا وبقية دول العالم فقد احتلت المرتبة الأخيرة بنسبة 1% من إجمالي الواردات بخصوص الدول إفريقيا فيرجع السبب إلى تخبط الدول الإفريقية في المشاكل فيما بينها.

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة (1990- 2000)

✓والجدول التالي يبين التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة 1990-2000 :

جدول(2- 11) يوضح التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة (1990-2000)

الوحدة: مليون دولار

البيانات السنوات	الاتحاد الأوربي	الدول الإشتراكية الأوربية	دول أخرى من أوربا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	آسيا ماعدا الدول العربية	الدول العربية	أفريقيا	بقية دول العالم
1990	5206	2017	143	272	302	-	192	188	46
1991	4663	2189	177	216	161	-	41	172	62
1992	5318	2118	102	180	352	-	98	217	21
1993	5233	2772	157	216	558	-	125	257	47
1994	5126	2539	109	160	516	-	83	213	42
1995	6385	2785	271	368	576	-	133	198	45
1996	5689	2000	223	357	499	-	131	124	75
1997	4930	2181	423	517	155	-	336	24	121
1998	5397	2320	400	185	643	-	265	24	169
1999	5152	2074	485	340	771	-	160	36	146
2000	5903	2125	503	255	741	-	155	42	111

المصدر : من اعداد الباحث بالا عتماد على التقرير السنوية لبنك الجزائر 2005

✓وبالاعتماد على بيانات الموجودة في الجدول نجد الشكل البياني التالي:

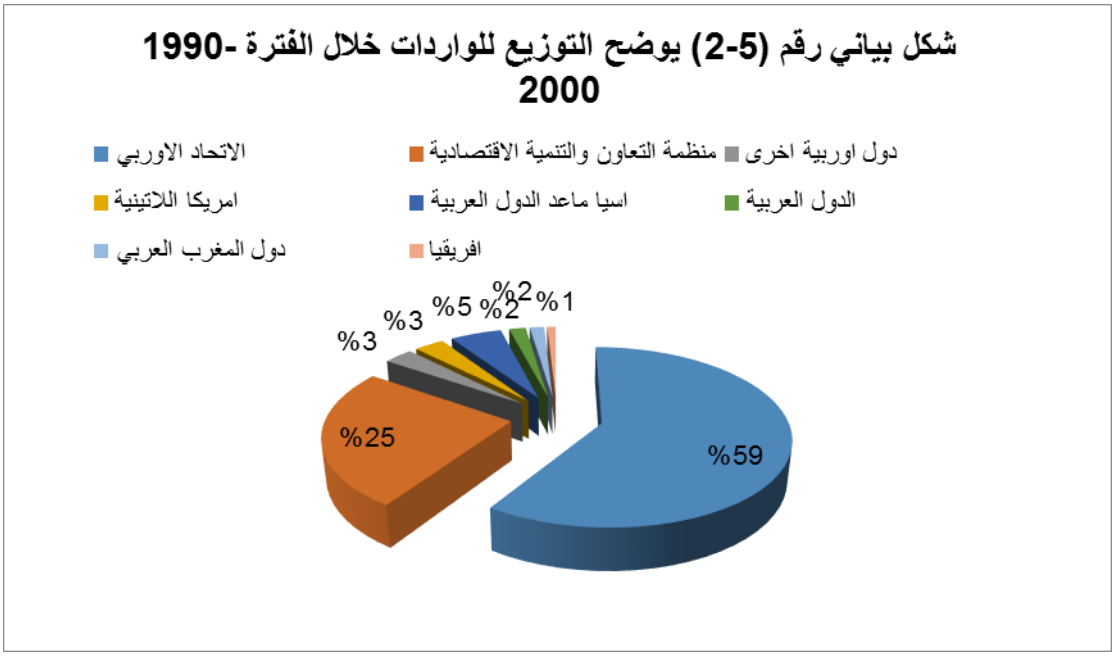

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد الجدول اعله

من خلال الجدول والشكل البياني يتبين لنا أن دول الاتحاد الأوربي تحتل المرتبة الأولى بنسبة 59% من إجمالي الواردات خلال فترة الدراسة (تصدرها نحو فرنسا حوالي 24% تليها ايطاليا بنسبة 9% وفي المراتب الأخرى اسبانيا وألمانيا).

ويمكن تفسير هذه النسبة بشكل كبير إلى ثلاثة أسباب وهي أولها امن القارة الأوربية تضم أهم الدول الصناعية على المستوى العالمي، ثانيها راجع إلى موقع الجزائر وقربها من القارة الأوربية، وثالثها العلاقة التي تربط الجزائر بالدول الأوربية خاصة فرنسا (بحكم تجربة احتلال فرنسا للجزائر).

-تأتي في المرتبة الثانية منظمة التعاون الدولي والتنمية الاقتصادية بنسبة 25%، وهي اكبر المناطق عالميا المسيطرة علي التجارة الدولية بحيث حظيت الجزائر باهتمام كبير من طرف المنضمة كونها سوق واحد لتصريف إنتاجها فيها وخصوصا و.م.أ.ولقد عرفت قيمة وارداتها تذبذب إذ سجلت سنة 1990 مبلغ قدره 2017 مليون دولار لتصل سنة 2000 لـ 2125 مليون دولار.

- وتأتي دول آسيا ماعدا الدول العربية في المرتبة الثالثة بنسبة 5% وهي نسبة ضئيلة مقارنة مع دول الاتحاد الأوربي ودول المنضمة ،وقد سجلت أعلى قيمة لها سنة 1999 بمبلغ قدره 771 مليون دولار.

-أما المتعامل من الدول العربية ودول المغرب وكذلك إفريقيا بقي ضعيفا جدا في مجملها لا يتعدى 3 %، ويعود السبب إلى ضعف وتشابه الهيكل الاقتصادي والإنتاجي لهذه الدول.

الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة (2001-2014)

✓والجدول التالي يبين التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة 2001-2014

جدول(2-12) يوضح التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة (2001-2014)

الوحدة: مليون دولار

البيانات / السنوات	الاتحاد الأوربي	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	دول أوربية أخرى	أمريكا اللاتينية	آسيا ماعدا الدول العربية	دول المحيط	الدول العربية	دول المغرب العربي	أفريقيا
2001	5903	2125	636	259	579	92	179	72	85
2002	6484	2493	884	363	909	61	347	118	81
2003	7676	2316	988	478	938	46	413	108	48
2004	10109	3110	1526	1071	1554	66	447	160	129
2005	21219	3506	1088	1248	2504	-	427	217	148
2006	14427	3738	777	1281	3055	-	493	235	148
2007	14427	5363	715	1672	4318	-	621	284	231
2008	20987	7246	659	2179	6916	-	705	394	395
2009	20644	6401	726	1851	7501	1	1155	468	395
2010	20704	6519	388	23808	8280	-	1262	544	396
2011	24616	6219	579	3931	8873	-	1760	691	578
2012	26333	6160	1652	3590	9538	-	1555	807	471
2013	28724	6965	1213	3466	10623	-	2414	1029	594
2014	29684	8436	888	3815	12619	-	1962	738	440

المصدر: من اعداد الباحث بالا عتماد على التقرير السنوية لبنك الجزائر 2014

✓وبالاعتماد على بيانات الموجودة في الجدول نجد الشكل البياني التالي:

وشكل البياني(6-2) جدول يوضح التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة 2001-2014

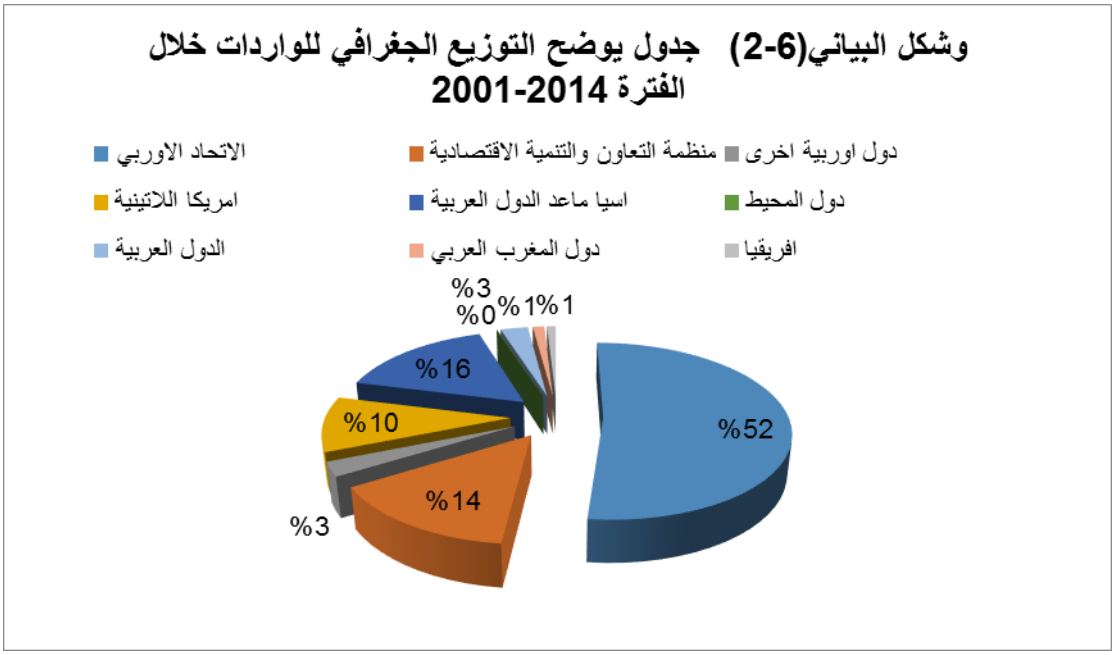

✓ **المصدر** :من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعله

من خلال الجدول والشكل البياني يتبين لنا أن دول الإتحاد الأوربي ما زالت تحتل المرتبة الأولى بنسبة 52% من إجمالي الواردات، حيث عرفت صادراتها نحو الجزائر ارتفاعا مستمرا من سنة 2001 إلى 2014 بـ 5903 مليون دولار لتصل إلى 29684 مليون دولار.

-أما بالنسبة لآسيا (ماعدا الدول العربية) فاحتلت المرتبة الثانية بنسبة 16% من إجمالي الواردات، إذ نلاحظ التزايد المستمر لقيمة صادراتها نحو الجزائر إذ كانت سنة 2001 تقدر بـ 575 مليون دولار أما سنة 2014 فقدرت بـ 12619 مليون دولار.

وإذ يرجع هذا الارتفاع لرواج السلع والمواد القادمة من القارة الآسيوية خاصة السلع الصيدلانية في الجزائر والإقبال عليها من طرف المستهلكين الجزائريين.

-أما بالنسبة إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فقد احتلت المرتبة الثالثة بنسبة 14%، إذ شهدت هذه الفترة تذبذب رجع إلى دور السوق الآسيوية في المنافسة على السوق الجزائرية بعد أن كانت منظمة التعاون تحتل المرتبة الثانية في الفترة 1990-2014.

-أما أمريكا اللاتينية فقد احتلت المرتبة الرابعة بنسبة 10% من إجمالي الواردات حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2007 بقدر 1672 مليون دولار أمريكي وبلغت أعلى قيمة لها 3815 مليون دولار سنة 2014.

أما التعامل مع الدول العربية ودول المغرب العربي وبلدان إفريقيا فبقي منخفضا على حاله بإجمالي واردات 8% على الترتيب التالي: دول أوربية أخرى 3%، إفريقيا 1%، المغرب 1%، دول عربية 3%.

خلاصة الفصل:

خلال هذا الفصل الذي خصصناه للدراسة تطور سعر الفصل والواردات خلال الفترة (1980-2014):

وجدنا أن الجزائر منذ خروجها من منطقة الفرنك الفرنسي عام 1963.نظاماً صارماً للرقابة على الصرف , مع تطبيق الاصطلاحات الهيكلية في إطار برنامج الاستقرار , زمن أجل تحقيق الأهداف الكلية المسطرة , تم وضع إجراءات تخص نظام العرف , بعد ما كان يتحدد صرف الدينار الجزائري سلة من العملات الصعبة .

غير أن التدهور المفاجئ لأسعار البترول عام 1986 , و باعتباره المواد الرئيسية للعملات الصعبة والتذبذبات التي عرفها الدولار الأمريكي ، مما أدى لدخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة ، تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة وفي ميزان المد فوعات ، ونتج عنه عجز النشاط الاقتصادي في النشاط ،ونتيجة لذلك استلزم الأمر بإدخال إصلاحات هيكلية في مختلف مجالات الاقتصاد الوطني ، وفي سنة 1988 شرعت الجزائر في تطبيق برنامج إصلاحي واسع، وكان النظام المصرفي من أهم المجالات التي أولت اهتمام الدولة أهمية بالغة لكي تلعب دورها في دفع عجلة التنمية خاصة مع صدور قانون النقد والقرض في 1990، وهدف من هذه الإصلاحات هو الانتقال التدريجي للاقتصاد الجزائري من اقتصاد سير إلى اقتصاد تحكمه آليات السوق.

تبعية الاقتصاد الجزائري خاصة المواد الغذائية ومواد التجهيز الصناعي.

يعتبر كل من الاتحاد الأوربي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المتعاملين الاقتصاديين الرئيسيين للجزائر.

الفصل الثالث

نمذجة قياسية لأثر تغير سعر الصرف على قيمة الواردات الجزائرية (1980-2014)

تمهيد:

إن العلم الحديث والتقنية المصاحبة له أسهما إسهاما كبيرا في إحداث توازن مس جميع الميادين، بما فيها العلوم الاقتصادية والتي انتقلت فيها الدراسات من التحليل الوصفي نحو التحليل الرياضي والإحصائي، وذلك بإنشاء قوانين وأساليب للخوض في دراسة العلاقات بين الحوادث والظواهر الاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى ذلك أصبح من الضروري إيجاد نظريات وطرائق مناسبة تساعد على تحليل العلاقات الاقتصادية من أجل التطور السريع للأوضاع الاقتصادية.

لعل من أهم هذه النظريات نظرية الاقتصاد القياسي، والتي يستعمل فيها الأساليب الرياضية بغية التقدير والتنبؤ للمتغيرات الاقتصادية المدروسة لتهدف في الأخير لوضع القرار المناسب على أساس علمي.

لذا سنحاول من خلال هذا الفصل القيام ببناء نموذج اقتصادي قياسي لأثر تغير سعر الصرف على حجم للواردات الواردات، وذلك خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1980-2014.

ستشمل الدراسة في هذا الفصل النقاط التالية:

المبحث الأول: تعريف النموذج المتعدد

المبحث الثاني: نمذجة قياسية لي موضوع الدارسة

المبحث الأول: النموذج المتعدد

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي

الفرع الاول – تعريف الاقتصاد القياسي

يرجع أصل مصطلح الاقتصاد القياسي إلى العصر اليوناني وهي كلمة مركبة من جزئين؛أي Economic اقتصادي، وMetrics وتعني قياس، أي القياس الاقتصادي، والذي يهتم بقياس المتغيرات الاقتصادية.

في حين يرى البروفسور أوسكار لانكه Osker Lang بأن أصل هذا المصطلح مشتق من مفهوم Bio – Matrics الذي ظهر في القرن التاسع عشر في حقل الدراسات البيولوجية، وقد أصبح فيما بعد علمًا مستقلا بحد ذاته1.

كما يعرفه نفس الباحث على أنه "العلم الذي يستعين بالطرق الإحصائية لتحديد فعل القوانين الاقتصادية الموضوعية تحديدا كميا في الحياة الاقتصادية"2.

كما يرى كوستيانس بأن "علم الاقتصاد القياسي هو جمع علمي متناسق لطرائق ومفاهيم وتقنيات الرياضيات والإحصاء والاقتصاد وعلاقتها"3.

مما سبق يمكن ملاحظة أن كل التعاريف مشتركة في كون الإقتصاد القياسي علم يقوم على الدمج بين ثلاث علوم وهي النظرية الاقتصادية والرياضيات وكذا الطرق الإحصائية بغية الحصول على تقدير كمي دقيق للمتغيرات الاقتصادية.

الفرع الثاني –أهداف الاقتصاد القياسي

لكل علم أهداف معرفية نظرية وتطبيقية، وللاقتصاد القياسي ثلاث أهداف رئيسية نوجزها فيما يلي:

– التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية: يقوم الاقتصاد القياسي على إيجاد القيم العددية لمعلمات المتغيرات الاقتصادية التي تساعد متخذي القرار في رسم السياسات والتنبؤ عن اتجاهات هذه المتغيرات مستقبلا

–اختبار النظرية الاقتصادية: يعتبر الاقتصاد القياسي اختبار للنظرية الاقتصادية، حيث قام الاقتصاديون ببنائها على مجموعة من الفرضيات وتم استخدام فيها السببية والتحليل المنطقي

---

[1] وليد إسماعيل السيف و وأحمد محمد مشعل: **الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 2003، ص22.

[2] أموري هادي كاظم الحسناوي: **طرق القياس الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002، ص08.

[3] وليد إسماعيل السيف وفيصل مفتاح شلوف وآخرون:**أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي**، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص23 .

لدعم نظرياتهم وإثباتها من واقع الظواهر الاقتصادية المدروسة، وبدون محاولة اختبار صحة تلك النظريات واتساقها، لهذا يهدف الاقتصاد القياسي إلى اختبار مدى صحة تلك النظرية عن طريق التقييم والتحليل للوصول إلى قيم عددية لاختبار قوة المتغير المستقل في تأثيره على سلوكية المتغير التابع.

- اتخاذ القرارات ورسم السياسات: يساهم الاقتصاد القياسي برسم السياسات واتخاذ القرارات عن طريق الحصول على قيم عددية لمعلمات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات لتساعد رجال الأعمال والحكومات في اتخاذ القرارات الحالية من حيث توفيره لصيغ وأساليب مختلفة لتقدير قيم تلك المعلمات التي تساعد في عملية المقارنات، واتخاذ القرار المناسب.

و تجدر الإشارة أن هذه الأهداف ليست بالضرورة مكملة لبعضها، ولكن الباحث القياسي في دراسته التطبيقية عليه أن يعمل على دمج أو التوفيق بين هذه الأهداف.

المطلب الثاني: نموذج الانحدار الخطي المتعدد

إن الانحدار الخطي البسيط، يعتمد على دراسة العلاقة بين متغيرين، ولكنه كثيرا ما تصادف الباحث ظاهرة أو متغير لا يرتبط بظاهرة أو متغير واحد فقط ولكنه يتأثر بعدة عوامل، لذلك لابد من توسيع الانحدار البسيط ليشمل على انحدار للمتغير التابع y، مع العديد من المتغيرات المستقلة x_k ..... x_2, x_1، ويسمى بنموذج الانحدار الخطي المتعدد أو العام.

الفرع الأول- الشكل العام للنموذج الخطي العام:

بصفة عامة تكون الصيغة العامة للنموذج الخطي العام كالآتي:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_{1i} + \beta_2 X_{2i} + \cdots + \beta_k X_{ki} + U_i$$

حيث تتكون هذه المعادلة من متغير تابع Y_i ، ومجموعة من المتغيرات المستقلة x_k ..... x_2, x_1، وحد عشوائي U_i، حيث n عدد المشاهدات و k عدد المتغيرات المستقلة.

الفرع الثاني- فرضيات النموذج الخطي المتعدد:

يمكن تلخيص الفرضيات التي يقوم عليها النموذج الخطي المتعدد فيمايلي1:

-وجود علاقة خطية بين المتغير التابعY والمتغيرات المستقلة، أي أنY هو دالة خطية للمتغيرات المفسرة.

-القيمة المتوقعة لمصفوفة حدود الخطأ تساوي المصفوفة الصفرية أي: $E(U) = 0$

-عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء الداخلة في دالة الانحدار المتعدد أو انعدام التغاير بينهما ويعبر عنها رياضيا كما يلي: $E(U_i U_j) = 0$

-ثبات تباين المتغيرات العشوائية والتباين المشترك لها يساوي الصفر أي:

$$Cov(U) = E(U\acute{U}) = \sigma^2 In \quad / \quad Var(U_i) = E(U_i)^2 = \sigma_u^2$$

حيث:

In: مصفوفة أحادية. $\acute{U}$: مقلوب المصفوفة.

$\sigma^2 In$: مصفوفة التباين والتباين المشترك لحد الخطأ 1.

-حد الخطأ غير مرتبط بالمتغيرات المفسرة $Cov(U_i, X_{ij}) = 0$

- الشعاع U_i يتوزع توزيعا طبيعيا.

الفرع الثالث: تقدير معلمات النموذج الخطي المتعدد:

تتم عملية التقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية، وتتم عملية التقدير كما يلي:

$$Min \sum_{i=1}^{n} e_i^2 = Min(\grave{e}e) = Min(Y - X\beta)'(Y - X\beta) = Min\, S$$

حيث:

$\grave{e}$: عبارة عن شعاع البواقي

e: منقول شعاع البواقي

يتم تخفيض مجموع مربعات الانحرافات بالاشتقاق بالنسبة للشعاع $\hat{\beta}$ نحصل على:

$$\frac{\delta S}{\delta \hat{\beta}} = -2\grave{X}Y + X\grave{X}\hat{\beta} = 0 \quad \Leftrightarrow \quad \hat{\beta} = (\grave{X}X)^{-1} .\grave{X}Y$$

حيث: مصفوفة المتغيرات المستقلة ذات بعد n سطر تمثل عدد المشاهدات، و $(k+1)$ عمود تمثل عدد المعلمات، وعلى هذا الأساس تكتب الصيغة التقديرية للنموذج الخطي المتعدد كما يلي:

$$Y_i = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 X_{1i} + \hat{\beta}_2 X_{1i} + \cdots + \hat{\beta}_k X_{ki} + U_i$$

1: أموري هادي كاظم الحسناوي: مرجع سابق ، ص74.

المبحث الثاني : النمذجة القياسية لأثر تغير سعر الصرف على قيمة الواردات في الجزائر خلال الفترة 1980-2014

المطلب الأول: النموذج المقترح المفسر لأثر تغير سعر الصرف على قيمة ا لواردات في الجزائر خلال الفترة 1980-2014 (النموذج الأول)

الفرع الأول: صياغة النموذج القياسي الخاص بحجم الواردات وتقديره

بعد حصر عدد من المتغيرات التي تؤثر في المتغير التابع(حجم الواردات)، من خلال دراستنا لواقع هذا المتغير ومن خلال بعض الدراسات السابقة، حيث سوف يتم صياغة النموذج القياسي الخاص بالظاهرة المدروسة وتقديره.

1- صياغة النموذج القياسي:

تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد المتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، وعليه يجب الإشارة في البداية إلى رموز مختلف المتغيرات وهي كالتالي:

$$Y_i = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 X_{1i} + \hat{\beta}_2 X_{1i} + \cdots + \hat{\beta}_k X_{ki} + U_i$$

*المتغير التابع: ويتمثل في الواردات الكلية ويرمز له بـM

*المتغيرات المفسرة: وتتمثل في

-سعر الصرف: ويرمز له بالرمز TCN.

-أسعار البترول: ويرمز له بالرمز P

وانطلاقا مما سبق يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج :

$$M=f(TCN,P)$$

سيتم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد الخطي في تقدير النموذج الخاص بالموضوع الباحث ، وسوف يتم الاعتماد على الصيغة الخطية كصيغة رياضية لمعادلة النموذج، والصيغة الرياضية للنموذج تكون كالتالي:

$$M_t = \beta_0 + \beta_1 TCN_t + \beta_2 P_t + u_t$$

حيث:

(i): تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة i؛

TCN: تمثل متوسط سعر الصرف دولار مقابل الدينار؛

P: متوسط سعر الصرف الدولار مقابل الدينار؛

β_0،β_1،β_2: تمثل معلمات النموذج

يلاحظ أن النموذج القياسي ذو طابع احتمالي لهذا تم إدراج حد الخطأ u الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي لا يمكن قياسها أو لم يتم إدراجها أو لأسباب أخرى.

ثالثا: عرض البيانات و تقدير النموذج

يتم تقدير النماذج القياسية الاقتصادية بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى والتي تعتبر من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية وذلك لما تمتز به من خصائص كما سبق توضيحها سابقا ، ويتم ذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (EVIEWS9)

ويتم عرض البيانات التي تم تجميعها فيما يلي:

- **عرض البيانات:**

محاولة منا لوضع نموذج لحجم الواردات الجزائرية وفقا للمتغيرات السابقة الذكر قمنا بجمع المعطيات الخاصة بسعر الصرف، وأسعار البترول،وهذا خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى سنة 2014، وهي موضحة في الملحق رقم (1)

-تقدير النموذج:

بعد إدخال المعطيات سالفة الذكر في برنامجEviews9 ، وإجراء العمليات اللازمة، تم التوصل إلى النموذج الأولي التالي :

الجدول رقم (3-1): نتائج تقدير معلمات نموذج اثر تغير سعر الصرف على قيمـــة الواردات الجزائرية خلال الفترة (1980-2014)

Dependent Variable: M
Method: Least Squares
Date: 05/26/16 Time: 21:38
Sample: 1980 2014
Included observations: 35

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1090.769	1115.957	-0.977429	0.3357
TCN	1.377896	0.535010	2.575455	0.0148
P	452.2509	22.58605	20.02346	0.0000

R-squared	0.941594	Mean dependent var	18114.03
Adjusted R-squared	0.937944	S.D. dependent var	15771.39
S.E. of regression	3928.827	Akaike info criterion	19.47189
Sum squared resid	4.94E+08	Schwarz criterion	19.60520
Log likelihood	-337.7580	Hannan-Quinn criter.	19.51791
F-statistic	257.9450	Durbin-Watson stat	1.206439
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews9

ويمكن توضيح النموذج المتحصل عليه كالتالي:

Mt = 1377 TCN t* + 954.250P t -1090.769
(2.57) (20.023) (-0.97)

R^2 =0.94 N= 35 F=257.94
DW=1.20 Prob=0.000000

بملاحظة النموذج نجد أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف وأسعار البترول مع حجم الواردات هذا يعد مقبول من الناحية النظرية، ، كما نلاحظ أن الثابت ليس له معنوية ومتغير سعر الصرف وسعار البترول لها معنوية إحصائية حيث أن احتمال الخطأ أقل من 5%

الفرع الثاني: الدراسة لاقتصادية والإحصائية للنموذج المقترح

لدراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر الخاص با حجم ا لواردات في الجزائر، من لابد إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحية النموذج من منطق النظرية الاقتصادية.

أولا :الدراسة الاقتصادية للنموذج

من خلال النموذج أعلاه نلاحظ مايلي:

-بالنسبة لسعر الصرف نلاحظ أنه موجب، أي أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف وحجم الواردات ، حيث كلما ارتفع سعر الصرف بوحدة واحدة ترتفع حجم الواردات ب1.37 وحدة والعكس صحيح، وهذا مايتوافق مع النظرية الاقتصادية .

-أما بالنسبة لأسعار البترول، نلاحظ أنه موجب، أي أن هناك علاقة طردية بين أسعار البترول وحجم الواردات فكلما ارتفعت أسعار البترول بوحدة واحدة ترتفع الواردات الكلية بـ452.25 وحدة والعكس صحيح، هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث يؤدي الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول إلى أزمات حادة تصب الهيكل الاقتصادي الذي هو شديد الحساسية لمثل هذا المتغيرات .

ثانيا: الدراسة الإحصائية للنموذج

سيتم اختبار معنوية المعالم ومعنوية النموذج ككل كما يلي:

اختبار معنوية المعالم

تستخدم إحصائية ستيودنت t لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:

فرضية العدم: $H_0: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \cdots \beta_5 = 0$

الفرضية البديلة: $H_1: \beta_0 \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq \cdots \beta_5 \neq 0$

يمكن توضيح نتائج اختبار معنوية المعالم حسب الجدول الموالي الذي يحتوي على إحصائية ستيودنت المحسوبة وكذا الجدولية، حيث يتم استخرج هذه الأخيرة من جدول ستيودنت (أنظر الملحق رقم 13) عند معنوية 5% وبدرجة حرية مساوية لـ (n-k) وتساوي 35-2=33 لنجد 2.042

الجدول رقم (3 - 2): نتائج اختبار ستيودنت لمعلمات النموذج الاول

المقدرات	المعلمات	القيم المحسوبة	القيمة الجدولية	الاحتمال	المقارنة
TCN	β_1	20.02	2.042	0.0148	20.02<2.042
P	β_2	2.57	2.042	0.00	2.57<2.04
C	β_0	0.97-	2.042	33570.	042.2<97.-0

المصدر: من إعداد الطالبة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

– بالنسبة لمعامل سعر الصرف ، نلاحظ أن قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة لـβ_1 اكبر من قيمتها الجدولية، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، هذا يعني أن سعر الصرف ذو معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% في تفسير حجم الواردات خلال الفترة محل الدراسة، فبالتالي فهو متغير مؤثر في حجم الواردات.

– أما بالنسبة لمعامل أسعار البترول، نلاحظ أن قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة لـβ_2 أكبر من قيمتها الجدولية، ، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، إذ يمكن القول أن التغير في أسعار البترول ا ذو معنوية إحصائية عند مستوى معنوية5% في تفسير حجم الواردات خلال فترة الدراسة، فبالتالي فهو متغير مؤثر على حجم الواردات.

– أما معامل الثابت، نلاحظ أن قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة لـβ_0 اقل من قيمتها الجدولية، واحتمال ، وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، وعليه فإن للثابت ليس ذو معنوية إحصائية.

–معامل التحديد R^2

القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد مساويةلـ0.94 وهي قريبة من الواحد، حيث أن حجم الواردات مفسر بنسبة 94.14 % من طرف المتغيرات المفسرة، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين حجم الواردات والمتغيرات المفسرة، أما الباقي تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ.

–اختبار فيشر F

يهدف هذا الاختبار، لاختبار المعنوية الكلية لنموذج الانحدار وذلك في ظل الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم: $H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0$

الفرضية البديلة: $H_1: \beta_0 \neq 0, \beta_1 \neq 0, \beta_2 \neq 0, \beta_3 \neq 0$

حيث يقصد بالفرضية الأولى لا توجد علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، أما الفرضية البديلة فيقصد بها وجود على الأقل عامل واحد من المعاملات في النموذج غير معدوم.

يتم مقارنة قيمة F المحسوبة والتي تقدر بـ257.94 بقيمة F الجدولية التي يتم استخراجها من جدول فيشر(أنظر الملحق رقم 5) عند معنوية 5%:

$$F^{k}_{n-k-1}=F^{2}_{35-2-1}=F^{3}_{14}=4.17$$

ومنه نلاحظ أن F المحسوبة أكبر من F الجدولية، وعليه نرفض فرضية العدم التي تنص على كل معاملات المتغيرات المفسرة مساوية للصفر، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود على الأقل معامل واحد من المعاملات التي يتضمنها النموذج لا تساوي للصفر، مما يدل على وجود علاقة معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة وعليه فإن للنموذج ككل ذو معنوية إحصائية.

الفرع الثالث: استعمال النموذج للتنبؤ الدراسة

بعد القيام باختبار النموذج المقدر من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الإحصائية، يجب أن يتم اختبار مدى تحقق الفرضيات الخاصة بالنموذج، ومن ثم سيتم استخدام هذا النموذج القياسي في التنبؤ.

أولا-اختبار الارتباط الذاتي لعنصر الخطأ

من المفترض أنه ليس هناك ارتباط بين عناصر الخطأ من مشاهدة لأخرى، غير أن هذا الافتراض يصعب تحقيقه دائما خاصة إذا ما تعلق الأمر ببيانات على شكل سلسلة زمنية، وبالتالي يجب معالجة هذه الوضعية حتى يكون النموذج أكثر دقة.

ولاكتشاف هذا الخلل يتم الاعتماد على إختبار داريين واطسون "DW"، والذي يفترض وجود الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم التي تنص على انعدام الارتباط الذاتي للأخطاء: $H_0: \rho = 0$

الفرضية البديلة التي تنص على وجود الارتباط الذاتي للأخطاء $H_1 : \rho \neq 0$

حيث من خلال الاختبار نقوم بالمقارنة بين قيمة DW المحسوبة والتي تساوي1.2 =DW، وقيمة إحصائية داريين واطسون المستخرجة من الجدول أخذين بعين الاعتبار عدد المشاهدات 35وعدد المتغيرات المفسرة2 ، لنجد قيم كلا من dU وdL وهما مساويان ل1.58 و 1.34 على التوالي(أنظر الملحق6).

ولمعرفة وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من عدمه نقوم بإعداد الشكل التالي

الشكل رقم (3-1): نتائج إختبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من عدمه لنموذج الأول

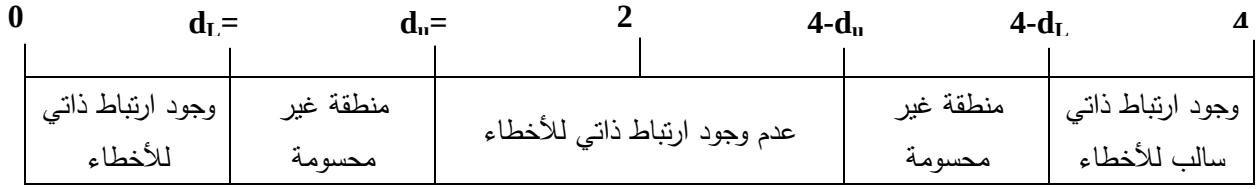

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EVIEWS 9

بملاحظة الشكل أعلاه نجد أن إحصائية داربين واطسون المحسوبة تقع في منطقة وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وعليه فإن النموذج ‘يحتوي على مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.

لغرض التخلص من مشكل الارتباط بين الأخطاء قومنا بتأخير زمني بدرجة وحدة على المغير التابع النموذج الأولي فأصبح كالتالي:

الجدول رقم(3-3): نتائج تقدير معلمات نموذج اثر تغير سعر الصرف على حجم الواردات بعد ادخال معامل الانحدار بدرجة واحدة على المتغير التابع

Dependent Variable: M
Method: Least Squares
Date: 05/30/16 Time: 23:50
Sample (adjusted): 1981 2014
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1135.459	443.0213	-2.562990	0.0156
TCN	0.137896	0.231634	0.595318	0.5561
P	164.2981	24.34020	6.750070	0.0000
M(-1)	0.744341	0.058665	12.68790	0.0000

R-squared	0.991430	Mean dependent var	18364.03
Adjusted R-squared	0.990572	S.D. dependent var	15938.02
S.E. of regression	1547.508	Akaike info criterion	17.63681
Sum squared resid	71843410	Schwarz criterion	17.81638
Log likelihood	-295.8258	Hannan-Quinn criter.	17.69805
F-statistic	1156.799	Durbin-Watson stat	1.537125
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews

من ملاحظة نتائج مخرجات البرنامج نلاحظ أن المتغير المفسر سعر الصرف غير معنوي وهذا ما لايتوافق مع موضوع الدراسة لان احتمال الخطأ اكبر من 5% .

المطلب الثاني: النموذج المقترح المفسر لأثر تغير سعر الصرف على قيمة ا لواردات في الجزائر خلال الفترة 1980-2014 (النموذج الثاني)

ولي غرض تحسين النموذج داخلنا log على كل المتغيرات وكانت النتائج كما يلي:

1- صياغة النموذج القياسي:

فأصبحت المتغيرات على الشكل التالي .

***المتغير التابع:** ويتمثل في حجم الواردات ويرمز له بLM.

***المتغيرات المفسرة:** وتتمثل في:

سعر الصرف: ويرمز له بالرمز بLTCN.

أسعار البترول: ويرمز له بالرمز ب LP.

وانطلاقا مما سبق يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج :

$$LM=f(LTCN,LP)$$

سيتم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد الخطي في تقدير النموذج الخاص بالواردات الكلية، وسوف يتم الاعتماد على الصيغة الخطية كصيغة رياضية لمعادلة النموذج، والصيغة الرياضية للنموذج تكون كالتالي:

$$LM_i = \beta_0 + \beta_1 LTCN_i + \beta_2 LP_i + u_i$$

حيث:

(i): تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة i؛

LTCN: تمثل متوسط سعر الصرف دولار مقابل الدينار log؛

LP متوسط سعر الصرف الدولار مقابل الدينار بعد ادخل log ؛

الجدول رقم (3 – 4): نتائج تقدير معلمات نموذج بعد ادخل اللوغاريتم على متغيرات النموذج الثاني

Dependent Variable: LM
Method: Least Squares
Date: 05/18/16 Time: 06:21
Sample: 1980 2014
Included observations: 35

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LP	0.847233	0.054298	15.60347	0.0000
LTCN	0.109563	0.024182	4.530738	0.0001
C	6.197303	0.168718	36.73167	0.0000

R-squared	0.931491	Mean dependent var	9.527086
Adjusted R-squared	0.927209	S.D. dependent var	0.697478
S.E. of regression	0.188178	Akaike info criterion	-0.421041
Sum squared resid	1.133150	Schwarz criterion	-0.287725
Log likelihood	10.36822	Hannan-Quinn criter.	-0.375020
F-statistic	217.5463	Durbin-Watson stat	1.313678
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج " Eviews9

ويمكن توضيح النموذج المتحصل عليه كالتالي:

$$lMt = \underset{(4.53)}{0.109}\ lTCN_t + \underset{(15.60)}{0.847}\ lp_t + \underset{(36.73)}{6.197}$$

$R^2 = 0.93$ N= 35 F=217.54
DW=1.31 Prob=0.000000

الفرع الثاني: الدراسة لاقتصادية والإحصائية للنموذج المقترح

لدراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر الخاص با موضوع الدراسة، لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحية النموذج من منظور منطق النظرية الاقتصادية .

اولا :الدراسة الاقتصادية للنموذج

من خلال النموذج أعلاه نلاحظ مايلي:

–بالنسبة لسعر الصرف نلاحظ أنه موجب، أي أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف وحجم الواردات ، حيث كلما ارتفع سعر الصرف بوحدة واحدة ترتفع حجم الواردات ب0.1 وحدة والعكس صحيح، وهذا مايتوافق مع النظرية الاقتصادية .

-أما بالنسبة لأسعار البترول، نلاحظ أنه موجب، أي أن هناك علاقة طردية بين أسعار البترول وحجم الواردات فكلما ارتفعت أسعار البترول بوحدة واحدة ترتفع الواردات الكلية بـ0.89 وحدة والعكس صحيح، هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث يؤدي الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول إلى أزمات حادة تصب الهيكل الاقتصادي الذي هو شديد الحساسية لمثل هذا المتغيرات .

ثانيا: الدراسة الإحصائية للنموذج

سيتم اختبار معنوية المعالم ومعنوية النموذج ككل كما يلي:

-اختبار معنوية المعالم

تستخدم إحصائية ستيودنت t لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:

فرضية العدم: $H_0: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \cdots \beta_5 = 0$

الفرضية البديلة: $H_1: \beta_0 \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq \cdots \beta_5 \neq 0$

يمكن توضيح نتائج اختبار معنوية المعالم حسب الجدول الموالي الذي يحتوي على إحصائية ستيودنت المحسوبة وكذا الجدولية، حيث يتم استخرج هذه الأخيرة من جدول ستيودنت (أنظر الملحق رقم 7) عند معنوية 5% وبدرجة حرية مساوية لـ (n-k) وتساوي 35-2=33 لنجد 2.042

الجدول رقم (3- 5): نتائج اختبار ستيودنت لمعلمات النموذج لنموذج الثاني

المقدرات	المعلمات	القيم المحسوبة	القيمة الجدولية	الاحتمال	المقارنة
ITCN	β_1	4.53	2.042	0.0000	4.53<2.042
IP	β_2	15.60	2.042	0.0000	15.60<2.04
C	β_0	36.73	2.042	0000.	36.73<2.04

المصدر: من إعداد الطالبة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

- بالنسبة لمعامل سعر الصرف ، نلاحظ أن قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة لـβ_1 اكبرمن قيمتها الجدولية، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، هذا يعني أن سعر

الصرف ذو معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% في تفسير حجم الواردات خلال الفترة محل الدراسة، فبالتالي فهو متغير مؤثر في حجم الواردات.

– أما بالنسبة لمعامل أسعار البترول ، نلاحظ أن قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة لـβ_2 أكبر من قيمتها الجدولية، ، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، إذ يمكن القول أن التغير في أسعار البترول ا ذو معنوية إحصائية عند مستوى معنوية5% في تفسير حجم الواردات خلال فترة الدراسة، فبالتالي فهو متغير مؤثر على حجم الواردات.

– أما معامل الثابت، نلاحظ أن قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة لـβ_0 اكبر من قيمتها الجدولية، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وعليه فإن للثابت ذو معنوية إحصائية.

إختبار المعنوية الكلية للنموذج

لاختبار المعنوية الكلية للنموذج نستخدم معامل التحديد R2 واختبار فيشر F وذلك كمايلي:

–معامل التحديد R^2

القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد مساويةلـ0.93 وهي قريبة من الواحد، حيث أن حجم الواردات مفسر بنسبة 93 % من طرف المتغيرات المفسرة، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين حجم الواردات والمتغيرات المفسرة، أما الباقي تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ.

–اختبار فيشر F

يهدف هذا الاختبار، لاختبار المعنوية الكلية لنموذج الانحدار وذلك في ظل الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم: $H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0$

الفرضية البديلة: $H_1: \beta_0 \neq 0, \beta_1 \neq 0, \beta_2 \neq 0, \beta_3 \neq 0$

حيث يقصد بالفرضية الأولى لا توجد علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، أما الفرضية البديلة فيقصد بها وجود على الأقل عامل واحد من المعاملات في النموذج غير معدوم.

يتم مقارنة قيمة F المحسوبة والتي تقدر بـ217.54 بقيمة F الجدولية التي يتم استخراجها من جدول فيشر(أنظر الملحق رقم 5) عند معنوية 5%، كمايلي:

$$F=F^{k}_{n-k-1}=F_{2-35}^{2}=^{3}_{14-1}=4.17$$

ومنه نلاحظ أن F المحسوبة أكبر من F الجدولية، وعليه نرفض فرضية العدم التي تنص على كل معاملات المتغيرات المفسرة مساوية للصفر، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود على الأقل معامل واحد من المعاملات التي يتضمنها النموذج لا تساوي للصفر، مما يدل على وجود علاقة معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة وعليه فإن للنموذج ككل ذو معنوية إحصائية.

الفرع الثالث: استعمال النموذج للتنبؤ الدراسة

بعد القيام باختبار النموذج المقدر من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الإحصائية، يجب أن يتم اختبار مدى تحقق الفرضيات الخاصة بالنموذج، ومن ثم سيتم استخدام هذا النموذج القياسي في التنبؤ.

-إختبار الارتباط الذاتي لعنصر الخطأ

من المفترض أنه ليس هناك ارتباط بين عناصر الخطأ من مشاهدة لأخرى، غير أن هذا الافتراض يصعب تحقيقه دائما خاصة إذا ما تعلق الأمر ببيانات على شكل سلسلة زمنية، وبالتالي يجب معالجة هذه الوضعية حتى يكون النموذج أكثر دقة.

ولاكتشاف هذا الخلل يتم الاعتماد على إختبار داربين واطسون "DW"، والذي يفترض وجود الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0: \rho = 0 & \text{فرضية العدم التي تنص على انعدام الارتباط الذاتي للأخطاء:} \\ H_1: \rho \neq 0 & \text{الفرضية البديلة التي تنص على وجود الارتباط الذاتي للأخطاء} \end{cases}$$

من خلال المقارنة بين قيمة DW المحسوبة والتي تساوي1.31=DW، وقيمة إحصائية داربين واطسون المستخرجة من الجدول أخذين بعين الاعتبار عدد المشاهدات 35وعدد المتغيرات المفسرة2 ، لنجد قيم كلا من dU و dL وهما مساويان لـ1.58 و 1.34 على التوالي(أنظر الملحق رقم 6).

ولمعرفة وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من عدمه نقوم بإعداد الشكل التالي:

الشكل رقم (3 – 2): نتائج إختبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من عدمه لنموذج الثاني

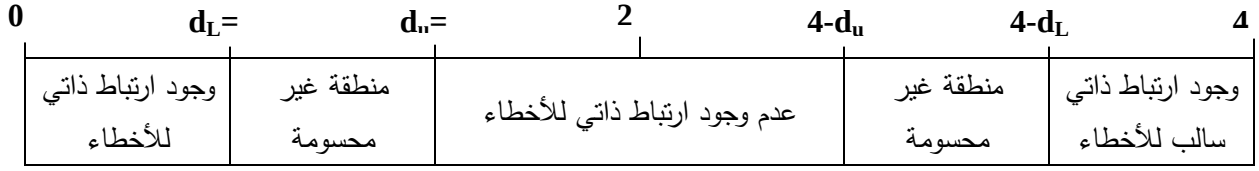

المصدر: من إعداد الطالبة

بملاحظة الشكل أعلاه نجد أن إحصائية داربين واطسون المحسوبة تقع في منطقة وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وعليه فإن النموذج ‘يحتوي على مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.

ولغرض معالجة مشكل الارتباط الخطي قومنا بداخل بتأخير زمني بدرجة واحدة على متغيرات النموذج السابق فأصبح النموذج كالتالي:

الجدول رقم (3 –6): نتائج تقدير معلمات نموذج بعد ادخل معامل الانحدار بدرجة واحدة على النموذج الثاني

Dependent Variable: LM
Method: Least Squares
Date: 05/22/16 Time: 12:33
Sample (adjusted): 1981 2014
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LP(-1)	0.140682	0.100427	1.400830	0.1715
LTCN(-1)	0.062940	0.023435	2.685763	0.0117
LM(-1)	0.855595	0.111739	7.657109	0.0000
C	0.731141	0.694259	1.053125	0.3007

R-squared	0.975256	Mean dependent var	9.537560
Adjusted R-squared	0.972782	S.D. dependent var	0.705168
S.E. of regression	0.116338	Akaike info criterion	-1.354511
Sum squared resid	0.406033	Schwarz criterion	-1.174939
Log likelihood	27.02668	Hannan-Quinn criter.	-1.293272
F-statistic	394.1457	Durbin-Watson stat	2.033470
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج " Eviews9

بملاحظة النموذج نجد أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف وأسعار البترول مع حجم الواردات هذا يعد مقبول من الناحية النظرية ، كما نلاحظ أن الثابت وأسعار البترول ليس له معنوية ومتغير سعر الصرف حجم الواردات لها معنوية إحصائية حيث أن احتمال الخطأ أقل من 5%

المطلب الثالث: نتائج تقدير معلمات نموذج بعد ادخل معامل الانحدار بدرجة واحدة على النموذج الثالث

1- صياغة النموذج القياسي:

فأصبحت المتغيرات على الشكل التالي .

-المتغير التابع: ويتمثل في حجم الواردات ويرمز له بLM.

-المتغيرات المفسرة: وتتمثل في

*سعر الصرف بعد ادخل الانحدار AR(1) ويرمز له بالرمز ب(t-1)LTCN. .

*حجم الواردات بعد ادخل الانحدار AR(1) : ويرمز له بالرمز ب(t-1)LM.

* أسعار البترول: ويرمز له بالرمز LP.

والصيغة الرياضية للنموذج تكون كالتالي

$$LM_i = \beta_0 + \beta_1 LTCN_{i-1} + \beta_2 LP_i + \beta_3 lM_{i-1} + u_i$$

(i): تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة i؛

LTCN: تمثل متوسط سعر الصرف دولار مقابل الدينار بعد ادخل log في اللحظة i-1؛

LP: متوسط سعر الصرف الدولار مقابل الدينار بعد ادخلlog

الجدول رقم (3 -7): نتائج تقدير معلمات النموذج بعد إجراء التعديلات على النموذج الثاني

Dependent Variable: LM
Method: Least Squares
Date: 05/18/16 Time: 10:39
Sample (adjusted): 1981 2014
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.450328	0.529276	2.740211	0.0102
LTCN(-1)	0.057630	0.018101	3.183846	0.0034
LM(-1)	0.737132	0.082310	8.955544	0.0000
LP	0.260542	0.074098	3.516169	0.0014

R-squared	0.981331	Mean dependent var	9.537560
Adjusted R-squared	0.979465	S.D. dependent var	0.705168
S.E. of regression	0.101052	Akaike info criterion	-1.636236
Sum squared resid	0.306344	Schwarz criterion	-1.456664
Log likelihood	31.81602	Hannan-Quinn criter.	-1.574997
F-statistic	525.6608	Durbin-Watson stat	2.074205
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج " Eviews9

ويمكن توضيح النموذج المتحصل عليه كالتالي:

$$LMt^{*} = 0.05 \quad lTCN\ t\text{-}1 \quad +0.216\ lp\ t \quad +0.73L\ M\ t\text{-}1 \quad +1.45$$
$$(3.18) \qquad (3.51) \qquad (8.95) \qquad (2.44)$$

$R^{2=}$ F=525.600. N= 34 98

DW=2. 07 Prob=0.00000

بملاحظة النموذج نجد أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف وحجم الواردات بعد ادخل معامل الانحدار وأسعار البترول والثابت و مع حجم الواردات هذا يعد مقبول من الناحية النظرية ، متغير سعر الصرف وا سعار البترول لها معنوية إحصائية حيث أن احتمال الخطأ أقل من 5% .

الفرع الثاني: الدراسة لاقتصادية والإحصائية للنموذج المقترح

لدراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر الخاص با موضوع الدراسة، لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحية النموذج من منظور منطق النظرية الاقتصادية .

اولا :الدراسة الاقتصادية للنموذج

من خلال النموذج أعلاه نلاحظ مايلي:

-بالنسبة لسعر الصرف نلاحظ أنه موجب، أي أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف وحجم الواردات ، حيث كلما ارتفع سعر الصرف بوحدة واحدة ترتفع جحم الواردات ب0.05 وحدة والعكس صحيح، وهذا مايتوافق مع النظرية الاقتصادية .

-أما بالنسبة لأسعار البترول، نلاحظ أنه موجب، أي أن هناك علاقة طردية بين اسعار البترول وحجم الواردات فكلما ارتفعت اسعار البترول بوحدة واحدة ترتفع الواردات الكلية بـ0.216 وحدة والعكس صحيح.

-أما بالنسبة لحجم الواردات بعد الانحدار ، نلاحظ أنه موجب، أي أن هناك علاقة طردية حجم الواردات بعد الانحدار وحجم الواردات فكلما ارتفعت بوحدة واحدة ترتفع الواردات الكلية بـ0.73 وحدة والعكس صحيح.

ثانيا: الدراسة الإحصائية للنموذج

سيتم اختبار معنوية المعالم ومعنوية النموذج ككل كما يلي:

-اختبار معنوية المعالم

تستخدم إحصائية ستيودنت t لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:

فرضية العدم: $H_0: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \cdots \beta_5 = 0$

الفرضية البديلة: $H_1: \beta_0 \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq \cdots \beta_5 \neq 0$

يمكن توضيح نتائج اختبار معنوية المعالم حسب الجدول الموالي الذي يحتوي على إحصائية ستيودنت المحسوبة وكذا الجدولية، حيث يتم استخرج هذه الأخيرة من جدول ستيودنت (أنظر الملحق رقم 7) عند معنوية 5% وبدرجة حرية مساوية لـ (n-k) وتساوي 35-3=32 لنجد 2.042

الجدول رقم (3 -8): نتائج اختبار ستيودنت لمعلمات النموذج الثالث

المقدرات	المعلمات	القيم المحسوبة	القيمة الجدولية	الاحتمال	المقارنة
ITCN(t-1)	β_1	3.18	2.042	00.0	3.182.131<
IP	β_2	3.51	2.042	00.0	3.512.131<
LM(t-1)	β_3	8.95	2.042	0.00	8.952.131<
C	β_0	2.74	2.042	0.00	2.742.131<

المصدر: من إعداد الطالبة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

- نلاحظ أن كل قيم إحصائية ستيودنت المحسوبة لكل المعاملات أكبر من قيمتها الجدولية، وأن احتمال الخطأ مساوي للصفر، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، إذ يمكن القول أن المتغيرات ذو معنوية إحصائية عند مستوى معنوية5% في تفسير حجم الواردات خلال فترة الدراسة، فبالتالي فهي متغيرات مؤثر على حجم الواردات.

-معامل التحديد R^2

القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد مساويةلـ0.98 وهي قريبة من الواحد، حيث أن حجم الواردات مفسر بنسبة 98 % من طرف المتغيرات المفسرة، مما يدل على أن هناك ارتباط

قوي بين حجم الواردات والمتغيرات المفسرة، أما الباقي تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ.

-اختبار فيشر F

يتم مقارنة قيمة F المحسوبة والتي تقدر ب525.60 بقيمة F الجدولية التي يتم استخراجها من جدول فيشر(أنظر الملحق رقم 11) عند معنوية 5%، كمايلي:

$$4.1_1=^{3}_{3-1}=F_{2-}{}^{2}_{35-}\ F^{k}_{n-k-1}=F$$

ومنه نلاحظ أن F المحسوبة أكبر من F الجدولية، وعليه نرفض فرضية العدم التي تنص على كل معاملات المتغيرات المفسرة مساوية للصفر، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود على الأقل معامل واحد من المعاملات التي يتضمنها النموذج لا تساوي للصفر، مما يدل على وجود علاقة معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة وعليه فإن للنموذج ككل ذو معنوية إحصائية.

الفرع الثالث: استعمال النموذج للتنبؤ الدراسة

اولا-إختبار استقرارية ا لنموذج

سنحاول دراسة استقرارية النموذج لان الهدف من دراسة الاستقرارية هو التعرف على ما اذاكان النموذج لا يتغير هيكله من مفترة إلى اخرى والتعرف فيما كان النموذج مستقر

- اختبار CUSUM-TEST

من خلال الشكل الموجود في الملحق رقم(4) نلاحظ أن احصائية الاختبار بقية داخل مجال القطبين(الخطين المستقيمين) ومنه نقول أن النموذج مستقر.

ثانيا-إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لنموذج(اختبار جاك بيرا)

بالاعتماد على نتائج الموجودة في الملحق رقم(2) التي تمثل الذي نتائج اختبار جاك بيرا نجد أن قيمةG-B=9.35 اكبر من $\chi^2_{(2,0.05)}= 5.99$ ومنه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة التي على عدم وجود توزيع طبيعي للبواقي.

ثالثا-إختبار عدم ثبات التباين

نجد أن WH =9.35 ، يجب مقارنة هذه الأخيرة بـ $\chi^2_{3,0.05}$، والتي يتم استخراجها من جدول χ^2 (انظر الملحق رقم 3) لنجد: $\chi^2_{2,0.05} = 7.81$

بالمقا رنة نجد إن احصا ئية كاي مربع اقل من احصائية وايت فأننا رفض الفرضية البديلة ونقبل فريضة العدم، وهذا يعني عدم ثبات التباين،

رابعا-إختبار الارتباط الذاتي لعنصر الخطأ

بسبب استعمالنا معامل الانحدار بدرجة واحدة فأننا لا نستعمل إحصائية DW بلى إحصائية DH ذات الإحصائية التالية

$$\rho = 1 - \frac{DW}{2}$$

تحت الفرضيتين التاليتين

$$\begin{cases} H_0: & \rho \leq 0 & \text{(عدم وجود ارتباط)} \\ H_1: & \rho > 0 & \text{(وجود ارتباط)} \end{cases}$$

إذ كانت قيمةZ اقل من h نقبل H_1

إذ كانت قيمةZ اكبر منh نقبل H_0

Z القيمة الجد ولية الحرجة الموجودة في الجدول التوزيع الطبيعي عند مستوى ثقة حيث

وفي هذه الحالة قيمتها 1.96 .

0.05

* قيمة إحصائية h = 1.53.

وعليه وبعد مقارنة القيمة الجدولية الحرجة مع قيمة الاحصائية نجد عدم وجود ارتباط.

خلاصة الفصل:

لقد تعرضنا من خلال هذا الفصل التطبيقي إلى دراسة اثر تغير سعر الصرف على حجم الواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين سنتي (1980-2014)، حيث بدأنا هذه الدراسة في مرحلة أولى بالتطرق إلى المفاهيم العامة المتعلقة بالاقتصاد القياسي (مفهوم الاقتصاد ، أهدافه)، ثم تناولنا نموذج الانحدار المتعدد، وكمرحلة ثانية قمنا بمحاولة نمذجة اثر تغير سعر الصرف على حجم الواردات في الجزائر، وتم تقدير الدالة محل الدراسة بواسطة المربعات الصغرى وقد توصلنا من خلال هذه الدارسة إلى نتائج التالية :

- توجد علاقة طردية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية .

- أما من الناحية الاحصائية ومعنوية النموذج ، فقد أكدت كل الاختبارات والمقياس الاحصائية على معنوية النموذج (النموذج الثالث) .

الخاتمة العامة

إن استخدام الدول لسياسة وبهدف سعر الصرف لم يكن الغرض الأول منه القضاء على اختلالها الخارجي وإنما لتهيئة اقتصادها للدخول إلى الاقتصاد العالمي ومواكبة تطوراته ،خاصة مع الاتجاه نحو تطبيق اسعا ر صرف أكثر مرونة، وكانت الجزائر واحدة من أهم الدول بقيامها بالتغير التدرجي لسياسة صرفها .

ولقد توصلنا من خلال دراستنا إن العلاقة الموجودة بين التغير الحاصل في سعر الصرف وحجم الواردات هي علاقة طردية، أي إن كلما انخفضت قيمة العملة الوطنية أدى ذلك إلى زيادة حجم الواردات ، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين تغير سعر الصرف واسعا ر البترول لدول.

1) اختبار الفرضيات

من خلال هذه الدراسة تم تأكيد الفرضيات الموضوعة وهذا كالتالي:

- **الفرضية الأولى:**

تتمحور الفرضية الأولى إن سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية ، وهذا ما توصلنا إليه من خلال دراستنا .

الفرضية الثانية:

تتمحور الفرضية الثانية في إن سعر الصرف الدينار الجزائري يخضع لسياسة اقتصادية من طراف الدولة ، وهذا ما توصلنا إليه من خلال دراستنا.

- **الفرضية الثالثة:**

تتمحور الفرضية الثالثة في انه يمكن بناء نموذج قياسي لتأثير سعر الصرف على الواردات ، وهذا ما توصلتا إليه من خلال.

2) نتائج الدراسة

من خلال الدراسة التي قمنا بها نستخلص النتائج التالية:

- شهد نظام الصرف الدينار الجزائري عدة تطورات ترمي في مجملها إلى مسايرة ديناميكية النظام النقدي الدولي والقرارات الاقتصادية المحلية.
- شكلت سياسة تخفيض قيمة العملة المحور الأساسي ضمن سياسة الإصلاح الاقتصادي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي في البلدان النامية .
- التخفيض في قيمة الدينار كان حتمية أملتها الظروف الداخلية والخارجية ، خاصة ضغوط المنضمات الدولية .

3)الاقتراحات

من خلال النتائج السابقة يمكن أن نورد جملة من الاقتراحات:

- ضرورة القيام بتعديلات حقيقية في هيكل الاقتصادي ، وكذا القيام بمجموعة من الدارسات المسبقة لسياسة التخفيض بالوقوف على شروط نجاحها ومدى توافرها في الاقتصاد المطبق فيها من اجل الوصول إلى أثار ايجابية لها ؛
- القيام بإصلاحات جذرية للقطاع المصرفي الجزائري لمواكبة نظراته في الدول المتقدمة .

قائمة المراجع

أولا–الكتب

1) الكتب باللغة العربية

- أحمد السريتي: "**التجارة الخارجية**"، مؤسسة الرؤية للطباعة والنشر والتوزيع،الإسكندرية، مصر، 2009.
- أحمد جمال الدين موسى: "**العلاقات الاقتصادية ونظريات التنمية**"، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، مصر، 1999.
- أحمد ضياء الدين زيتون: "**مبادئ في علم الاقتصاد**"، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2001.
- أحمد فارس مصطفى: "**العلاقات الاقتصادية الدولية**"، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة حلب، سوريا، بدون سنة نشر.
- إيمان عطية ناصف وهاشم محمد عمارة ، **مبادئ الاقتصاد الدولي** ، دار الفتح للتجليد الفني ، الإسكندرية،2008.
- الهادي خالد ، **المراة الكاشفة لصندوق النقد الدولي** ،المطبعة الجزائرية للمجلات ،الجزائر،1996
- أموري هادي كاظم الحسناوي، "**طرق القياس الاقتصادي**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ، 2002 .

الأردن، 2002.

- الطاهر لطرش ، **تقنيات البنوك** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،ط2003،2.
- حسام علي داوود وآخرون: "**اقتصاديات التجارة الخارجية**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
- حسن خلف: "**الاقتصاد الكلي**"، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، 2007.
- حسين علي بخيت وسحر فتح الله، "**الاقتصاد القياسي**"، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2007.
- زينب حسين عوض الله: "**العلاقات الاقتصادية الدولية**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2003.

- سامي عفيفي حاتم: "**التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**"، الجزء الأول، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1993.
- سام علي داود، فيمن ابو خيضر، **اقتصاديات التجارة الخارجية** ، ط1،عمان، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطبعة ، 2002 .
- عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب:"**أساسيات الإقتصاد الدولي**"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
- عبد المجيد قدي ، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003.
- عثمان أبو حرب،**الاقتصاد الدولي** ،دار أسامة للنشر والتوزيع ،عمان ،2001 .
- عبد الرحمان احمد بري ، **الاقتصاديات الدولية** ،القاهرة ، الدار الجامعية للطبع والنشر ،2007.
- فليح حسن خلف ،**العولمة الاقتصادية** ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2010.
- محمود حميدات ، **مدخل التحليل النقدي** ، ط3 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2005.
- موسى سعيد مطر وآخرون ، **التجارة الخارجي**ة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،2001 .
- محمود حسين الوادي وآخرون ، **الاقتصاد الكلي** ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ،ط2،2010 .
- نداء محمد الصوص: "**التجارة الخارجية**"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- وسام ملاك ، **الظواهر النقدية على المستوى الدولي** ،دار المنهل اللبناني ،لبنان ،2001 .
- وليد إسماعيل السيف و وفيصل مفتاح شلو ف وآخرون:"**أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي**"، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر، عمان، الأردن، 2006.

❖ وليد إسماعيل السيف و وأحمد محمد مشعل: "**الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق**"، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 2003.

❖ يوسف مسعداوي ،**دراسات في التجارة الدولية** ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ،2010 .

❖ شعيب بونوة ، زهرة بن يخلف ، **مدخل الى التحليل الاقتصادي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2014 .

2) اللغة الأجنبية

❖ Gaine de Melo: "**Commerce international** ", (Théorise et applicatications, Balises, Paris, 1997) , p37.

❖ **ثانيا- البحوث الجامعية**

❖ بن ثامر إسمهان، **محددات الطلب على الواردات الجزائرية**، مذكرة مقدمة ليل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2011.

❖ بلقاسم ليندة ، **اثر تلقبات سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة قياسية (حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008.

❖ سلامة نجاح, **تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر**-مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر, تخصص مالية واقتصاد دولي, جامعة محمد خيضر بسكرة, دفعة 2012-2013.

❖ صحراوي سعيد، **محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009 -2010.

❖ دوحة سلمى، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها (دراسة حالة الجزائر)** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا الطور الثلث في العلوم التجارية ، تخصص تجارة دولية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2015/2014.

ثالثا-مقالات علمية

❖ بربري محمد أمين، **مبررات ودوافع التوجه الحديث للأنظمة الدولية** – دراسة حالة صرف الدينار الجزائري، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، عدد 2011/09

الملاحق

الملحق رقم (1) الإحصائيات المستعملة في الدارسة القياسية

السنوات	P	TCN	M
1980	36.83	3.84	40523
1981	35.93	4.32	48780
1982	32.97	4.59	49375
1983	29.55	4.79	49737
1984	28.78	4.98	51257
1985	27.56	5.03	44349
1986	14.43	4.7	43396
1987	18.44	4.85	35150
1988	14.92	5.91	43427
1989	18.23	7.61	70072
1990	23.73	8.96	8366
1991	20	18.47	7681
1992	19.32	21.84	8486
1993	16.97	23.35	9369
1994	15.82	35.06	8788
1995	17.02	47.66	10761
1996	20.67	54.75	9098
1997	19.09	57.71	8687
1998	12.72	58.74	9403
1999	17.97	66.57	9164
2000	28.5	75.26	9201
2001	24.44	77.22	9941
2002	25.02	79.68	12007
2003	28.83	77.39	13564
2004	38.27	72.02	15789
2005	54.52	73.28	20177
2006	65.14	72.65	21447
2007	72.39	69.29	27631
2008	97.26	64.58	39779
2009	61.67	72.65	39294
2010	80.15	74.39	40876
2011	112.98	72.94	47300
2012	111.05	77.54	50376
2013	108.6	78.15	55028
2014	107.7	80.58	58580

- سعر الصرف: ويرمز له بالرمزTCN.
- أسعار البترول: ويرمز له بالرمز P.
- حجم الواردات

الملحق رقم:(2) نتائج اختبار جاك بيرا لنموذج الثالث

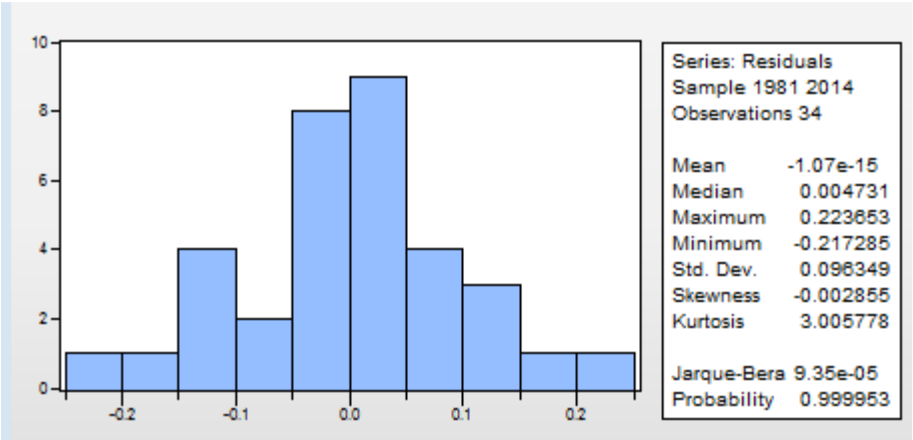

الملحق رقم 3 نتائج اختبار تباين حد الخطا لنموذج الثالث

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.344741	Prob. F(9,24)	0.2668
Obs*R-squared	11.39779	Prob. Chi-Square(9)	0.2494
Scaledexplained SS	8.899349	Prob. Chi-Square(9)	0.4466

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/24/16 Time: 22:19
Sample: 1981 2014
Included observations: 34

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.401314	2.330524	0.172199	0.8647
LP^2	0.004763	0.041433	0.114961	0.9094
LP*LTCN(-1)	-0.001835	0.011550	-0.158884	0.8751
LP*LM(-1)	-0.006499	0.086345	-0.075267	0.9406
LP	0.045108	0.538744	0.083728	0.9340
LTCN(-1)^2	-0.008318	0.004180	-1.989864	0.0581
LTCN(-1)*LM(-1)	0.024662	0.024571	1.003725	0.3255
LTCN(-1)	-0.170474	0.193484	-0.881075	0.3870
LM(-1)^2	-0.003875	0.051403	-0.075386	0.9405
LM(-1)	-0.014536	0.679733	-0.021385	0.9831

R-squared	0.335229	Meandependent var	0.009010
Adjusted R-squared	0.085940	S.D. dependent var	0.012953
S.E. of regression	0.012383	Akaike info criterion	-5.704985
Sumsquaredresid	0.003680	Schwarz criterion	-5.256056
Log likelihood	106.9847	Hannan-Quinn criter.	-5.551887
F-statistic	1.344741	Durbin-Watson stat	2.784154
Prob(F-statistic)	0.266754		

الملحق رقم:(4) نتائج اختبار استقرارية النموذج الثالث

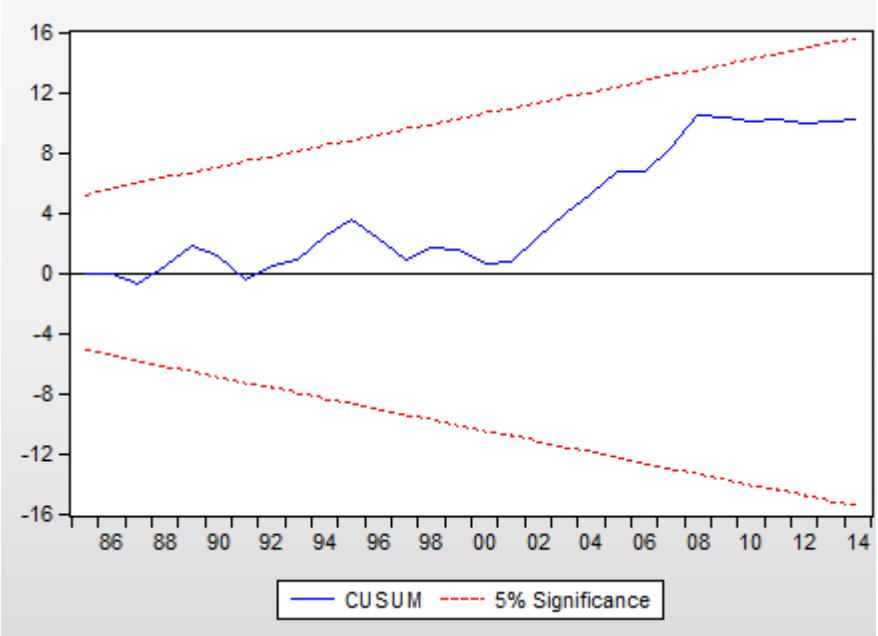

الملحق رقم5: يوضح جدول فيشر

	$n=1$		$n=2$		$n=3$		$n=4$		$n=5$	
n	$a=0.05$	$a=0.01$	$a=0.05$	$a=0.01$	$a=0.05$	$a=0.01$	$a=0.05$	$a=0.01$	$a=0.05$	$a=0.01$
1	161.45	4052.18	199.50	4999.50	215.71	5403.35	224.58	5624.58	230.16	5763.65
2	18.51	98.50	19.00	99.00	19.16	99.17	19.25	99.25	19.30	99.30
3	10.13	34.12	9.55	30.82	9.28	29.46	9.12	28.71	9.01	28.24
4	7.71	21.20	6.94	18.00	6.59	16.69	6.39	15.98	6.26	15.52
5	6.61	16.26	5.79	13.27	5.41	12.06	5.19	11.39	5.05	10.97
6	5.99	13.75	5.14	10.92	4.76	9.78	4.53	9.15	4.39	8.75
7	5.59	12.25	4.74	9.55	4.35	8.45	4.12	7.85	3.97	7.46
8	5.32	11.26	4.46	8.65	4.07	7.59	3.84	7.01	3.69	6.63
9	5.12	10.56	4.26	8.02	3.86	6.99	3.63	6.42	3.48	6.06
10	4.96	10.04	4.10	7.56	3.71	6.55	3.48	5.99	3.33	5.64
11	4.84	9.56	3.98	7.21	3.59	6.22	3.36	5.67	3.20	5.32
12	4.75	9.33	3.89	6.93	3.49	5.95	3.26	5.41	3.11	5.06
13	4.67	9.07	3.81	6.70	3.41	5.74	3.18	5.21	3.03	4.86
14	4.60	8.86	3.74	6.51	3.34	5.56	3.11	5.04	2.96	4.69
15	4.54	8.68	3.68	6.36	3.29	5.42	3.06	4.89	2.90	4.56
16	4.49	8.53	3.63	6.23	3.24	5.29	3.01	4.77	2.85	4.44
17	4.45	8.40	3.59	6.11	3.20	5.18	2.96	4.67	2.81	4.34
18	4.41	8.29	3.55	6.01	3.16	5.09	2.93	4.58	2.77	4.25
19	4.38	8.18	3.52	5.93	3.13	5.01	2.90	4.50	2.74	4.17
20	4.35	8.10	3.49	5.85	3.10	4.94	2.87	4.43	2.71	4.10
21	4.32	8.02	3.47	5.78	3.07	4.87	2.84	4.37	2.68	4.04
22	4.30	7.95	3.44	5.72	3.05	4.82	2.82	4.31	2.66	3.99
23	4.28	7.88	3.42	5.66	3.03	4.76	2.80	4.26	2.64	3.94
24	4.26	7.82	3.40	5.61	3.01	4.72	2.78	4.22	2.62	3.90
25	4.24	7.77	3.39	5.57	2.99	4.68	2.76	4.18	2.60	3.85
26	4.23	7.72	3.37	5.53	2.98	4.64	2.74	4.14	2.59	3.82
27	4.21	7.68	3.35	5.49	2.96	4.60	2.73	4.11	2.57	3.78
28	4.20	7.64	3.34	5.45	2.95	4.57	2.71	4.07	2.56	3.75
29	4.18	7.60	3.33	5.42	2.93	4.54	2.70	4.04	2.55	3.73
30	4.17	7.56	3.32	5.39	2.92	4.51	2.69	4.02	2.53	3.70
40	4.08	7.31	3.23	5.18	2.84	4.31	2.61	3.83	2.45	3.51
60	3.96	6.96	3.11	4.88	2.72	4.04	2.49	3.56	2.33	3.26
120	3.92	6.85	3.07	4.79	2.68	3.95	2.45	3.48	2.29	3.17
∞	3.84	6.63	3.00	4.61	2.60	3.78	2.37	3.32	2.21	3.02

تابع الملحق رقم 5

$n=6$		$n=8$		$n=12$		$n=24$		$n=\infty$	
$a=0.05$	$a=0.01$	$a=0.05$	$a=0.01$	$a=0.05$	$a=0.01$	$a=0.05$	$a=0.01$	$a=0.05$	$a=0.01$
233.99	5858.99	238.88	5981.07	243.91	6106.32	249.05	6234.63	254.31	6365.86
19.33	99.33	19.37	99.37	19.41	99.42	19.45	99.46	19.50	99.50
8.94	27.91	8.85	27.49	8.74	27.05	8.64	26.60	8.53	26.13
6.16	15.21	6.04	14.80	5.91	14.37	5.77	13.93	5.63	13.46
4.95	10.67	4.82	10.29	4.68	2.89	4.53	9.47	4.36	9.02
4.28	8.47	4.15	8.10	4.00	7.72	3.84	7.31	3.67	6.88
3.87	7.19	3.73	6.84	3.57	6.47	3.41	6.07	3.23	5.65
3.58	6.37	3.44	6.03	3.28	5.67	3.12	5.28	2.93	4.86
3.37	5.80	3.23	5.47	3.07	5.11	2.90	4.73	2.71	4.31
3.22	5.39	3.07	5.06	2.91	4.71	2.74	4.33	2.54	3.91
3.09	5.07	2.95	4.74	2.79	4.40	2.61	4.02	2.40	3.60
3.00	4.82	2.85	4.50	2.69	4.16	2.51	3.78	2.30	3.36
2.92	4.62	2.77	4.30	2.60	3.96	2.42	3.59	2.21	3.17
2.85	4.46	2.70	4.14	2.53	3.80	2.35	3.43	2.13	3.00
2.79	4.32	2.64	4.00	2.48	3.67	2.29	3.29	2.07	2.87
2.74	4.20	2.59	3.89	2.42	3.55	2.24	3.18	2.01	2.75
2.70	4.10	2.55	3.79	2.38	3.46	2.19	3.08	1.96	2.65
2.66	4.04	2.51	3.71	2.34	3.37	2.15	3.00	1.92	2.57
2.63	3.94	2.48	3.63	2.31	3.30	2.11	2.92	1.88	2.49
2.60	3.87	2.45	3.56	2.28	3.23	2.08	2.86	1.84	2.42
2.57	3.81	2.42	3.51	2.25	3.17	2.05	2.80	1.81	2.36
2.55	3.76	2.40	3.45	2.23	3.12	2.03	2.75	1.78	2.31
2.53	3.71	2.37	3.41	2.20	3.07	2.01	2.70	1.76	2.26
2.51	3.67	2.36	3.36	2.18	3.03	1.98	2.66	1.73	2.21
2.49	3.63	2.34	3.32	2.16	2.99	1.96	2.62	1.71	2.17
2.47	3.59	2.32	3.29	2.15	2.96	1.95	2.58	1.69	2.13
2.46	3.56	2.31	3.26	2.13	2.93	1.93	2.55	1.67	2.10
2.45	3.53	2.29	3.23	2.12	2.90	1.91	2.52	1.65	2.06
2.43	3.50	2.28	3.20	2.10	2.87	1.90	2.49	1.64	2.03
2.42	3.47	2.27	3.17	2.09	2.84	1.89	2.47	1.62	2.01
2.34	3.29	2.18	2.99	2.00	2.66	1.79	2.29	1.51	1.80
2.21	3.04	2.06	2.74	1.88	2.42	1.65	2.03	1.32	1.49
2.18	2.96	2.02	2.66	1.83	2.34	1.61	1.95	1.25	1.38
2.10	2.80	1.94	2.51	1.75	2.18	1.52	1.79	1.00	1.00

الملحق رقم6: يوضح جدول دربن واطسون

k =1		k =2		K=3		k =4		k =5	
d_1	d_2	d_1	d_2	d_1	d_2	d_1	d_2	d_1	d_2
1.08	1.36	0.95	1.54	0.82	1.75	0.69	1.97	0.56	2.21
1.10	1.37	0.98	1.54	0.86	1.73	0.74	1.93	0.62	2.15
1.13	1.38	1.02	1.54	0.90	1.71	0.78	1.90	0.67	2.10
1.16	1.39	1.05	1.53	0.93	1.69	0.82	1.87	0.71	2.06
1.18	1.40	1.08	1.53	0.97	1.68	0.86	1.85	0.75	2.02
1.20	1.41	1.10	1.54	1.00	1.68	0.90	1.83	0.79	1.99
1.22	1.42	1.13	1.54	1.03	1.67	0.93	1.81	0.83	1.96
1.24	1.43	1.15	1.54	1.05	1.66	0.96	1.80	0.86	1.94
1.26	1.44	1.17	1.54	1.08	1.66	0.99	1.79	0.90	1.92
1.27	1.45	1.19	1.55	1.10	1.66	1.01	1.78	0.93	1.90
1.29	1.45	1.21	1.55	1.12	1.66	1.04	1.77	0.95	1.89
1.30	1.46	1.22	1.55	1.14	1.65	1.06	1.76	0.98	1.88
1.32	1.47	1.24	1.56	1.16	1.65	1.08	1.75	1.01	1.86
1.33	1.48	1.26	1.56	1.18	1.65	1.10	1.74	1.03	1.85
1.34	1.48	1.27	1.56	1.20	1.65	1.12	1.74	1.05	1.84
1.35	1.49	1.28	1.57	1.21	1.65	1.14	1.74	1.07	1.83
1.36	1.50	1.30	1.57	1.23	1.65	1.16	1.73	1.09	1.83
1.37	1.50	1.31	1.57	1.24	1.65	1.18	1.73	1.11	1.82
1.38	1.51	1.32	1.58	1.26	1.65	1.19	1.73	1.13	1.81
1.39	1.51	1.33	1.58	1.27	1.65	1.21	1.73	1.15	1.81
1.40	1.52	1.34	1.58	1.28	1.65	1.22	1.73	1.16	1.80
1.41	1.52	1.35	1.59	1.29	1.65	1.24	1.72	1.18	1.80
1.42	1.53	1.36	1.59	1.31	1.66	1.25	1.72	1.19	1.80
1.43	1.54	1.37	1.59	1.32	1.66	1.26	1.72	1.21	1.79
1.43	1.54	1.38	1.60	1.33	1.66	1.27	1.72	1.22	1.79
1.44	1.54	1.39	1.60	1.34	1.66	1.29	1.72	1.23	1.79
1.48	1.57	1.43	1.62	1.38	1.67	1.34	1.72	1.29	1.78
1.50	1.59	1.46	1.63	1.42	1.67	1.38	1.72	1.34	1.77
1.53	1.60	1.49	1.64	1.45	1.68	1.41	1.72	1.38	1.77
1.55	1.62	1.51	1.65	1.48	1.69	1.44	1.73	1.41	1.77
1.57	1.63	1.54	1.66	1.50	1.70	1.47	1.73	1.44	1.77
1.58	1.64	1.55	1.67	1.52	1.70	1.49	1.74	1.46	1.77
1.60	1.65	1.57	1.68	1.54	1.71	1.51	1.74	1.49	1.77
1.61	1.66	1.59	1.69	1.56	1.72	1.53	1.74	1.51	1.77
1.62	1.67	1.60	1.70	1.57	1.72	1.55	1.75	1.52	1.77
1.63	1.68	1.61	1.70	1.59	1.73	1.57	1.75	1.54	1.78
1.64	1.69	1.62	1.71	1.60	1.73	1.58	1.75	1.56	1.78
1.65	1.69	1.63	1.72	1.61	1.74	1.59	1.76	1.57	1.78

الملحق رقم7: يوضح جدول ستيودنت

Valeur de *t* ayant La probabilité *P* d'être dépassée en module

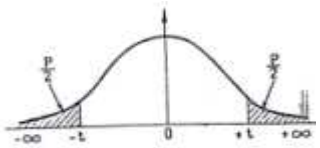

P =0.90	0.80	0.70	0.60	0.50	0.40	0.30	0.20	0.10	0.05	0.02	0.01
0.158	0.325	0.510	0.727	1.000	1.376	1.963	3.078	6.314	12.706	31.821	63.657
0.142	0.289	0.445	0.617	0.816	1.061	1.386	1.886	2.920	4.303	6.965	9.925
0.137	0.277	0.424	0.584	0.765	0.978	1.250	1.638	2.353	3.182	4.541	5.841
0.134	0.271	0.414	0.569	0.741	0.941	1.190	1.533	2.132	2.776	3.747	4.604
0.132	0.267	0.408	0.559	0.727	0.920	1.156	1.476	2.015	2.571	3.365	4.032
0.131	0.265	0.404	0.553	0.718	0.906	1.134	1.440	1.943	2.447	3.143	3.707
0.130	0.263	0.402	0.549	0.711	0.896	1.119	1.415	1.895	2.356	2.998	3.499
0.130	0.262	0.399	0.546	0.706	0.889	1.108	1.397	1.860	2.306	2.896	3.355
0.129	0.261	0.398	0.543	0.703	0.883	1.100	1.383	1.833	2.262	2.821	3.250
0.129	0.260	0.397	0.542	0.700	0.879	1.093	1.372	1.812	2.228	2.764	3.169
0.129	0.260	0.396	0.540	0.697	0.876	1.088	1.363	1.796	2.201	2.718	3.106
0.128	0.259	0.395	0.539	0.695	0.873	1.083	1.356	1.782	2.179	2.681	3.055
0.128	0.259	0.394	0.538	0.694	0.870	1.079	1.350	1.771	2.160	2.650	3.012
0.128	0.258	0.393	0.537	0.662	0.868	1.076	1.345	1.761	2.145	2.624	2.977
0.128	0.258	0.393	0.536	0.691	0.866	1.074	1.341	1.753	2.131	2.602	2.947
0.128	0.258	0.392	0.535	0.690	0.865	1.071	1.337	1.746	2.120	2.583	2.921
0.128	0.257	0.392	0.534	0.689	0.863	1.069	1.333	1.740	2.110	2.567	2.898
0.127	0.257	0.392	0.534	0.688	0.862	1.067	1.330	1.734	2.101	2.552	2.878
0.127	0.257	0.391	0.533	0.688	0.861	1.066	1.328	1.729	2.093	2.539	2.861
0.127	0.257	0.391	0.533	0.687	0.860	1.064	1.325	1.725	2.086	2.528	2.845
0.127	0.257	0.391	0.532	0.686	0.859	1.063	1.323	1.721	2.080	2.518	2.831
0.127	0.256	0.390	0.532	0.686	0.858	1.061	1.321	1.717	2.074	2.508	2.819
0.127	0.256	0.390	0.532	0.685	0.858	1.060	1.319	1.714	2.069	2.500	2.807
0.127	0.256	0.390	0.531	0.685	0.857	1.059	1.318	1.711	2.064	2.492	2.797
0.127	0.256	0.390	0.531	0.684	0.856	1.058	1.316	1.708	2.060	2.485	2.787
0.127	0.256	0.390	0.531	0.684	0.856	1.058	1.315	1.706	2.056	2.479	2.779
0.127	0.256	0.389	0.531	0.684	0.855	1.057	1.314	1.703	2.052	2.473	2.771
0.127	0.256	0.389	0.530	0.683	0.855	1.056	1.313	1.701	2.048	2.467	2.763
0.127	0.256	0.389	0.530	0.683	0.854	1.055	1.311	1.699	2.045	2.462	2.756
0.127	0.256	0.89	0.530	0.683	0.854	1.055	1.310	1.697	2.042	2.457	2.750
0.12566	0.25335	0.38532	0.52440	0.67449	0.84162	1.03643	1.03643	1.64485	1.95996	2.32634	2.57582

الملحق رقم 8: يوضح جدول كاي تربيع

v	P =0.90	0.80	0.70	0.50	0.30	0.20	0.10	0.05	0.02	0.01
1	0.0158	0.0642	0.148	0.455	1.074	1.642	2.706	3.841	5.412	6.635
2	0.211	0.446	0.713	1.386	2.408	3.219	4.605	5.991	7.824	9.210
3	0.584	1.005	1.424	2.366	3.665	4.642	6.251	7.815	9.837	11.345
4	1.064	1.649	2.195	3.357	4.878	5.989	7.779	9.488	11.668	13.277
5	1.610	2.343	3.000	4.351	6.064	7.289	9.236	11.070	13.388	15.086
6	2.204	3.070	3.828	5.348	7.321	8.558	10.645	12.592	15.033	16.812
7	2.833	3.822	4.671	6.346	8.383	9.803	12.017	14.067	16.662	18.475
8	3.490	4.594	5.527	7.344	9.524	11.030	13.362	15.507	18.168	20.090
9	4.168	5.380	6.393	8.343	10.656	12.242	14.684	16.919	19.679	21.666
10	4.865	6.179	7.267	9.342	11.781	13.442	15.987	18.307	21.161	23.209
11	5.578	6.989	8.148	10.341	12.899	14.631	17.275	19.675	22.618	24.725
12	6.304	7.807	9.034	11.340	14.011	15.812	18.549	21.026	24.054	26.217
13	7.042	8.634	9.926	12.340	15.119	16.985	19.812	22.362	25.472	27.688
14	7.790	9.467	10.821	13.339	16.222	18.151	21.064	23.685	26.873	29.141
15	8.547	10.307	11.721	14.339	17.322	19.311	22.307	24.996	28.259	30.578
16	9.312	11.152	12.624	15.338	18.418	20.465	23.542	26.296	29.633	32.000
17	10.085	12.002	13.531	16.338	19.511	21.615	24.769	27.587	30.995	33.409
18	10.865	12.857	14.440	17.388	20.601	22.760	25.989	28.869	32.346	34.805
19	11.651	13.716	15.352	18.388	21.689	23.900	27.204	30.144	33.687	36.191
20	12.443	14.578	16.266	19.337	22.775	25.038	28.412	31.410	35.020	37.566
21	13.240	15.445	17.182	20.337	23.858	26.171	29.615	32.671	36.343	38.932
22	14.041	16.314	18.101	21.337	24.939	27.301	30.813	33.924	37.659	40.289
23	14.848	17.187	19.021	22.337	26.018	28.429	32.007	35.172	38.968	41.638
24	15.659	18.062	19.943	23.337	27.096	29.553	33.196	36.415	40.270	42.980
25	16.473	18.940	20.867	24.337	28.172	30.675	34.382	37.652	41.566	44.314
26	17.292	19.820	21.792	25.336	29.246	31.795	35.563	38.885	42.856	45.642
27	18.114	20.703	22.719	26.336	30.319	32.912	36.741	40.113	44.140	46.963
28	18.939	21.588	23.647	27.336	31.391	34.027	37.916	41.337	45.419	48.278
29	19.768	22.475	24.577	28.336	32.461	35.139	39.087	42.557	46.693	49.588
30	20.599	23.364	25.508	29.336	33.530	36.250	40.256	43.773	47.962	50.892

الملخص:

الغرض من الدراسة هو توضيح العلاقة بين تغيرات أسعار الصرف على قيمة الواردات إلى جانب إبراز تأثيرات سعر خاصة سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية التي جاءت في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي ودور الذي تلعبه على حجم الواردات ، وذلك من خلال صياغة نموذج يقياسي لأثر تغير سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على حجم الواردات خلال الفترة الممتدة من 1980-2014 إذ توصلت هذه الدارسة إلى إن سياسة سعر الصرف المتبعة في الجزائر لم تكن فعالة .

الكلمات الدالة: سعر الصرف، الواردات ، تخفيض في قيمة العملة .

Résumé :

Le but de cette étude est de clarifier existants entre des changements des taux de change et les importations ainsi que d accentuer des effets du taux de change surtout en ce qui concerne la politique d évaluation de la monnaie local ,qui est entrée dans le cadre du programme de reforme structurel et son rôle dans les importations par la formulation d un modèle standard de l impact de fluctuations de taux change et le dinar algérien par rapport au dollar américain sur importations pendant la période de janvier a la fin 1980 jusqu'à la fin de 2014 .

Cette étude est arrive a ce que la politique de change suivi en Algérie na pas été effaçasse cela revient de la nature d économies national qui est basse sur exportations des hydrocarbures évalues comme l opec .